



الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

شباط / فبراير ٢٠١٧

الثورة الدائمة

بعد حوالى العامين والنصف، تمكن مجلس ممدد لنفسه، وغير شرعي، من الوصول بميشال عون لموقع رئاسة الجمهورية. وقد أطلق ذلك مسعى الطبقة الحاكمة، لوضع قانون جديد للانتخابات النيابية. ولكن سرعان ما احتدم الصراع، بحيث بدا من المرجح إخفاقهم في تجاوزه لصالح آخر يأخذ بالنسبية. هذا ما يبرزه المقال عن لبنان، مشدداً على ان هذا لن يتغير إلا بمقدار ما تنتج قوى التغيير الجذرية، في تجاوز واقعنا الطائفي إلى آخر يعلن الطلاق الكامل مع العالم القديم.

وفي المقال عن مسعى أكراد سوريا لتحقيق شكل من تقرير المصير، لما يعتبرونه سورية الغربية، التي يطلقون عليها روجافا، يشرح الرفيق أوزان أيدين، عضو الفرع التركي للاممية الرابعة، موقع هؤلاء في الصراع الراهن، الذي كانت نقطة انطلاقه، في ربيع ٢٠١١، ثورة شعبية حقيقية، لأجل الحرية والكرامة الإنسانية.

يلي ذلك مقال الرفيق جوزيف ضاهر، عن الحركات الأصولية الإسلامية، وموقعها ضمن الثورة المضادة، معتبراً أن انتصار السيرورة الثورية لا يمكن ان يتم من دون ظهور يسار ثوري قادر على قيادة الجماهير الفقيرة والمستغلة في منطقتنا، ليس فقط ضد الطبقة البرجوازية الحاكمة، بل ايضاً ضد الحركات الدينية.

أما المغرب فقد تم تخصيصه بثلاث مقالات، واحدة عن تاريخ الحركة النقابية، وواقعها الراهن، في ظل بيروقراطية فاسدة، وخائنة، فيما تحلل المقالة الثانية، بقلم رفيق الرامي، طبيعة الانتخابات النيابية الأخيرة، التي اعادت السيطرة للحركة السلفية الإسلامية، المتمثلة بوجه خاص بحزب العدالة والتنمية، الخادم عملياً للنظام الملكي الرأسمالي العفن المستمر، رغم روائح الفساد المزمنة الفاتحة منه. أما الثالثة للرفيقة مريم أور اغ فتروي بأسلوب صريح، وشيق، ملامح التمييز العنصري في المغرب.

وبخصوص الفوضى المسلحة المأسوية التي تشهدها ليبيا، منذ إطاحة القذافي، يعرض الرفيق علي صبر لهذا الواقع، وللصراعات الدموية، التي تمزق هذا البلد، في غياب قيادة ثورية ما كان يمكن ظهورها، في ظل اكثر من ٤٠ سنة من الحكم المطلق.

هذا ويواظب الرفيق الإيراني، باباك كيا، على إمداد " الثورة الدائمة" بتحليلاته الثاقبة للواقع الإيراني، تحت حكم آيات الله، مشدداً في مقالته على طبيعة نظام بلده، بما هو نظام دكتاتوري رأسمالي رجعي، فاسد. وينهي باعتبار أن الانتخابات الرئاسية التي ستتم في إيران في أيار/مايو "لن تغير شيئاً من وضع الشعوب الإيرانية. فقط منظور علماني واشتراكي سيكون من طبيعته أن يكبح تقدم الهيمنة في المنطقة".

ويتناول الرفيق أوزان تيكين، من حزب العمال الاشتراكي الثوري، وضع بلده خلال محاولة الانقلاب الفاشلة، على حكم إسلامي تركي، وموقف الثوريين المناهض لأي عمل انقلابي، فاضحاً مسعى اردوغان اليميني الرجعي، في الوقت ذاته، بما هو يتضامن كلياً مع الجيش، ومصالح الرأسمالية التي يحميها هذا الأخير.

أما "روح العمل الجديدة"، النص الذي قرأته لاله خليلي، في بيروت، صيف ٢٠١٥، فيحلل صعود الرأسمالية، تاريخياً، في واقع لبنان، وعلاقتها بالبنى القديمة، معرجاً على علاقة الأعمال الفنية بالسوق. وتنتهي دراستها بالقول: "في دفيئة الانتاج الفني هذه، يرتد إلى الخلفية عمل النساء اللواتي يبعن قوة عملهن بطرق "وضيعة"، وروتينية، وعادية، أكثر فأكثر، كعاملات نظافة، وكتبة، وعاملات مكاتب، في حين أن الوصول، على اساس الجندر تحديداً، إلى رأس المال، من قبل أصحاب المعارض والمدراء، يمهد الطريق للتعاملات التجارية في مجال الفنون".

وأخيراً، تتحدث "سلومة"، الرفيقة في "الحزب الجديد لمكافحة الرأسمالية"، عن اليسار، في علاقته بالمسألة الدينية. وذلك من ضمن استعراض يعود للثورة الفرنسية، ويمر بالكمونة، وموقع رموز نسائية مجيدة فيها كلوز ميشال، وصولاً للفترة المعاصرة. وهي لا تكتفي بمسألة الموقف من الدين، بل تتناول الموقف من الهيمنة الاستعمارية، والتمييز العنصري. وفي كل ذلك، تصر على بقاء موقفها نقدياً بامتياز.

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

العدد ٧ شباط / فبراير ٢٠١٧





شباط / فبراير ٢٠١٧

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان)، منظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)،
تيار المناضل-ة (المغرب)، رابطة اليسار العمالي (تونس)، تيار اليسار الثوري (سوريا)،
اتحاد الشيوعيين العراقيين (العراق)

للاتصال بالـ«الثورة الدائمة»: permanentrevo@gmail.com
النسخة الالكترونية: <http://www.permanentrevolution-journal.org>

المحتويات

افتتاحية العدد: أزمة حكم بنيوية لن تحلها انتخابات..... ٥

لبنان: إلى أين؟

لأجل: يسار ثوري مستقل، ولبنان ديمقراطي علماني جذري..... ١٣

كردستان سوريا وتقرير المصير؟

روجافا وحزب الاتحاد الديمقراطي، وتقرير المصير الكردي..... ٢٥

الأصولية الإسلامية، أو المزيد من الارتباك؟

نقاش في طبيعة الحركات الأصولية الإسلامية، ودينامياتها..... ٣٩

المغرب في ظل تحالف الملكية والإسلام السياسي

المغرب: اليسار المنتسب للماركسية والمسألة النقابية..... ٥٩

انتخابات مجلس النواب في أكتوبر ٢٠١٦..... ٦٩

مشكلة العنصرية في المغرب..... ٧٧

ليبيا، نهياً للفوضى المسلحة

ليبيا بين الماضي الحزين والمستقبل المجهول..... ٩٥

إيران: لن تبدل الانتخابات القادمة شيئاً

جمهورية إيران الإسلامية: دكتاتورية رأسمالية، رجعية وفاسدة... ١٠٧

تركيا: أردوغان والجيش

نقف بحزم ضد الانقلاب، وكتفاً إلى كتف مع الجماهير..... ١١٧

الرأسمالية اللبنانية والفن

روح العمل الجديدة..... ١٢٧

من ثورة ١٧٨٩ الفرنسية إلى الآن

اليسار في فرنسا والمسألة الدينية..... ١٣٧

أزمة حكم بنيوية لن تحلها انتخابات

بعد عامين ونصف، تقريباً، مما درج الاتفاق على وصفه، لدينا، طيلة تلك الفترة، بالفراغ الرئاسي، نجح الجنرال ميشال عون، أخيراً، في تحقيق حلم حياته، المتمثل بارتقائه سدة الرئاسة الأولى. ولا شك في أنه تنفّس، عند ذلك، الصُّعداء.

ولا ريب، كذلك، في ان مناصريه فعلوا الشيء نفسه. ولكن لم تكن تلك حال من عدا هؤلاء، وهم الغالبية الكبرى من اللبنانيين/ات، ومن القاطنين/ات الآخرين والأخريات لهذه البقعة من الارض، لبنان! وذلك لأسباب عدة، بين اهمها:

- أن الرجل الذي وصل، أخيراً، بعد استخدامه كل الوسائل، "الشرعية"، على الطريقة اللبنانية، وغير الشرعية، إلى قصر بعبدا - وهو قد بات في أرذل العمر، كما يقولون- أعطى، على الدوام، صورة مجنون سلطة لا يقف، في طريقه إلى الهدف المنشود، وازعُ أخلاقي، أو مبدأ إنساني، أو قانون، أو مواد دستورية. وفي تقدمه نحو هذا الهدف، ليس من مشكلة لديه إذا بدا شديد التناقض، في مواقفه، ومفرداً في تقلباته، وجاهزاً لتسخير كل شيء، وتجاوز كل القيم، في خدمة الغاية التي وضعها نصب عينيه.

هكذا، إن الشخص ، الذي سيعلن، في عز صدامه العسكري مع الجيش السوري، في العام ١٩٨٩، أنه سيتولى "تفسير رأس (الدكتاتور السوري) حافظ الاسد"، هو نفسه من بعث إليه، في الفترة نفسها، كما يشاع، برسالة مؤداها ما يلي:

"إنني عسكري، وبهذه الصفة، أتمنى أن يعتبرني القائد الكبير حافظ الأسد ضابطاً صغيراً في جيشه. وأقدر كل التقدير ما قدمته دمشق للبنان عموماً وللمسيحيين خصوصاً، وواجبي إذا ما حظيت بتأييدها أن أرد لها الجميل."

وإن نفيه، في ما بعد، لمضمون هذه الرسالة، يتعارض بوضوح مع كل سلوكه العلني، على امتداد المرحلة التي تلت عودته من منفاه الفرنسي، حيث أقام ما يقارب الخمسة عشر عاماً، بعد طرده الدموي المهين من القصر الجمهوري، بواسطة الجيش السوري، في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠. وهو السلوك، الذي سلكه، على صعيد علاقته بدمشق، منذ تلك العودة، تقريباً، فضلاً عن الحلف الوثيق الذي يشده مذاك إلى حلفائها وازلامها، في لبنان.

- أن كل مزاعمه بخصوص كونه رجل "الإصلاح والتغيير"، كما توحى بذلك تسمية التكتل، التابع له، في المجلس النيابي، تتنافى كلياً مع الممارسة الفعلية لتياره الحزبي (الوطني الحر)، كما لكثله النيابية، في السلطة السياسية، منذ العام ٢٠٠٥، ولا سيما من حيث الإفراط في الفساد، والتقسام البأس والمثير للخجل لجبنة الحكم، مع باقي الكتل السياسية المشاركة في السلطة اللبنانية، ومحابة الاقارب، والفرق في المستتق الطائفي، على المستوى الداخلي. ناهيك عن الاضطهاد القهري، العربية، بخاصة، والخارجية، عموماً. وبالطبع، مع تخصيص نظام دمشق بالذكر، في مجازره الوحشية المريعة ضد شعبه، على امتداد السنوات الخمس الأخيرة، بوجه أخص، وتأييده لمشاركة حليفه، حزب الله، عن كذب، في تلك المجازر، أو على الأقل سكوته عنها.
- أن لبنان (الكبير)، الذي بات ميشال عون على رأسه، يغرق، منذ أعلن جنرال فرنسي، في العام ١٩٢٠، قيامه، في مأزق عميق للغاية، مرتبط بالطبيعة الطائفية للسلطة السياسية فيه. وهو مُعَدُّ، منذ البداية، بسبب توزيع السلطة فيه، مذاك، بوجه خاص، ولكن كذلك منذ أيام لبنان المتصرفية، الصغير، على اساس طائفي، لكي يتعرض، باستمرار، لأزمة حكم جوهريّة تخرب كل شيء، وتفسد كل نواحي الحياة، في المجتمع والدولة اللبنانيين.

وإذا كان حاول عون، في اليوم الاول من عودته من المنفى، ان يظهر بمظهر العلماني الراض للطاق الطائفي المقيت للسلطة السياسية، في لبنان، حين وقف وراء عازل زجاجي في ساحة الحرية (التسمية التي تم إطلاقها على ساحة الشهداء، خلال الحراك الشعبي الواسع، فيها، الذي تلا اغتيال رفيق الحريري)، وقال للجماهير الشبابية المحتشدة هناك ما مفاده أن "تنبذه فيما لو تفوّه، في أي يوم من الايام، القادمة،

بكلام طائفي"، فسرعان ما سيحدث بوعده، الذي اتخذ طابع التحدي الصريح، ولكنه لم ينتظر كثيراً ليكشف زيفه. ذلك أنه لم يمر شهران، أو ثلاثة، حتى عاد الرجل إلى الخطاب الطائفي، على المكشوف، مكرراً مذاك لازمته المعروفة حول تمثيله لمصالح مسيحيي لبنان، ومطالبته بضمائها، واحترامها، بالكامل.

في كل حال، لقد كان جنرال آخر سبق عون، قبل أكثر من خمسين سنة إلى قمة السلطة اللبنانية، محاولاً تطبيق برنامج إصلاح، وادخل بالفعل بعض الإصلاحات الملموسة إلى النظام اللبناني البائس، ولكنه عاد، بعد ست سنوات من انتهاء ولايته، وحين انطرح إمكانية ترشحه مجدداً لرئاسة البلاد، فأصدر ذلك البيان الذي يعلن فيه عزوفه، ليأسه من إمكان فعل شيء جدي لإصلاح الواقع السياسي للنظام اللبناني. كتب في أوائل آب ١٩٧٠:

"... إن المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسي لم تعد في اعتقادي تشكل أداة صالحة للنهوض بلبنان... واذف: "إن مؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي، سعياً وراء فعالية الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقتة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، كل ذلك لا يفسح في المجال للقيام بعمل جدي على الصعيد الوطني".

كان الجنرال شهاب صادقاً، ويثير الاحترام - على عكس الجنرال المقيم الآن في بعبداء - وإن كنا لا نشاركة الاعتقاد بأن مشكلة نظامنا الاقتصادي تقتصر على سوء التطبيق، فيما نحن متأكدون من أن هذا النظام عفن وظالم، وغير صالح للحياة، في عمق اعماقه، ويتطلب، تالياً، تغييراً جذرياً، لصالح العدل الاجتماعي، والملكية الجماعية للثروة العامة، والسلطة العلمانية الديمقراطية الحرة للمنتجين والمنتجات، في مواقع العمل، كما على شتى مستويات الدولة والمجتمع.

أما بخصوص الجنرال عون، الذي كان يسخر العديدون - خلال حربه على الجيش السوري، ومصادرته غير الشرعية لقصر بعبداء، بعد تعيين أمين الجميل له رئيساً مؤقتاً للوزراء، قبل مغادرته القصر الجمهوري - بالإشارة إليه بتعبير نابولعون، على أساس مماهاته نفسه مع القنصل الكورسيكي، الذي توج نفسه ذات يوم (١٨٠١) إمبراطوراً على فرنسا، الخارجة، آنذاك، لتوها، تقريبا، من الثورة الفرنسية. ولكن الرجل لن

يتمكن من لعب دور البونابرت، سواء بسبب افتقاره للصفات الشخصية لرأس للسلطة من هذا النوع، أو لغياب الظروف الموضوعية المؤاتية لهذا المآل، في بلدنا، في هذه المرحلة من تاريخه، وبعد تطورات الأربعين سنة الاخيرة. وبالتالي، لن يكون حاكم لبنان المفترض، في السنوات الست القادمة (إذا تمكن من إكمالها، في بعيدا)، قائداً يذكرنا بنابوليون الاول، وفي احسن ما قد تسمح به الاحوال، ربما سيذكرنا بنابوليون الثالث. عندئذ، سوف ينطبق عليه كلام ماركس في كتابه المشهور، "الثامن عشر من برومير"، على المأساة التي قد تتكرر، في التاريخ، ولكن على شكل ملهاة.

١

لبنان: إلى أين؟



لأجل يسار ثوري مستقل، حقاً، ولبنان ديمقراطي علماني جذري

كميل داغر - المنتدى الاشتراكي (لبنان)

قبل وقتٍ طويلٍ من توافق جناحي السلطة البرجوازية اللبنانية على انتخاب ميشال عون رئيساً للبلد، وما تلا ذلك من قيام حكومة جديدة برئاسة سعد الحريري، أنيطت بها مهمة أساسية هي الإعداد لانتخاب مجلس نيابي جديد، على اساس قانون انتخابي غير قانون ستينيات القرن الماضي، وفي العدد الخامس من مجلة «الثورة الدائمة»، الصادر في آذار/مارس من العام ٢٠١٥، جاء في مقال بعنوان «أي لبنان ينبغي أن يظهر في نهاية النفق المديد الراهن؟» ما يلي:

”(...) على الرغم من عدم تعويلنا الجوهري، بتاتاً، على صفة تمثيلية حقيقية قد تكون تتميز بها المؤسسات البرجوازية المرتكزة على الانتخابات الشكلية، سواء منها الانتخابات النيابية، أو الرئاسية، أو البلدية، التي تتم بصورة دورية، كل عدد محدد من السنوات، فنحن نعتقد أنه إلى حين يصبح وارداً اعتماد أشكال أخرى من الانتخابات تعكس تمثيلاً حقيقياً واعياً للغالبية الشعبية المنتجة، ويرتهن استمرار الهيئات المتولدة منها، أو المنتخبين/ات، الذين يصلون/ن إلى مواقع السلطة، بواسطة، بمدى استمرار ثقة الناخبين/ات بمن سبق أن انتخبوهم/ن، ثمة فائدة جديدة، لا بل ضرورة، لحدوث تلك الانتخابات، بصورة دورية منتظمة، ومن دون الإخلال بدوريتها الدقيقة، إلا في الحالات الاضطرارية القصوى. وهو ما يتكرر، لدينا، تجاهله، من جانب القوى الطبقية الحاكمة، والضرب به عرض الحائط، انطلاقاً من مصالحها الاجتماعية، والسياسية الضيقة، أو مصالح قوى إقليمية أو دولية مؤثرة في الحياة السياسية، لدينا، وذلك في ازدياد صريح لإرادة المواطنين/ات“.

وبعد أن أوضح المقال ذلك، باللموس، عبر عرض المماثلة المديدة في انتخاب رئيس للجمهورية، ومن ثم التأجيل غير الدستوري وغير القانوني للانتخابات النيابية، والتمديد، بالتالي، لمجلس فاقد لشرعيته، كما لتمثيله الشعبي، وذلك مرتين اثنتين، ورَدَ فيه المقطعُ التالي:

” وفي الحالتين، الرئاسية، كما النيابية، بات من الواضح مدى الاستهتار بالأصول الدستورية، والقانونية، التي يتم التعامل معها بالكثير من الازدراء والإساءة إلى أبسط قواعد الديمقراطية، بفهمها الليبرالي الغربي.“

وفيما بعد، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وبالتحديد في العدد السادس من المجلة نفسها، عاد فورد، في مقال بعنوان ”المخاض العسير لثورة لبنانية قد تتأخر...“، ما يلي:

” ليس ما يحصل منذ أيار/مايو ٢٠١٤، من تأجيل متمادٍ لانتخاب رئيس للجمهورية، إنما يتم للمرة الأولى. بل هذه هي المرة الثالثة التي يتكرر فيها هذا الواقع، على امتداد الـ ٢٧ سنة الأخيرة، مع انعكاسات ذلك السيئة جداً، ليس فقط على مشاعر جزء هام من سكان البلد، ووعيهم، بوجه أخص، في بلد لا يزال يتقاسم فيه الناس مواقع السلطة على أسس طائفية ومذهبية، بل كذلك على انتظام الحياة الدستورية والقانونية فيه، كما على استمرار الدولة، وتماسكها، في مرحلة من الفوضى القاتلة التي تعم المنطقة العربية، وتدفع بها إلى النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، وتهددها بالتشرذم والتمزق والتقسيم، ولا سيما في ظروف تتفاقم فيها شتى أشكال التدخل الخارجي، الإقليمي منه، كما الامبريالي العالمي، في مسعىٍ شرسٍ للحيلولة دون انتصار السيرة الثورية التي بدأت في منطقتنا، منذ شتاء العام ٢٠١١.“

وقد أعقبت ذلك فقرة ثانية جاء فيها: « أما بخصوص الجانب الآخر المتعلق بالمجلس النيابي، وغياب أي صفة تمثيلية له، في ظل واقعٍ تمديده غير المبرر لنفسه، مرتين، على امتداد السنوات القليلة الأخيرة، فهو أيضاً إنما يرتبط بواقع الدولة الرأسمالية اللبنانية المشوهة، في ظل العوامل التي أشرنا إليها أعلاه، ولكن بوجه أخص في ظل التقاسم المستمر للسلطة السياسية فيه، على أساس طائفي. وهو ما سيبقى يعبر عن نفسه بمسعى البرجوازية المحلية لإنتاج قوانين انتخابية تؤيد هذا الواقع، بانتظار حدوث انتفاضة شعبية لاحقة، أكثر عمقا وجماهيرية وشمولا من تجارب سابقة كان

آخرها ما حدث على امتداد الصيف الماضي (المقصود صيف العام ٢٠١٥، خلال شبه الانتفاضة التي شهدتها البلد، رداً على ما عُرف بأزمة النفايات)“.

ولقد وجدنا أن هناك ضرورة للاستشهاد بما قرأناه أعلاه، لكونه يشكل مدخلاً مفيداً للتعامل مع تطورات المرحلة المستجدة من الحياة السياسية اللبنانية، بعد ما حدث في نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي، على صعيد المنصب الأول، ضمن مؤسسات الدولة البرجوازية، وما تلا ذلك من أحداث يفترض ان تمهد لاستكمال «تجديد» تلك المؤسسات، عبر انتخاب برلمان يحل محل المجلس النيابي الحالي، الفاقد شرعيته، منذ العام ٢٠٠٩ بالذات. علماً بأن كل ما جرى، على صعيد الاستحقاق الدستوري الرئاسي بالغ الأهمية، بدت تفوح منه، بعمق، رائحة الألعاب، والمناورات، والممارسات الفوقية، ذات البعد الطائفي والمذهبي، وذلك مذ «رعى» البطريك الماروني، بشارة الراعي، في الفترة التي تلت بدء سريان مهلة انتخاب رئيس للجمهورية، العملية التوافقية، التي تم بموجبها حصر إمكانية مجيء مرشح ماروني للرئاسة الأولى بواحد من أربعة هم: ميشال عون، وسمير جعجع، وسليمان فرنجية، وامين الجميل، على أساس ان أيّاً من هؤلاء، دون سواه، يتمتع بالمواصفات الضرورية لتمثيل المواردية.

اما الخطوة الثانية، وشبه الحاسمة، على الطريق إلى ما جرى في ٣١ تشرين الأول الماضي، فتمثلت بانسحاب أحد هؤلاء الأربعة، سمير جعجع، من المعركة الرئاسية، لصالح غريمه الماروني الاساسي، ميشال عون، وذلك في أواسط كانون الثاني ٢٠١٦، في إطار تفاهم - من الواضح أن الجانب الأهم فيه يتعلق بالحصص، والمصالح الحزبية، ذات الأبعاد الطائفية-المذهبية. وهو تفاهم حمل تسمية المكان الذي تم إعلانه منه، ألا وهو مقر إقامة جعجع في قرية معراب الكسروانية، مثلما حصل بخصوص الاستعانة برمزية مار مخايل، فيما بين حسن نصر الله وميشال عون، خلال توقيعهما تفاهم كنيسة مار مخايل- الشياح، قبل إحدى عشرة سنة. وقد شكل ذلك مقدمة بالغة التأثير للتطورات اللاحقة، التي حسمت، تقريبا، وبصورة إيجابية، حظوظ عون، وكان على رأسها انضمام الزعيم البرجوازي السني الأهم، سعد الحريري، إلى سيرورة مساندة معركة هذا الاخير الرئاسية، وضمان نجاحه فيها، مع ما عناه ذلك من تضافر دعم إقليمي بالغ الأهمية، هو ذلك القادم من الرياض، مع الدعم الحريري، في تعزيز فرص فوز عون. وفي كل تلك التطورات، كان يذرُّ القرنَ عاملُ بدا حاسماً، تقريبا، حتى الآن، في الحياة السياسية اللبنانية، ألا وهو العامل الطائفي.

الوحش الطائفي، متى يغادر مقدمة المسرح؟

صحيحٌ أن الفترة التي استغرقتها عملية إنتاج الحكومة الجديدة، التي كان لا بد من ان تحل محل حكومة تمام سلام، بعد النجاح في انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية، لم تكن بالغة الطول، على غرار حكومات سابقة استغرق تشكيلها، أحياناً، خمسة أشهر، من مثل حكومة الحريري الأولى، قبل سنوات، أو ستة أشهر، كحكومة الميقاتي الثانية، أو أكثر من ذلك بكثير، كما الحال مع حكومة تمام سلام الأخيرة. ولكنها، على غرار سابقتها، شهدت مداً وجزراً مثيرين للغثيان، خلال عملية الشد والإرخاء التي واكبت مسألة تقاسم الحصص الوزارية، فيما بين القوي والكتل والأحزاب، وكان العامل الطائفي والمذهبي، على امتداد كل ذلك، يلعب دوراً طاغياً، كما الحال، بوجه اخص، خلال تضافر ضغطي كل من حزب الله وحركة أمل، لاجل فرض حصول الحركة، مجدداً، على وزارة المال، من ضمن مسعاها لامتلاك مركز حاسم في السيطرة، داخل الحكومة، على موقع مهيمن، في قرارات صرف الاموال، كما في ممارسة أقصى ما يمكن من النهب، على الرغم من استحداث ما سمي وزارة دولة لمكافحة الفساد، ضمن حكومة سعد الحريري الثانية. وهي وزارة من المرجح أن يكون مصيرها مثيراً للشفقة، والإحباط، في الوقت عينه، على الرغم من النوايا الإصلاحية المعلنة للرئيس عون وتياره، وكتلته النيابية، التي تحمل تسمية " التغيير والإصلاح!". وهي نوايا لا تبشرنا بقدرتها على الانتقال للتنفيذ، إذا ما أخذنا بالحسبان، أولاً، تلازم أي إصلاح حقيقي يقضي بين ما يقضي عليه، على الفساد وأسسهِ، وجذوره الضاربة في عمق الحياة السياسية اللبنانية، مع ضرورة التخلص جذرياً من العقلية الطائفية المسيطرة، وما تقوم عليه من بنى سياسية واجتماعية، واقتصادية، في النظام اللبناني (وهو ما لا تبدو ثمة اي بشائر بخصوصه)، وثانياً، تجربة التيار والكتلة المشار إليهما، في الحكم، على امتداد السنوات الإحدى عشرة الأخيرة، وهي لا تختلف، لا من حيث الكم ولا من حيث النوعية عن تجارب باقي الكتل الطائفية والمذهبية الموجودة في السلطة السياسية لدينا، ولا سيما بعد ان حسم عون أمره، بعد عودته من المنفى الباريسي، في ايار/مايو ٢٠٠٥، لصلح الانخراط في التركيبة المحلية المهترئة، وبالتالي لغير صالح ادعاءاته العلمانية القديمة، التي لم يقض لها ان تكون أكثر من حلم « نصف صيف»، بحيث لن نكون ظالمين، في حساب التوقعات، إذا كنا يائسين حقاً من ان تحدث معجزة ليس لها إلى الآن اي مقدمات على هذا القدر أو ذاك من الجدية والإقناع، ونحن نعني معجزة انسحاب الوحش الطائفي عن مقدمة المسرح.

في كل حال، سيكون معبراً جداً عما تبقى من ذلك «الحلم» ما ستؤول إليه المساعي الحالية لإنتاج قانون للانتخابات النيابية من الواضح أنه العمل الأهم الذي تضعه على جدول الاعمال حكومة من المفترض ألا يزيد عمرها على أشهر قلائل. فلقد وردت في البيان الوزاري سلسلة واسعة من المهام التي تزعم حكومة الحريري الإبن أنها ستتطرح للتعامل الجدي معها - وهو ما سنتطرق إليه ولو ببعض العجلة، بعد قليل -، ولكن عملها الجدي الأساسي سيكون القانون المنوه به، قبل كل شيء، وفوق كل شيء. وهو ما عبر عنه الرئيس عون بوضوح، في اجتماع الحكومة الحالية، قبل عيد الميلاد مباشرة، حين أكد على هذا الامر بالضبط، وفي الوقت ذاته، على مسألة الالتزام بحصول الانتخابات في موعدها.

ماذا عن القانون الموعود به؟

لقد راجت لبعض الوقت، خلال تشكيل الحكومة وبعده مباشرة، فكرة استحالة المجيء بقانون انتخابي جديد يتم بواسطته تجاوز قانون الستين، الذي تم اللجوء إليه، في الانتخابات الأخيرة، ولا سيما إذا كانت الحكومة الجديدة ستصر على عقد الانتخابات في موعدها الأصلي، في منتصف الربيع القادم. ولكن سرعان ما عاد الحديث، من جانب أطراف شتى في السلطة الراهنة، عن قانون جديد حقاً، تكثر الإشارة إلى انه سيكون مختلطاً، حسبما يدعو إلى ذلك كل من التيار الوطني الحر، ورئيس المجلس النيابي، نبيه بري، وبالتالي حركة أمل. ويعني الاختلاط انه من المرجح ان يجمع بين الشكل الاكثري - المعتمد للآن، في مختلف قوانين الانتخابات التي تم اعتمادها في لبنان، عبر حياته السياسية المعاصرة - والانتخاب على قاعدة النسبية، بحيث يكون عدد النواب المنتخبين على القاعدة الاكثورية ثمانية وستين نائباً، وعدد اولئك المنتخبين على قاعدة النسبية ستين نائباً، بحسب واحد من الاقتراحات الاكثر تداولاً. هذا مع العلم بأن كلمة النسبية لم ترد بتاتا في البيان الوزاري. وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام بهذا الخصوص.

ولكن من الواضح، إلى الآن، أنه أياً تكن طبيعة القانون الذي قد يفاجئنا به نواب لا يمتلكون اي شرعية تمثيلية، بعد ان مددوا لانفسهم، مرتين، في السنوات الاخيرة، من دون اي مبرر جدي (وهو ما تؤكد الانتخابات البلدية، في وقت سابق من السنة الماضية، التي لم تترافق مع اي مشاكل امنية جدية، وتمت بهدوء ملحوظ)، فسوف تتم الانتخابات، على اساسه، بحسب كل ما يرد على لسان الطاقم الموجود إلى الآن، في

السلطة القائمة، وفق القيد الطائفي. وهذا يعني ان النسبية لن تخدم حتماً في تصحيح التمثيل النيابي، بقدر ما ستخدم استمرار البنى الطائفية، وهيمنة الانشطار الوطني، على اساسها. بمعنى آخر، سوف تساهم في تكريس الواقع البائس القائم، وبالتالي انعكاساته السلبية، لا بل المدمرة، على الحياة السياسية لدينا، وفي إعادة إنتاج البنى السائدة الموجودة، على بؤسها وتعارضها مع التطلعات المصيرية لجزء واسع من الشبيبة اللبنانية، المحكوم عليها بالبقاء في الإطار المؤسسي السائد، المفرد في العفونة والترهل، والذي يلزمها بالتفتيش عن مستقبل لها، خارج لبنان، وفي شتى بلدان الاغتراب، والهجرة، والمنفى، بدلاً من الحصول على شروط حياة كريمة في بلدهم الاصلي، حيث يكون في وسعهم المشاركة عن كثب في الحياة السياسية، والسعي لتغيير الواقع القائم، في اتجاه تقدمي، حقاً، على الطريق إلى لبنان ديمقراطي علماني ثوري.

والأدهى من كل ذلك ان ثمة تسريبات لافكار يجري تداولها في كواليس المجلس النيابي، والكتل النيابية، والاحزاب السياسية، عن إمكانية فرض قانون انتخابي يأخذ اشياء جوهرية من الاسوأ بين مشاريع القوانين الانتخابية التي سبق تداولها، إلى أيامنا هذه، أي مشروع القانون الأرثوذكسي. فهناك من يتحدث عن إمكانية إجراء الانتخابات على درجتين، فيتم انتخاب ابناء هذا المذهب او ذاك أكثر من مرشح للمقعد الواحد، في إحدى الدوائر، ليعاد انتخاب واحد من هؤلاء من جانب كل ابناء الدائرة المشار إليها، على اختلاف مذاهبهم. وهكذا دواليك. بمعنى آخر، إن ثمة حاجة قصوى لمتابعة ما يجري في تلك الكواليس، عن كثب، لاجل إعداد مواجهة مكثفة وقاسية حقاً لما قد يطلع علينا به نواب لا يمثلون أي حركة شعبية، واي جماهير فعلية، على المستوى الوطني، من قانون يتعارض في الجوهر مع مصالح هؤلاء، كما مع تطلعاتهم للخروج من المستتق الطائفي- المذهبي، إلى رحاب مجتمع علماني ديمقراطي متقدم. وبالطبع، لا بد من إعادة الاعتبار للمطلب التاريخي المعروف الذي يتناسب مع هذا المنظور ويخدمه حقاً، أي الانتخاب على اساس لبنان دائرة واحدة، خارج القيد الطائفي، وعلى اساس النسبية، بالضبط، بعيداً عن اي تصور، سواء لقانون على الأساس الاكثري، أو حتى لقانون على الأساس المختلط.

وبالطبع، فلقد ورد في البيان الوزاري أنه ستم مناقشة اللجنة التي ستهتم بوضع مشروع القانون لموضوع اعتماد الكوتا النسائية، هذه المرة. ولكن ليس ثمة حتى هذا الحين أي تصور لنسبة هذه الكوتا، علماً بان ما اقدمت عليه الحكومة الحالية، حين تقرر إنشاء وزارة لشؤون المرأة، من تكليف رجل بتولي هذا المنصب (الوزير اوغاسبيان،

بالمناسبة)، معبر جداً عن مدى استمرار الفكر الذكوري في الهيمنة، ضمنها. الامر الذي يتطلب اشد اشكال التعبئة ليس فقط في الوسط النسائي، بل ايضاً على الصعيد الوطني العام، لأجل فرض كوتا لا تقل عن ٣٠ بالمئة من مقاعد المجلس (ويمكن ان تصل إلى النصف، كما في بلدان غربية شتى)، تماماً كما ورد في الاتفاقية العالمية التي تم إقرارها في المؤتمر النسائي العالمي المنعقد في العام ١٩٩٦، في الصين، بهذا الخصوص، والتي وافق عليها لبنان.

حول التصور الغامض في البيان الوزاري لبعض المهام المستجدة

في كل حال، لقد ورد في البيان الوزاري، بالإضافة إلى إنشاء وزارة لشؤون المرأة، استحداث وزارات جديدة اخرى، كوزارة الدولة لحقوق الإنسان، ووزارة الدولة لشؤون مكافحة الفساد، وأخرى لشؤون النازحين. علماً انه ليس ثمة إلى الآن اي تصور علمي دقيق لدى الحكومة الراهنة للأفكار التي سيتم على اساسها تنظيم عمل هذه الوزارات، وجهازها الإداري، واهدافها، ومبادئها. الامر الذي يستدعي النضال الشعبي لاجل الإسراع في جلاء هذه الامور، والقيام بما يلزم لتحويل هذه الوزارات إلى مؤسسات فعلية تخدم منظوراً متقدماً لما تم إنشاؤها لاجله. وهذا ما لا يمكن توقعه من الجهاز الحاكم الحالي، على الإطلاق، ومن ضمن هذا الجهاز الأشخاص الذين تم تكليفهم بالحقائب الوزارية المستجدة، ويتطلب بلورة اليسار الثوري تصورات واضحة ومتقدمة حول هذه القضايا، والعمل على القيام بأوسع تعبئة شعبية من اجل وضع تلك التصورات موضع التنفيذ، من ضمن تعاطٍ جدي بشأنها مع الحكومة الحالية، والحكومات التي ستعقبها، في إطار تصور متقدم لبرنامج انتقالي يجب رفعه بمواجهتها، يكون في مقدمته موضوع التصفية النهائية للنظام الطائفي اللبناني، وإقامة دولة ومجتمع علمانيّين ديمقراطيين متقدمين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا بد من الرفض المطلق لتصورات الحكومة الجديدة بخصوص اكتفائها بما تسميه مكافحة الفقر، والفقر المدقع، في حين ينبغي التركيز على المطلب الشعبي العالمي، واللبناني من ضمنه، بخصوص تحقيق العدالة الاجتماعية، على صعيد جملة من المطالب، بينها السلم المتحرك للاجور وساعات العمل، وذلك لكل الموجودين على الاراضي اللبنانية، بمن فيهم العمال والعاملات الاجانب، واللاجئون السوريون والفلسطينيون، نساءً ورجالاً. والضمانات الاجتماعية، ومنها الضمان الصحي وضمان الشيخوخة. والعمل الجاد لأجل القضاء على البطالة

وتأمين العمل للجميع. وكل ذلك يطرح بالضرورة السعي الدؤوب لبناء القوى الشعبية، المنظمة في أحزابها ونقاباتها، وجبهاتها المتحدة، وذلك في النضال المواكب لأي حراك شعبي ينشأ بشكل عفوي، كما الحال في صيف العام ٢٠١٥، أو يتم حفز قيامه عبر النضال اليومي وسط حركة الجماهير.

بناء يسار جذري مستقل مهمتنا الأساسية

وبالطبع، فإن كل ذلك لا يمكن تصوره من دون العمل اليومي المثابر لبناء يسار جذري يحمل برنامجاً متقدماً، ومواقف ثورية حقاً، ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً على المستوى الإقليمي العربي، وابتعد منه، كما على الصعيد الأممي، ولا سيما في ظروف ما شهدته المنطقة العربية في السنوات الأخيرة من انتفاضات تلتها اندفاع الثورات المضادة لتصفية انتفاضة شعوبها. وبالطبع، فمن ضمن ذلك مسألة الموقف ضد الحكومات الرجعية والاستبدادية العربية، وفي مقدمتها النظام السوري. كما يحمل تصوراً متقدماً عن التحالفات، بحيث لا يكرر المواقف البائسة والمدانة للأحزاب الستالينية، سواء في البلدان المحيطة، ومنها إيران وتركيا، أو على الصعيد العالمي، ومن ذلك مواقف هؤلاء البائسة والمخزية، تضامناً مع النظام القائم في دمشق.

ونحن سنختم هذا المقال بما يمكن أن يصلح لوضعنا في لبنان، كما في كامل المنطقة العربية، وابتعد منها. وقد أورده صاحب كتابي، «الشعب يريد»، و«انتكاسة الانتفاضة العربية»، جليبر الأشقر، في مقابلة قديمة أجريت معه في آذار ٢٠١١، أي «في صميم الأشهر الأولى التي استحكمت تسمية «الربيع العربي»، وعندما كان الحراك في سورية في بدايته». ومن بين ما جاء فيها، كشرط لبناء اليسار نفسه، وعدم ابتلاع قوى الثورة المضادة له:

«أن يكون اليسار وفياً حقاً لكامل القيم التقدمية واليسارية [يعني] أن يكون أولاً وفياً بشكل كامل وبلا تجزئة للديموقراطية، بما في ذلك نقد كافة الأنظمة الدكتاتورية، حتى تلك التي تقف في مواجهة الإمبريالية الأميركية أو الصهيونية، إذ كفانا سكوتاً عن الدكتاتورية بحجة الوطنية، وبالمقابل سكوتاً عن التبعية للإمبريالية بحجة الديموقراطية. وبالتالي أن يكون اليسار، ثانياً، جذرياً في تصديهِ للإمبريالية والصهيونية، وفي نضاله من أجل فك التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وقادراً على إعادة رفع راية التوحيد القومي العربي بعد سقوطها في العقود الأخيرة، وأن يكون كذلك مدافعاً

بصرامة عن حقوق الأقليات القومية والإثنية الموجودة في المنطقة العربية. وأن يكون، ثالثاً، وفيّاً لمعركة تحرر النساء - وأشدّ هنا على تعبير «تحرّر» (بالقوى الذاتية أولاً) بتمايزه عن «تحرير» - وكذلك وفيّاً للنضال من أجل العلمانية، بمعنى فصل الدين عن الدولة، وهي شرطٌ أساسيٌّ لا ديموقراطية حقيقية بدون توفّره. وأن يقف، رابعاً، في طليعة النضال ضد الاستغلال، ومن أجل مصالح الجماهير الكادحة الآنية في تحسين شروط عيشها، ومصالحها المستقبلية في تحقيق المساواة الاجتماعية. إن الوفاء لهذه الأبعاد مجتمعةً بلا إنقاص ولا إغفال تحت شتى الحجج «المرحلية»، هو الشرط الذي بدونه لا مجال ليسار ليبي نفسه بدلاً عن الأوضاع القائمة“.

٢



روجافا
وحزب الاتحاد الديمقراطي،
وتقرير المصير الكردي

روجافا، وحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وتقرير المصير الكردي، في سوريا

أوراز أيدين *

بات أكراد سوريا، أي كردستان الغربية (روجافا) فاعلين لا يمكن تجاهلهم في سيرورة الثورة - الثورة المضادة، الحرب الأهلية - تقرير المصير، المركبة، الجارية في سوريا. فحزب الاتحاد الديمقراطي سبق أن سيطر، فعليا، على المناطق المحاصرة، في كوباني/ عين العرب، أولاً، ثم عفرين والجزيرة، بعد انسحاب قوات نظام الأسد، في تموز/يوليو ٢٠١٢، وأعلن الحكم الذاتي في تلك المنطقة، في يناير/ك ٢ ٢٠١٤، كرد على عدم دعوته إلى مؤتمر جنيف الثاني. ولكن مع حصار داعش لكوباني، بصورة رئيسية، والمقاومة الجريئة التي أبدتها وحدات الحماية الشعبية (و.ح.ش.)، ولا سيما من جانب النساء المقاتلات في صفوف هذه الوحدات، حصلت القوات المرتبطة بالحزب الديمقراطي، وتجربة الحكم الذاتي في روجافا، على الشرعية، وباتت تتمتع بالدعم على المستوى العالمي. وكما نعلم، جرى كسر حصار كوباني، في الأخير، بإسناد من مناضلين أكراد وأتراك تجاوزوا الحدود التركية- السورية بالقوة، ومن قوات البيشمركة العراقية، وبالتأكيد من الضربات الجوية بواسطة الطيران الحربي الأمريكي. ومذاك، فإن قوات سوريا الديمقراطية (ق.س.د.)، التي تعتبر وحدات الحماية الشعبية، ضمنها، القوة العسكرية الرئيسية، والتي تحظى بدعم الولايات المتحدة، وإلى حد ما بدعم روسيا، تلعب دوراً أساسياً في الحرب ضد داعش.

وسوف نحاول أن نعرض باختصار، في هذا المقال، جذور حزب الاتحاد الديمقراطي السياسية، ومكانته في الحركة الوطنية الكردية، في سوريا، وخطه الإيديولوجي، ومواقفه في الثورة، فضلاً عن الترتيبات الرئيسية لسيرورة تقرير المصير الجارية في روجافا، وصعوباتها.

*- أوراز أيدين مناضل في المسار الجديد لأجل الديمقراطية الاشتراكية، فرع الأهمية الرابعة في تركيا. وهو محرر في مجلة التنظيم المذكور، واسمها "Sosyalist Demokrasi için Yeniyol"

الحركة القومية الكردية، في ظل البعث

تمثل الحركة القومية الكردية، في سوريا، مشهداً مشرذماً، بشدة. فكثرة الأحزاب تتخطى من بعيد ما تمكن رؤيته، في سائر أجزاء كردستان. وإذا كان من الصعب أن نلاحق التجمعات والانشقاقات الدائمة، يمكننا، بلا ريب، أن نؤكد وجود حوالي ١٥ حزباً كردياً ناشطاً، حالياً. ومعظم هذه الأحزاب متحدرة من الحزب الديمقراطي لكردستان سوريا PDKS، الذي تأسس في ١٩٥٧، وسرعان ما ظهرت فيه اتجاهات إلى اليمين، وإلى اليسار، انشقت عنه لتشكّل احزاباً متميزة، في حوالي العام ١٩٦٥. إن التطورات التكتلية في أحزاب العراق الكردية- مأخوذةً كأمثلة -، وظروف النشاطات السرية، والاتهامات بالتعاون مع النظام، والاختراقات والتدخلات من جانب أجهزة الاستخبارات، جعلت الانشقاقات تتواصل. وكانت الاختلافات الأساسية تأتي بشكل رئيسي من اللهجة المستخدمة حيال النظام، ومن المطالب السياسية، التي كانت تتراوح بين الاعتراف بالحقوق الثقافية، واللغوية، والحصول على المواطنة، من جهة، والاعتراف الدستوري بالاكراد كأقلية، من جهة أخرى. غير أنه من المهم أن نشير إلى أنه لم تتم المطالبة يوماً بالحكم الذاتي، قبل العام ٢٠١١ (إذا استثنينا حزب بيكيتي). فلنشر مع ذلك إلى أن المواطنة هي مسألة أساسية، بما أنه، بعد الإحصاء الاستثنائي الذي جرى في ١٩٦٢، تم سحب الجنسية من أكثر من ١٢٠ ألف كردي، وتصنيفهم كـ«أجانب» جرى إعطاؤهم بطاقة أحوال شخصية خاصة، كـ«مكتومين» غير مسجلين، ومن دون بطاقة هوية، ومن دون حقوق...

هذه التعددية الحزبية أدت إلى حالات إعادة تجمع، في ثمانينيات القرن الماضي. هكذا، أعادت الأحزاب القريبة من تيار جلال الطالباني العراقي-الكردي التجمع في التحالف الديمقراطي الكردي، في سوريا، («هيفبندي»)، في حين شكلت تلك المرتبطة بمسعود البرازاني الجبهة الديمقراطية الكردية، في سوريا («إينيا»). وبين الأحزاب غير المتحدرة في الأصل من الحزب الديمقراطي لكردستان سوريا، علينا، بالطبع، باديء ذي بدء، أن نذكر ال PKK، أو حزب العمال الكردستاني، وشقيقه حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الذي تأسس في العام ٢٠٠٣. وكان قائد ال PKK، عبد الله أوجلان، وكامل تنظيمه، قد استفادا من دعم حافظ الأسد - في إطار خصومته مع جاره التركي -، حتى نهاية تسعينيات القرن الماضي، إذ كانت معسكرات حزب العمال الكردستاني قد أقيمت في سوريا منذ بداية الثمانينيات. هكذا لم تكن المسألة الكردية في سوريا على جدول أعمال ال PKK، و فقط بعد أن كفّ النظام السوري عن إيواء أوجلان، وتأسيس ال PYD، بدأ هذا الأخير يهتم بالسياسة السورية. وكان

هناك حزب هام آخر هو حزب مشعل تمّو، حزب المستقبل الكردي، الذي تأسس في العام ٢٠٠٥، وأعطى الأولوية للتعاون مع المعارضة العربية، في مطلع الثورة السورية، ولكن اغتياله وجّه ضربة صارمة لحركته، التي تعرضت للانشقاقات. أما حزب الوحدة الكردي السوري، المعروف باسم بيكيتي، والمنبثق من اندماج عدة مجموعات – من بينها تيار تروتسكي صغير كان ينسب نفسه إلى الاممية الرابعة في الثمانينيات، ويقوده الشاعر مروان عثمان^١ – فتبغى الإشارة إليه، أيضاً، كقوة يسارية في المروحة السياسية الكردية. وتدخل بيكيتي السياسي، الأكثر انفتاحاً، والأكثر جذرية، الهادف لتعبئة الجماعة الكردية، ليس فقط في روجافا، بل بصورة مباشرة في العاصمة – مع برنامج «صراع طبقي» – انطلاقاً من ٢٠٠٢، غداة ربيع دمشق القصير، كان هاماً على مستوى المواجهة مع النظام، والتسييس الذي أفضى إلى تمرد القامشلي^٢.

من الانتفاضة الكردية إلى الثورة السورية

كان تمرد القامشلي، في العام ٢٠٠٤، حدثاً أساسياً، إذاً، وقد جرت الإشارة إليه أيضاً على انه الانتفاضة الكردية، حيث خرج، للمرة الاولى، بعد مواجهات مع مناصرين قوميين عرب، خلال مباراة بكرة القدم، وقمع صارم من جانب رجال الشرطة، آلاف الاكراد إلى الشارع، ليؤكدوا هويتهم الكردية، ويطالبوا بحقوق المواطنة. ولم تقتصر الانتفاضة على القامشلي، أو منطقة روجافا، بل سرعان ما بلغت احياء حلب ودمشق الكردية. وقد جرى قلب تماثيل للأسد الاب، وهاجمت مفوضيات للامن، ومؤسسات عامة، ومراكز لحزب البعث.

وخلال ذلك التمرد، بالضبط، شهدنا، للمرة الاولى، على امتداد عشرة ايام، تعبئة شبيبة كردية جذرية ومستقلة عن الاحزاب القومية الكردية التقليدية، وهي التعبئة التي سنراها في اوائل ايام الثورة. وبجانب هذه الشبيبة المتجذرة، ينبغي أن نوضح أن بيكيتي والPYD هما اللذان كانا رأس حربة التحركات، (كانت قناة التلفزيون المرتبطة بالPKK، روج TV، تدعو للانتفاضة بشكل مكشوف). ولكن قمع النظام كان شرساً. وقد تشكلت منظمات شبيبة غداة التمرد، وأخذت مسافة من النزعة السلمية لدى الأحزاب التقليدية، مع اتخاذها أحياناً توجهاً نحو الكفاح المسلح، من

١ - كريس دن هوند، مقابلة مع مروان عثمان: <http://www.internationalviewpoint.org/spip.php?article53>

٢ - انظر Jordi Tejel, Suriyê kurtleri. Tarih, Siyaset ve toplum

أو (اكرد سوريا، التاريخ، والسياسة، والمجتمع).
Intifada yayinlari, Istanbul:2015

(Sirwan Kajjo, Christian Sinclair, The evolution of Kurdish Politics in Syria(1927-2011

دون الانتقال مع ذلك إلى التنفيذ. كما أن منظور الاستقلال الذاتي انتشر وتقدم في الضمائر، بمواجهة مطلبي المساواة في الحقوق، والمواطنة، اللذين كان يدافع عنهما التحالف والجبهة^٣.

وخلافاً لما يعتقد البعض، فإن التحركات العنوية الأولى في ٢٠١١، في الكردستان السوري، تمت في وقت مبكر، في نهاية آذار/ مارس، ولاسيما في مدينة عامودا، ثم في سيريكانيه. وإذا كان حاول بشار الأسد تهدئة الوضع، بقبوله إعطاء الجنسية للأكراد الذين يحوزون وضع «الأجانب» (وليس أولئك الحائزون وضع «المكتومين»)، فذلك لم يكن كافياً لإرجاع الشبيبة الكردية إلى بيوتها. وكما حصل في باقي أنحاء البلد، تشكلت لجان تنسيق، ولعبت حركة الشبيبة الكردية، التي تأسست في عز أحداث ٢٠٠٤، دوراً تعبويًا هاماً.

على مستوى الاحزاب، كانت تلك التي شاركت في المظاهرات، منذ البدء، وبصورة رئيسية، حركة المستقبل، وبيكيتي، وحزب الحرية الكردي («أزادي»). وكان مشعل تمو، زعيم حركة المستقبل، الوحيد الذي شارك في المجلس الوطني السوري، الذي تأسس خلال مؤتمر اسطمبول، في شهر تموز/ يوليو. وقد كان من شأن هذا الموقف ربط علاقات بين المعارضتين السورية والكردية، لولا اغتيال تمو في ١/ أكتوبر ٢٠١١. وقد تحولت جنازته إلى مظاهرات هائلة في القامشلي، وسرّعت تلك التبعثات إعادة تجمع الاحزاب الكردية المتحدرة من الحزب الديمقراطي الكردي السوري (ح د ك س)، التي التحقت اخيراً بالتمرد، وشكلت، تحت رعاية مسعود البرازاني، المجلس الوطني الكردي السوري (م و ك س)، الذي انضمت إليه كذلك بيكيتي، وأزادي. هكذا كان ذلك اوسع إعادة تجمع للحركة الوطنية الكردية في سوريا.

وقد بقي حزبان فقط خارج ذلك، وهما حزب تمو، الذي استمر عضواً في المجلس الوطني السوري، وحزب الاتحاد الديمقراطي. وهذا الاخير، الذي كان يقف خارج الانتفاضة التي كانت تهز البلد بكامله، والمنطقة الكردية ايضاً، كان قد أسس منذ شهر أيلول/سبتمبر، تنسيقاً لمختلف الأحزاب العربية البعثية اليسارية («الماركسية»، «الشيوعية»، «اللينينية») وحزب أرامي- مسيحي. وكان توجهها بالأحرى هو للتفاوض

Julie Gautier, "Les évènements de Quamichlo :L'irruption de la question kurde, en Syrie? », ٢
Études kurdes, no :7, Mai, 2005

مع النظام بهدف الحصول على مكاسب ديمقراطية، ومن دون وجود منظور لإسقاط النظام، ومن دون المخاطرة، وفقاً لها، بفتح الباب امام حرب أهلية. وهكذا خرج من السجن مئات من مناضلي حزب الاتحاد الديمقراطي، في الوقت ذاته الذي تم فيه الإفراج، أيضاً، عن المناضلين الجهاديين.

وفي حين اتهم حزب الاتحاد الديمقراطي المجلس الوطني الكردي السوري بأنه يلعب لعبة تركيا، (بسبب العلاقات بين البرازاني وانقرة)، والمجلس الوطني السوري الذي لم يعط أي ضمانات لحقوق الشعب الكردي، اختار هكذا «طريقاً ثالثاً». وعبر حركته لمجتمع ديمقراطي (تيف-ديم) يضم الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، المرتبطة به، أعلن تأسيس المجلس الشعبي لغربي كردستان (روجافا)، الذي سوف يشكل البنية الإدارية الوحيدة، في روجافا، بعد أن فرض إشرافه عليها كل من حزب الاتحاد الديمقراطي (ح ا د) ووحدات حماية الشعب (و ح ش) بعد انسحاب قوات النظام.

حزب الاتحاد الديمقراطي (ح ا د) والكونفدرالية الديمقراطية

إن تأسيس (ح ا د) نتج من ميل إلى نزع مركزة حزب العمال الكردستاني، بالتوازي مع تغيير جذري في المنظور السياسي من جانب أوجلان. فقبل توقيف زعيم الحزب، في العام ١٩٩٩ بقليل، كان قد تخلى عن الهدف المتمثل بكردستان مستقلة وموحدة الذي بات ينطوي، بالنسبة إليه، مذاك، على «نزعة محافظة»، واقترح هدفاً استراتيجياً جديداً يقوم على اطروحته المتعلقة بقيام «جمهورية ديمقراطية». وهذه الاطروحة، التي صاغها أوجلان، على الأرجح، بهدف بدء مفاوضات، كان يقترح فيها حل المسألة الكردية عن طريق ديمقراطية تركيا، من دون تغيير في الحدود. هكذا اقتصر الأهداف على الاعتراف بالأكراد من جانب الدولة، واحترام حقوقهم الثقافية (فضلاً عن الإفراج عن المساجين والسماح للمقاتلين بالعودة إلى الحياة المدنية).

مع ذلك، لقد بدا سريعاً أن الأمر لا يتعلق بمسألة التفاوض من جانب الدولة. زد على ذلك أنه مع توطيد وضع المنطقة الكردية ذات الحكم الذاتي في العراق، بعد التدخل الأميركي، باتت كردستان الجنوبية (الخاصة بالعراق) والحزب الديمقراطي الكردستاني، الخاص بالبرازاني - الخصم التاريخي للـ PKK (ح ع ك) - قطبا جاذبا

للشعب الكردي. كان منظور حل للمسألة الكردية يقتصر على ديمقراطية النظام التركي ينطوي على مخاطرة سياسية فعلية ل(ح ع ك). لذا كان على اوجلان ان يعيد إحداث تغيير في الاستراتيجية، آخذاً بالحسبان كل أجزاء كردستان^٥. إن تأسيس (ح ا د)، في سوريا (٢٠٠٣)، وتأسيس حزب الحياة الحرة الكردستاني، في إيران (ح ح ك)، في العام ٢٠٠٤، فضلاً عن المشروع السياسي الذي كان سيتخذ لاحقاً اسم الكونفدرالية الديمقراطية، يُنتج من هذه المقاربة. فهذا المشروع، ومشروع الحكم الذاتي الديمقراطي المكمل له، على المستوى المحلي، يستلهم كثيراً دراسات المنظر الاشتراكي التحرري، موراى بوكشين (الذي انتمى إلى الحركة التروتسكية في ثلاثينيات القرن الماضي، في الولايات المتحدة الأميركية). فبعد إعادة بوكشين النظر في الماركسية، أحل محل التناقض بين رأس المال والعمل التناقض بين رأس المال والإيكولوجيا، واقترح خوض معركة مناهضة للرأسمالية تهدف إلى فرض اللامركزية في المدن، وإنتاجاً محلياً للغذاء، واستخدام مصادر طاقة متجددة. وفي مشروع بوكشين البلدي communaliste، هذه المدن الصغيرة المحكومة ذاتياً، والتي تديرها مجالس ديمقراطية، قد تشكل فيما بينها وحدات كونفدرالية لحل المشكلات التي تتجاوز حدود كومونتها^٦. بيد انه في كل النصوص البرنامجية التي وضعها الPKK، وكتابات اوجلان، فإن ما قد تتناسب معه هذه الفكرة في التطبيق، يبقى غير محدد كفاية^٧: هل سوف يتعلق الأمر باتحاد الأحزاب والتجمعات، وغيرها

من المنظمات المرتبطة بالPKK، أو أنه مشروع اشد اتساعاً وشمولاً؟ هل هو مشروع متعدد الإثنية لكل شعوب الشرق الاوسط، أو هو مشروع لكردستان بطله الشعب الكردي؟ هل يعني الحكم الذاتي تعزيزاً للإدارات المحلية الموجودة، أو المقصود حزب سياسي أكثر هدماً؟ ويمكن مضاعفة الأسئلة، لا سيما على صعيد الوسائل التي ينبغي استعمالها للفوز بالحكم الذاتي، والعلاقات مع الدول المعنية، ناهيك عن العلاقات بنمط الإنتاج الرأسمالي...

Ergun Aydinoglu, Fis Köyünden Kobanê'ye Kürt Özgürlük Hareketi (Le Mouvement de libération kurde du village de Fis à Kobanê), Versus, İstanbul : 2014. Voir aussi le remarquable entretien avec Emre Ongun, «Turquie : panorama et perspectives – Sur la nature du nationalisme turc, les Kurdes, le PKK et la gauche turque», <http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article37297>

Murray Bookchin, Geleceğin Devrimi, Halk Meclisleri ve Doğrudan Demokrasi, Dipnot, Ankara:2015 ٦ (La revolution de l'avenir, les conseils populaires et la démocratie directe –recueil d'articles

٧ كان اوجلان يقول، على سبيل المثال: « فلنفهمي تركيا جيداً. ليس لدي شيء ضد الدولة الاتحادية، وانا أحترم العلم. وفي قبري، يمكن ان يتواجد ثلاثة اعلام، علم الاتحاد الاوروبي، وعلم الدولة الاتحادية، وعلم الكونفدرالية الذي يرمز إلى الديمقراطية -Cengiz Kapmaz, Öcalan'ın İmralı Günleri (Les jours d'İmralı d'Öcalan), İthaki yayin-lari, İstanbul : 2011.

وكما يذكر أليكس دو جونج في مقاله الممتاز حول التطورات الإيديولوجية التي عرفها (ح ع ك)، تتطوي كتابات اوجلان ونصوص (ح ع ك)، الذي يضطلع اوجلان بدور «لسان حاله النظري- الإيديولوجي الأعلى»، بحسب أنظمتها - على «احتمال الغموض»، وهكذا يمكن ان نعر على اي نوع من الأجوبة عن هذه الأسئلة، مع كل ما قد يترتب على ذلك من اضرار. إن طابع مشروعه السياسي، الملتبس وغير المكتمل، يمكن ان يتكشف عن فائدة، وان يفتح على تأويلات أشد اتساعاً. ولكن خارج ذلك، نستخلص من هذه النصوص (ومن ممارسة المنظمات المرتبطة بالPKK)، نقطتين اساسيتين، هما رفض الدولة- الامة (التي تحل محلها «الامة الديمقراطية»، وهي مفهوم ملتبس، مرة اخرى)، واهمية الحفاظ على البيئة وتحرر المرأة (الذي يستند احياناً إلى مراهة المرأة والطبيعة والحياة)، وهو ما نجده في ميثاق روجافا.

روجافا، إمكانيات وتناقضات

إن نموذج الإدارة الوارد في الميثاق، أو «العقد الاجتماعي» الخاص بروجافا (٢٠١٤) - الذي بات اسمه، من الآن وصاعداً، نظام شمال سوريا وروجافا الفدرالي الديمقراطي - يذهلنا بسبب تشديده على أهمية الديمقراطية («تقرير المصير»)، وحقوق النساء والأطفال، وحماية البيئة، والعلمانية، وبالتأكيد طابع المنطقة متعددة الإثنية. ففي إقليم تتحكم بأجزائه المختلفة داعش، وعصابات النصر وأحرار الشام الجهاديتان، ونظام الاسد الدموي، ليس ذلك امراً تافهاً. والعقد الذي يزعم أنه يلقي القبول من كل من الشعوب، الكردي، والعربي، والأرمني، والسرياني (الأشوري والكلداني والارامي)، والتركي، والشيشاني، يرفض الدولة-الامة، والدولة الدينية، والعسكرية، والإدارة المركزية، ويعلن عن نفسه كجزء من سوريا برلمانية، واتحادية، وتعددية، وديمقراطية. إن بُعد نظام روجافا، متعدد الإثنية، الذي أفضى إلى تعديل اسمه (كان اوجلان اقترح أن يكون، بالضبط، «فدرالية سوريا الشمالية»^٩)، تعرض للانتقاد من جانب تيارات قومية موجودة في المجلس الوطني الكردي السوري (م و ك س). هكذا اعتبر الامين العام للحزب التقدمي الديمقراطي، أحمد سليمان، في مقابلة اجريت معه في ك٢/يناير ٢٠١٥، ان الامر لا يتعلق ب«مشروع للاكراد. فالحكم الذاتي الديمقراطي تأسس مع العرب، والسريان والشيشانيين. لا يمكننا حل المسألة الكردية، بهذه الطريقة. على

Alex De Jong, "Métamorphoses idéologiques du PKK. Une chenille stalinienne transformée en papillon libertaire?" <http://www.europe-solidaire.org/spip.php?article37298>

<http://www.demokrathaber.org/guncel/devlet-ocalan-la-en-son-25-haziran-da-gorustuortami-yumusatan-mektup-istedi-h71252.html> ٩

شعبنا ان يفهم ان ما أسسوه لن يكون ملكاً للأكراد». و ضد هذا المنظور، المتمثل في إدراج مختلف الإثنيات في سيرورة بناء الحكم الذاتي، دافعت بعض احزاب الم و ك س، على سبيل المثال، عن نقل السكان العرب الذين سبق ان جرى جعلهم يستقرون، في ستينيات القرن الماضي، في روجافا، في إطار سياسة «الحزام العربي»، آنذاك^{١٠}. هذا العقد، إذا كان مقتصرًا بشكل رئيسي على البنية الإدارية، فالميثاق الذي تبنته، سابقاً، تيف ديم، في ٢٠١٣، وهو أكثر تفصيلاً، كان يعكس أكثر الروح التحررية البوكتشينية الخاصة بأفكار أوجلان، التي اهتم بشدة نموذج الكونفدرالية الديمقراطية. فمثلاً، جرى تعريف الكومونات على انها أصغر وحدات المجتمع وأكثرها فعالية. وهي تتشكل، وفقاً لمثال المجتمع الذي تسود فيه قيم حرية المرأة والديمقراطية البيئية، على قاعدة الديمقراطية المباشرة». والمنظومة الاقتصادية الكومونية يتم اعتبار أن ما يسود فيها إنما هو فكرة العدل الاجتماعي، وانها تهدف لإلغاء كل اشكال الاستغلال. ف«بيوت الشعب» تعمل على «ولادة ثقافة الديمقراطية الكومونية».

بيد أنه لمن دواعي الأسف انه ليس كافياً ان نكرر عبارة الديمقراطية لكي تعمل هذه الاخيرة من دون عوائق. لأن الامر يتعلق الآن بديمقراطية ... من دون انتخابات. وإذا كان المديح يكال للتعديدية، على مستوى شتى الجماعات الإثنية، فبُعدها السياسي غائبٌ، بالأحرى. وان يكون العقد الاجتماعي يحدد وحدات حماية الشعب على انها قوات روجافا المسلحة، إنما يعكس تماماً واقع أن (ح ا د) ليس ميالاً لتقاسم الإشراف على الاراضي التي يديرها. وفرض إيدولوجية أوجلان مرئي ايضاً، على صعيد التربية. فكل مُدرّسي المدارس الابتدائية، أو غيرها، يجب ان يملوا سلفاً بتكوين يستند إلى نصوص أوجلان، ومثلاً، في محافظة الجزيرة، إلى كتب مدرسية ابتدائية حيث توجد كلمات لأوجلان، وكتابات عن حياة شهداء حزب العمال الكردستاني^{١١}. ولكن إذا استثنينا هذه الامثلة على فرض إيدولوجية رسمية، منذ سن الطفولة (وهو واقع شبيه، بصورة غريبة، بالتجربة الكمالية، في تركيا)، لقد جرى مراراً فضح الممارسات التسلطية حيال الاحزاب الكردية الاخرى والجماعات الإثنية الراضية لسيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي. ولقد حصلت حركات احتجاج ضد ح ا د، وممارساته، ولا سيما في عامودا ودرابيسيات، في ٢٠١٣، ولم تتردد قوات الامن المرتبطة بح ا د («الأسايش») في إطلاق النار على الجمهور، متسببة بوفاة العديد من المتظاهرين^{١٢}. وفي تاريخ أقرب إلينا، في آب/أغسطس ٢٠١٦، كان توقيف حسن صالح، زعيم حزب الليكيتي، عملاً مؤسفاً. وصالح كان قد اعتقل، في السابق، على مدى عام ونصف، في العام ٢٠٠٣، على يد النظام

T. Schmidinger, ibid ١٠

Yasin Duman. Rojava, Bir Demokratik Özerklik Deneyimi (Rojava, une expérience d'autonomie ١١ démocratique). İletişim yayınları, İstanbul:2016

Joseph Daher, "Le PKK et la question de l'autodétermination du peuple kurde", <http://www.euro-pe-solidaire.org/spip.php?article34050> ١٢

السوري، مع مروان عثمان، وجمع إطلاق سراحهما موكباً سار لمسافة ٤ كلم، بمشاركة عدة آلاف من الناس^{١٣}... زد على ذلك أن واقع انسحاب النظام (جزئياً) من روجافا، من دون أي نزاع مسلح، مع تركه قسماً كبيراً من مدفعيته وذخائره، وأنه يستمر في الإشراف على المطار، ومحطة القطارات، ومنشآت تابعة للدولة، وسيطر على معسكر إلى الجنوب من القامشلي، ولا يزال موجوداً في الحسكة، وأنه يدفع للآن رواتب المدرسين (ما عدا مدرسي صفوف اللغة الكردية)، كل ذلك إنما يتم اعتباره علامات تعاون من جانب المعارضة مع الدولة السورية. وإذا لم يكن يمكن استبعاد أطروحة نوع من المساومة حول انسحاب الجيش السوري، بين (ح ا د) والنظام، المهتم بعدم مضاعفة جبهات القتال، يبدو لنا من الصعب الكلام على تحالف بين الطرفين، كما تبين ذلك النزاعات الأخيرة بين قوات روجافا (وحدات حماية الشعب، والاسايش) وقوات النظام، الحاضية بدعم الميليشيات الاسدية، فضلاً عن قصف الأحياء المدنية في الحسكة، بواسطة الطيران الحربي السوري.

هذا وإن الوضع من التعقيد بحيث حصل الـ PKK-PYD، للمرة الأولى، على فرصة منافسة خصمه التاريخي في شمالي العراق، عبر تشكيله «دولت» الخاصة به، وبنية إدارية سيّدة، مع حدود لا تزال متغيرة، في الوقت الراهن. وقد اتاح واقع ظهور روجافا تحكم نفسها بنفسها، مع تعزيز هذه الصورة بمعركة كوباني/ عين العرب البطولية (التي باتت تشكل اسطورة مؤسّسة لحزب العمال الكردستاني)، أتاح للتظيم، المبتور بأسر زعيمه، وبسنوات من التفاوض سديّ مع الدولة التركية، انتهت بحمام دم، أن يفتتح وصلة جديدة من تاريخه.

المعسكرية والثورة الدائمة

ليس لدي الماركسيين الثوريين ترف الخضوع لتجربة تَبَنِيهِمْ، وهم مرتاحون، تحليلاً معسكرياً، مع اتخاذ لموقف ينبع منه. والمعسكرية، بمعناها الكلاسيكي، تشير إلى واقع إعطاء الدعم، في مراحل توترات ونزاعات جيوسياسية، لأحد المعسكرات المتواجحة، ضد المعسكر الثاني، المنظور إليه كشر مطلق، وذلك من دون أن تؤخذ في الحسبان علاقات السيطرة الطبقيّة ضمنه. والجدال حول المعسكرية يتناول بشكل رئيسي دعم قوى اليسار، خلال الحرب الباردة، الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية، وذلك على التوالي، باسم العداء للإمبريالية أو باسم الديمقراطية. وهكذا تقاطب يحصل اليوم بخصوص النزاع الأوكراني، وبوجه أخص المسألة السورية، بين الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي وروسيا. والموضوع، في حالتنا، هو الدفاع،

في إطار السيرورة المركبة في سوريا، وفقاً للذهنية المعسكرة نفسها، عن احد المعسكرين المتقابلين، أي عن الأكراد في مشروعهم للحكم الذاتي، أو عن الانتفاضة ضد النظام، من دون أن تؤخذ في الحسبان السيرورة الأخرى، عبر إيلائها أهمية ثانوية، أو وضعها في موقع معاكس. هكذا لا يمكننا ان نعزل سيرورة تقرير المصير الكردية عن ديناميات الانتفاضة السورية، والتوجه بنظرة غير نقدية إلى ال-PYD، عبر الحكم بثانوية الممارسات التسلطية، والإساءات للحقوق السياسية، التي تقوض أسس مشروعه الديمقراطي. ولكن لا يمكن كذلك ان نتصور رفضنا ان نأخذ بالاعتبار السيرورة الجارية في روجافا، مع ابعادها التقدمية حقاً- وهي ابعاد ليس لها نظير في كامل المنطقة - أو تقليلنا من أهمية الطاقات التحريرية التي تتطوي عليها، عبر الاحتجاج بالعلاقات (المتطورة باستمرار) مع النظام، أو العلاقات بالولايات المتحدة- التي تتضمن حصتها من المخاطر -، فضلاً عن التناقضات التي سبق ان اشرنا إليها. وإذا كانت قيادة روجافا مسؤولة، بالطبع، عن افعالها وتحالفاتها، يجب مقارنة كل تناقضاتها ايضاً في إطار النزاعات التاريخية البني-إتنية، بين الكرد والعرب في المنطقة، والخصومة بين مختلف قيادات الشعب الكردي. ليس لدينا اي خيار غير النظر للمسألة بكل تعقيدها، والقيام بمقاربة نقدية وبناءة في الوقت عينه^{١٤}. وهي مقارنة ينبغي ان تقوم على رؤية وحدة المصالح لدى الطبقات الكادحة الكردية، والعربية، ومن باقي شعوب المنطقة، وبالتالي تراكم سيرورتي تقرير المصير والثورة.

ليس ثمة جديد في ذلك، والحجة الرئيسية الخاصة بالمنظور الاستراتيجي للثورة الدائمة، كما صاغه ليون تروتسكي، غداة الثورة الروسية، في العام ١٩٠٥، ولكن الذي حدد- لا سيما بغيايه - مجرى كل الانتفاضات الثورية، من الثورة الفرنسية إلى «الربيع العربي»، توضح هذه الضرورة. فالسيرورات الثورية التي يكون موضوعها هو التحرر الوطني وإقامة نظام ديمقراطي، تضعف وتفشل في الأخير، إذا لم تتخذ تدابير تجميعية، ومعادية للرأسمالية، إذا لم تؤخذ بالاعتبار تطلعات الطبقات الشعبية- التي يكتسب دعمها الاولية - وتم بالتالي تخييب آمالها. وكذلك حين لا تحترم حركات تهدف لإحداث تغيير جذري، مساواتي وتحرري، للمجتمع، المبادئ الديمقراطية، فوق الاراضي التي تسيطر عليها، ولا تعترف بحق تقرير المصير للشعوب الأخرى، ولا تعمل وفقاً لمنظور معاد للإمبريالية، أي باستقلال طبقي كلي عن القوى العالمية والإقليمية، فإن ثوراتها يكون محكوماً عليها بالابتعاد عن اهدافها الأصلية، وبالتالي بالفشل.

١٤ يمكن ان تشكل الوثيقة، المعنونة «دعماً لنضال الشعب الكردي، لاجل أن يحيا حراً وبكرامة»، والتي تبناها المكتب السياسي للاممية الرابعة، بتكليف من لجنتها الاممية، في مارس/آذار ٢٠١٦، مثالا على هذه الصياغة.

هكذا، تتمثل المهمة الرئيسية لليسار الجذري، الذي يناضل خارج مكان النزاع - وعبء أعمال التضامن التي لا غنى عنها - بالعمل على نمو هذا الوعي في مجتمعات كل منا، الموبوءة بهذه الآفة الإيديولوجية، الخارجة مجدداً من قبرها، إلا وهي آفة المعسكرة، التي يبقى الترياق المضاد لها هو تراث الأهمية البروليتارية، كما حافظت عليه الماركسية الثورية.

الأصولية الإسلامية،
أو المزيد من الارتباك؟



نقاش في طبيعة الحركات الأصولية الإسلامية، ودينامياتها، وفي الهيمنة والثورات المضادة

جوزف ضاهر - ترجمة وليد ضو

تمر السيرورة الثورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأوقات صعبة، فضلاً عن أن القوى التقدمية والديمقراطية يتم قمعها من قبل أعداء مختلفين. والنقاشات والجدال لفهم المشاكل التي تواجه القوى التقدمية في المنطقة وكيفية التعامل معها، مسألة مهمة لتكييف تكتيكاتنا واستراتيجياتنا. لهذا السبب، فإن النقاش حول مقال الرفيق سامح نجيب، في العدد السادس من مجلة الثورة الدائمة^١، أمر هام، وهو النقاش الذي أعتقد أنه أثار مسائل هامة للييسار. وسأتناول في هذا المقال قضيتين أساسيتين: طبيعة الحركات السياسية المرتبطة بـ«الإسلام السياسي»، وهل إن قوة واحدة تقف وراء الثورة المضادة، أم عدة قوى. وفي نفس الوقت، سأطور أفكاراً حول «الهيمنة»، ومهام اليسار.

الأصولية الإسلامية، أو المزيد من الارتباك؟

اتفق تماماً مع الرفيق سامح نجيب أن داعش والإخوان المسلمين أو حزب الله يختلفون في سياقهم السياسي، وتطوراتهم ومكوناتهم، تماماً كالاختلاف بين جماعات الإخوان المسلمين في مصر، وعلى سبيل المثال في البحرين أو سوريا. ولكن هذا لا يمنع، في أي وقت، من استخدام الأصولية الإسلامية كأداة تحليل، لمجرد وجود بعض الاختلافات بين هذه الجماعات. فالحركات السياسية الأصولية الإسلامية موجودة

١ سامح نجيب، حول اليسار والموقف من الإسلام السياسي والثورة المضادة في مصر (الجزء الأول)، الثورة الدائمة، العدد السادس، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

في جميع أنحاء العالم. وفي كل هذه الحالات، قُدم الإسلام بوصفه مبدأً مطلقاً، بحيث تكون كل المطالب والنضالات والإصلاحات تابعة له. والقاسم المشترك بين هذه المجموعات، كما أوضح الرفيق جليبر الأشقر، إنما هو «إرادة العودة إلى الإسلام، والتطلع إلى يوتوبيا اسلامية لا تقتصر على أمة واحدة، وينبغي أن تشمل كل الشعوب المسلمة، إن لم يكن كل العالم»^٢. وفي الواقع، لقد انعكس هذا التعريف في كلمات نائب المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين المصرية، محمد خيرت الشاطر، في شهر آذار/مارس عام ٢٠١١، بعد إسقاط مبارك:

«الإخوان يعملون على إعادة الإسلام بمفهومه الشامل إلى حياة الناس، وذلك لن يحصل إلا من خلال مجتمع قوي. وهكذا تكون المهمة واضحة: إقامة إسلام بتصوره الشامل؛ خضوع الناس لله؛ إقامة دين الله؛ أسلمة الحياة، تعزيز دين الله؛ بناء نهضة الأمة على أساس الإسلام... هكذا تعلمنا «على سبيل الاستهلال» بناء الفرد المسلم، والعائلة المسلمة، والمجتمع المسلم، والحكومة الإسلامية، ودولة الإسلام العالمية...»^٣

وبالطبع، فالأصولية الدينية، لا تقتصر على الدين الإسلامي، ويمكننا أن نرى عدة عناصر مشتركة بين مختلف الحركات الأصولية الدينية، في جميع أنحاء العالم. ومن المهم أن نلاحظ، مع ذلك، أنه على الرغم من دعوة للعودة إلى عصر سابق، لا ينبغي النظر إلى الأصوليات كعناصر متحجرة من الماضي. ففي حين تستخدم الأصوليات الرموز والروايات من فترات سابقة، هي موجودة بيننا، حية وديناميكية وتمثل الاتجاهات الكبرى المعاصرة، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات الثقافية^٤. إن انتشار هذه المجموعات يجب أن يُفهم بشكل كامل في السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفترة المعاصرة. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ كذلك أن الحركات الأصولية والمحافظة، في جميع أنحاء العالم، قد دعمت فعلياً السياسات النيوليبرالية، بالتزامن مع دعوتها لزيادة العمل الخيري، الأمر الذي دفع بعض الأكاديميين إلى الحديث عن «تحالف سلس

Achcar, Gilbert (1981) "Onze thèses sur la résurgence actuelle de l'intégrisme islamique", Europe ٢ Solidaire, <http://www.europe-solidaire.org/IMG/article_PDF/Onze-thses-sur-la-rsurgence_a3324.pdf>,

٣ أمل الأمة، TV، مشروع النهضة الاسلامي .. خيرت الشاطر» ٢٠١١، <<https://www.youtube.com/watch?v=JnSshs2qzrM>>،

Marty, Martin E. (1988), "Fundamentalism as a Social Phenomenon", Bulletin of the American ٤ Academy of Arts and Sciences, Vol. 42, No. 2, pp. 17

بين النيوليبراليين والأصوليين الدينيين»، أو ما يمكن وصفه بـ«النيوليبرالية الدينية»^٥. وفي إطار الشرق الأوسط، جمعت الحركات الأصولية الإسلامية أيضاً بين السياسات النيوليبرالية والأخلاق المحافظة^٦. فجماعة الإخوان المسلمين المصرية، على سبيل المثال، دعمت زيادة الامتثال الديني وعمل المنظمات الخيرية، مع الدعوة إلى اعتماد سياسات نيوليبرالية، حيث يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً رائداً في الاقتصاد^٧. وقد ذهب حسن مالك، وهو رجل أعمال، وقيادي في جماعة الإخوان المسلمين، إلى حد القول عام ٢٠١٢ إن المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية، في ظل مبارك، كانت سليمة وعلى الطريق الصحيح، ولكن الفساد والمحسوبية أضرا في تنفيذها^٨.

والحركات الأصولية الإسلامية تشجع وحدة المجتمع، وترى أنه لا ينبغي للعمال أن يطالبوا بأكثر مما تعطيه البرجوازية، والأخيرة تلتزم القيام بأعمال خيرية تجاه الفقراء. أما بالنسبة لحركات أصولية إسلامية أخرى، فإنها تنظر للصراع الطبقي كعامل سلبي، لأنه يشظي المجتمع أو الأمة. والحل للفقر يمكن العثور عليه في العودة إلى القيم الإسلامية والتقاليد، أو، وبحسب كلمات الزعيم الإسلامي التونسي راشد الغنوشي: «نحن بحاجة إلى التأكيد على أن الفقر، في نظر الإسلام، يرتبط بالكفر»^٩، في حين يشير إلى «أننا (الحركات السياسية الإسلامية) الضمانة لنظام اجتماعي خاص ولنظام اقتصادي ليبرالي»^{١٠}. ومؤخراً، أعلن الغنوشي أن «الاستثمار الأجنبي مرحب به في تونس، ويجب على الشركات تحقيق الأرباح، وأحياناً تكون النقابات مفرطة في مطالبها، ومن بينها الاتحاد العام التونسي للشغل». بالفعل، فقد اتهم الغنوشي الاتحاد العام التونسي للشغل بأنه من تركة الاستعمار الفرنسي، وليس مؤسسة طبيعية للمجتمع

Hackworth, Jason (2013), "Faith, Welfare and the Formation of the Modern American Right", ٥ in Gauthier F. and Martikainen T. (eds.), Religion in the Neoliberal Age, Political Economy and Modes Of Governance, Surrey: Ashgate, pp. 100

Haenni, Patrick (2005), L'Islam de marché, l'autre révolution conservatrice, Paris: Seuil and ٦ République des Idées, p104;p 150-152

Freedom and Justice Party (2011), "Election Program The Freedom and Justice Party";: ٧ <http://kurzman.unc.edu/files/2011/06/FJP_2011_English.pdf>, 9

Reuters (2011), "Egypt Brotherhood businessman: Manufacturing is key", Ahram Online, ٨ (online). Available at: <<http://english.ahram.org.eg/~NewsContent/3/12/25348/Business/Economy/Egypt-Brotherhood-businessman-Manufacturing-is-key.aspx>>, (accessed 20 December 2011)

Toscane, Luiza (1995), L'Islam un autre nationalisme?, Paris: L'Harmattan, 28 ٩

Toscane, Luiza (1995), L'Islam un autre nationalisme?, Paris: L'Harmattan, 98 ١٠

الإسلامي^{١١}. وفي كل من مصر وتونس، خلال السيرورة الثورية، هاجمت جماعة الإخوان المسلمين العمال والنقابات العمالية خلال نضالهم.

تميل الحركات الأصولية الإسلامية إلى تبني خطاب مهتم بالعدالة الاجتماعية (التي ينبغي تأمينها، إلى حد كبير، من خلال الأعمال الخيرية)، إلا أن ذلك لا يمنعها من مهاجمة النقابات والعمال والحركات الاجتماعية الأخرى، في حين تدافع، من ناحية أخرى، عن المبادئ التي تسيّر السوق، وعن سياسة التحرير الاقتصادي. ولكن كيف يمكن التوفيق بين المصالح المتناقضة لقيادات جماعة الإخوان المسلمين، المتشكلة من البرجوازية والطبقة الوسطى العليا من ممارسي المهن الحرة، ومصالح قاعدتهم المكونة من الطبقات الشعبية؟ هنا بالذات يلعب فكر جماعة الإخوان المسلمين الرجعي دوره في فرض الهيمنة على أجزاء من الطبقات الشعبية، لكسبهم لصالح خطابهم السياسي. ولا ينبغي التقليل من ضرورة مواجهة هيمنة الحركات الأصولية الإسلامية الأيديولوجية على أجزاء من الطبقات الشعبية. فهذا الأمر هو جزء أساسي من الصراع الطبقي وليس صراعاً فرعياً.

إن مفهوم الهيمنة إنما يجب فهمه هنا بالمعنى الغرامشي، بوصفه «مجموعة كاملة من القيم والمواقف والمعتقدات والأعراف الثقافية والمبادئ القانونية، المتأصلة في نسيج العلاقات الاجتماعية»^{١٢}. وبحسب غرامشي، هذه العناصر هي جزء حيوي من قدرة أي فريق لكي يصبح مهيمناً. تتأسس الهيمنة ليس بمجرد انتهاج طريق القوة إنما عبر، «مزيج من القوة والقبول، بحيث يتوازنان بشكل متبادل»^{١٣}. والقدرة على الهيمنة لا تنطبق ببساطة على أولئك الذين يسيطرون على مجتمع معين، ولكن هي عنصر هام لأي مجموعة تطمح لتشغل هذا الموقع. وفي حالة جماعة الإخوان المسلمين المصرية وبقية الحركات الأصولية الإسلامية، تحاول أيديولوجيتهم التعطيم على الاستغلال الأساسي الكامن في الرأسمالية، والتضليل بشأنه؛ هي «شكل من الهيمنة التي من شأنها أن تفضي إلى موافقة متلاعب بها، ونقصد هنا موافقة الحلفاء الأذنين (الطبقات

١١ Sereni, Jean Pierre (٢٠١٤), "Le leader d'Ennahda explique ses ambitions pour la Tunisie, de la revolution à la réforme", Orient XXI, <<http://orientxxi.info/lu-vu-entendu/le-leader-d-ennahda-explique-ses,0629>>

١٢ Thomas, Peter D. (2009), *The Gramscian Moment: Philosophy, Hegemony and Marxism*, Leiden: Brill, 210

١٣ Roccu, Roberto (2012), *Gramsci in Cairo: Neoliberal Authoritarianism, Passive* (PhD), University of London, 2010-*Revolution and Failed Hegemony in Egypt under Mubarak, 1991*, London, London School of Economics, 44

الشعبية)»^{١٤}. هي تسعى لإبقاء «الطبقات الدنيا في وضعها التابع، بالتغطية على طبيعة الحاضر الحقيقية، المهشمة، أو التعتيم عليها، عن طريق تبرير هذا الحاضر، نظرياً، على أساس انه الحاضر الوحيد الممكن، وكما لو كان ذلك أمراً أبدياً»^{١٥}.

إن الحركات الأصولية الإسلامية تسعى للوصول إلى الهيمنة وترتكز على نظرتها الدينية، التي تبرز مجموعة محددة من القواعد السلوكية الجماعية والفردية. وتشكل هذه المعايير السلوكية جوهر الخطاب الأصولي الإسلامي، وتستند بقوة إلى فكرة «عودة الإسلام»، كحل للمشاكل التي يتخبط فيها السكان المسلمون. والأهم من ذلك، أن هذه الحركات تشجع على انقياد اجتماعي عميق، إن لم يكن - وهو ما ينبغي التشديد عليه - على أي نوع من السلبية الاجتماعية، وعلى الخضوع لقيادة الحزب نفسها كأداة مؤسساتية لتحقيق الخلاص الديني. وهي تعمل من خلال وسائل توافقية أو قسرية؛ هناك العديد من المكافآت (مادية ومعنوية، على حد سواء) لأولئك الذين ينصاعون لهذه القواعد، في حين من يرفضها يتعرض للنبذ الاجتماعي، وفي بعض الحالات، يتعرض لأشكال مختلفة من العنف. تنتشر هذه القواعد وتتقوى عن طريق ما وصفه غرامشي باسم «هيمنة جهاز» الحزب، أي شبكة من المنظمات والخدمات داخل المجتمع المدني، وتشمل: التسهيلات التعليمية، والنقابات المهنية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية والثقافية^{١٦}. بهذا المعنى، ليست الأصولية الإسلامية، ومن ضمنها جماعة الإخوان المسلمين، مجرد مجموعة من المعتقدات، إنما هي أيديولوجيا تعيد إنتاج تصور للعالم، محددة كيف على المسلمين أن يفكروا ويتصرفوا، وتنتشر بوعي عبر البنى الاجتماعية المتعددة^{١٧}.

لقد روجت الحركات الأصولية الإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، لسياسات الأسلمة في كثير من الأحيان، بموافقة من الدولة، أو دفعت الدولة لتنفيذها، بين القطاعات الشعبية من المجتمع، في مصر وفي أماكن أخرى، وبطرق متعددة، بما

Thomas, Peter D. (2009), *The Gramscian Moment: Philosophy, Hegemony and Marxism*, ١٤
Leiden: Brill, 227

Thomas, Peter D. (2009), *The Gramscian Moment: Philosophy, Hegemony and Marxism*, ١٥
Leiden: Brill, 291

Thomas, Peter D. (2009), *The Gramscian Moment: Philosophy, Hegemony and Marxism*, ١٦
Leiden: Brill, 291

Kandil, Hisham (2011), "Islamizing Egypt? Testing the limits of Gramscian counterhegemonic strategies", *Theory and Society*, Vol. 40, Issue 1, 46

في ذلك الاستثمار في الأعمال التجارية المتوافقة مع المبادئ الإسلامية، ومارست الضغط الاجتماعي من خلال لجان التحقق في مطابقة المؤسسات مع هذه المبادئ. وفي مصر، وفرت جماعة الإخوان المسلمين الخدمات الاجتماعية، من خلال شبكة واسعة من المنظمات، وكان ذلك وسيلة لنشر المبادئ الإسلامية على نطاق واسع بين السكان. حاولت جماعة الإخوان المسلمين الحصول على قبول الطبقات الشعبية عبر آليات الأسلمة، ومن خلال تقديم نفسها كالحزب المعارض الوحيد للدولة المصرية، وربط مصالح الطبقات الدنيا ببنى الجماعة ومصالحها.

وفيما يتعلق بالمرأة، تنشر الحركات الأصولية الإسلامية رؤية رجعية تمنح الرجال الهيمنة، وتلصق بالمرأة أدواراً محددة داخل المجتمع، أولها وأهمها دور «الأمومة»، من أجل تربية الأجيال المقبلة على مبادئ الشريعة الإسلامية. وملابس النساء وسلوكهن يجب أن تتوافق مع المعايير الخاصة، التي يدعون أنها تحافظ على شرفها وشرف عائلتها. ويُعتبر النموذج الإسلامي هو المسار الصحيح الوحيد للنساء، وإلا فإنهن يعتبرن شاذات عن مجتمعهن، وواقعات تحت تأثير الثقافة الامبريالية الغربية. وكما لاحظ آدم هنية: «البنى المحافظة المفروضة على دور النساء هي جزء لا يتجزأ من الأهداف الأساسية المناهضة للثورة»^{١٨}. والسجل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، خلال فترة توليها السلطة، أو خارجها، بشأن هذه المسألة، رجعي للغاية. فعلى سبيل المثال، وصف بيان صدر عن جماعة الإخوان المسلمين ونشر على الانترنت تقريراً صادراً عن الأمم المتحدة، حول المرأة، يدعو إلى تحقيق المساواة الجندرية، بأنه «مخادع»؛ مضيفاً أن دعوة الدولة إلى اعتبار الاغتصاب الزوجي جريمة؛ وإلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الزواج والطلاق ومسائل الإرث؛ وكذلك إلى وضع حد لتعدد الزوجات والمهر، كل ذلك إنما يؤدي إلى «تقويض الأخلاق الإسلامية، وتدمير الأسرة»^{١٩}.

بالإضافة إلى ذلك، يتحدث الرفيق سامح عن وجود «اختلافات ضخمة» بين مختلف الحركات الأصولية الدينية؛ وهناك بالفعل اختلافات، ولكن هناك العديد من القواسم المشتركة. فخلال السيرة الثورية رأينا تعاوناً هاماً، واتفاقات بين الإخوان المسلمين

Hanieh, A. (2013), Lineages of Revolt, Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East, Chicago: Haymarket Books, 172

IkhwanWeb (03/14/2013), Muslim Brotherhood Statement Denouncing UN Women Declaration for Violating, Sharia Principles, <http://www.ikhwanweb.com/article.php?id=30731>

والسلفيين، وحتى مع السلفية الجهادية، في مصر كما في أماكن أخرى. أصبح الخطاب الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين طائفيًا ومتعصبًا، على نحو متزايد، خلال فترة حكم مرسي، وقدموا منبراً للمتطرفين، مثل صفوت حجازي، وعاصم عبد الماجد، وغيرهما، لنشر خطاب الكراهية. ولا يستند هذا التعاون وتلك الاتفاقات الأيديولوجية إلى الأحداث المؤقتة والتكتيكية، كما فعلت الجماعة مع القوى الليبرالية واليسارية القومية في الماضي، ولكن وفق برنامج سياسي مشترك للأصولية الدينية مع الرغبة في أسلمة المجتمع وإقامة دولة إسلامية، على الرغم من وجود طرق مختلفة لتحقيق ذلك. إن جماعة الإخوان المسلمين والأصولية الشيعية، مثل حزب الله في لبنان وحزب الدعوة في العراق، على سبيل المثال، ليس لديهم مشكلة في المشاركة بالانتخابات والتواجد ضمن مؤسسات الدولة، على العكس من جبهة النصرة وداعش. وعلى سبيل المثال، رحبت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا ببيان جبهة النصرة الذي أعلنت فيه فك ارتباطها عن تنظيم القاعدة، ولكن من دون أي انتقاد لبرنامج جبهة النصرة السياسي أو ممارساتها الطائفية والرجعية^{٢٠}. وفي تونس، باستثناء جماعة أنصار الإسلام الأكثر تطرفاً، التي تسامحت معها النهضة حتى عام ٢٠١٢، نجد معظم التيارات السلفية داخل حزب النهضة، الذي احتواها أو تعاون معها.

في الوقت عينه، إن الاختلافات بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي في مصر جاءت، خاصة، بسبب خوف الأخير من محاولة هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على الإسلام السياسي المصري، إضافة إلى وجود روابط بين حزب النور والسعودية. والقضية الأساسية هي أن الاختلافات لم تنشب على البرنامج السياسي - ما عدا بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كما تجلى ذلك، عدة مرات، ولا سيما مع الاحتجاجات المشتركة الداعية إلى إقامة حكم الشريعة الإسلامية والهوية الإسلامية لمصر - إنما بسبب التنافس على المشهد السياسي نفسه. فالبرنامج السياسي لحزب الحرية والعدالة، الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، كان في الحقيقة واضحاً تماماً في إرادته أسلمة المجتمع: ربط السياسة بالمبادئ والقيم الإسلامية؛ مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع؛ في حين يتم إعطاء الأقلية غير المسلمة حق اللجوء إلى تنظيمها الديني، فيما يتعلق بالشؤون العائلية والدينية، دعا إلى أسلمة قوانين الأسرة على حساب حقوق المرأة... وقد أدرجت العديد من هذه الأفكار في دستور تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٢ الذي كتبت مسودته خلال تولي مرسي الحكم. فشل الدستور في حماية حقوق الإنسان، وتجاهل حقوق

المرأة على وجه الخصوص، وقبَد حرية التعبير باسم حماية الدين، وسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، في حين لم يتم الحد من نفوذ الجيش، إنما العكس. المشكلة هي في أن تعتبر فقط أن الأفكار السياسية للأصولية الدينية هي مجرد «راية وقناع»، أو مجرد وسيلة خطابية، كما لو أن ذلك يخفي تطرف أعضاء هذه المنظمات الكبير، وحتى شعبيتها الكبيرة، بسبب تمسكها بمبادئ الأصولية الإسلامية.

يجب ألا ننسى كذلك دعم النظام القطري الاستراتيجي، وليس التكتيكي، لجماعة الإخوان المسلمين في مختلف البلدان، بهدف توسيع نفوذهم في المنطقة من خلال البرجوازية الجديدة والطبقة الحاكمة الطائفية، لحلول جماعة الإخوان المسلمين مكان النظام القديم أو اجتذاب قسم منه، بتأييد عام من السعودية والإمارات، تماماً كما حصل حين حاولت جماعة الإخوان المسلمين العمل مع رجال الأعمال المقربين من مبارك. فقطر لن تدعم استراتيجياً حركة تريد مواجهة النظام الرأسمالي والامبريالي في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة مرحة بوصول الإخوان إلى الحكم في مصر وتونس وغيرهما من البلدان. وتمثل جماعة الإخوان المسلمين إمكانية لتجديد البنى المتحللة للأنظمة القديمة، من خلال الحفاظ على السياسات النيوليبرالية، والحد من الانجازات الديمقراطية وفي مجال العدالة الاجتماعية، ومعارضتها، وتحقيق الاستقرار للنظام الامبريالي في المنطقة. كما ذكر كتاب جيوزيبي توماسي دي لامبيدوزا، «الفهد»: «إذا أردنا أن تبقى الأوضاع كما هي، يجب أن تتغير». وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين ضماناً لذلك. كان هدف الولايات المتحدة تكرار نموذج حزب العدالة والتنمية في تركيا، الدولة الرأسمالية، والعضو في حلف شمال الأطلسي وغير المعادية للامبريالية، ولكن كانوا أمام مشكلتين تجاه هذا الحل. الأولى، وهي ان حزب العدالة والتنمية يختلف بأيديولوجيته عن الحركات الأصولية الإسلامية، وهو أقرب إلى حزب سلطوي قومي محافظ، واستطاع في السنوات الأولى من حكمه جمع تأييد واسع حتى من بين الليبراليين وبعض اليساريين في المجتمع، بفضل سياسته المواجهة لنفوذ العسكر في البلاد، من أجل تعزيز قوته، وليس لتحقيق الديمقراطية في المجتمع، كما رأينا اليوم [عقب محاولة الانقلاب]، وخلال السنوات القليلة الماضية. والثانية، وهي الأكثر أهمية، هي أن حزب العدالة والتنمية لم يصل إلى السلطة، خلال حالة ثورية، ومستوى مرتفع من النضالات، إنما على العكس تماماً، وهذا بالضبط ما عزز هيمنته.

هذا يقودنا إلى وصف الإخوان المسلمين، كحركة إصلاحية، على رغم اختلافها عن الدول الغربية، لعدة أسباب جرى شرحها في المقال. المشكلة هي أن الرفيق

سامح، وبشكل عام التيار الاشتراكي الأممي، وصف بالطريقة عينها الناصري حمدين صباحي^{٢١}. فالحزب السياسي يتم تحليله وفقاً للأصول الاقتصادية والاجتماعية للأفراد الذين يشكلون قيادته، وبرنامجه السياسي وسياساته. لقد أشرنا إلى أن قيادة جماعة الإخوان المسلمين وكوادر الجماعة هم من الطبقة الوسطى العليا، المتبعة سياسة نيوليبرالية، وسياسة محافظة طائفية، وبرنامجاً سياسياً معادياً للمرأة، في وقت كان يمثل حمدين صباحي - مع كل حدود حركته وأخطائه، خاصة دعمه لجرائم الجيش ضد جماعة الإخوان المسلمين، وفشله في تشكيل قطب تقدمي منفصل ومستقل عن الجيش والإخوان - كان يمثل، في مكان ما، التطلعات الديمقراطية والاجتماعية، كما تظاهرات في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢. وذلك حين وعد بتنفيذ إصلاحات اجتماعية كتحديد الحد الأدنى والأقصى للأجور، وزيادة فرص العمل في القطاع العام، واسترجاع المؤسسات إلى الدولة، وفرض ضريبة بنسبة ٢٠ بالمائة على ثروات الأغنياء الذين يشكلون ١ بالمائة من السكان^{٢٢}. كما أنه لم يروج لأي مشروع طائفي أو مناهض لحقوق المرأة. وقد تشكل حزبه، الكرامة، بشكل عام، من الطبقة الوسطى، في وقت تمتع صباحي بدعم واسع من الحركة العمالية، والنقابيين المستقلين والناشطين أكثر بكثير من الإخوان. والفرق في البرنامج السياسي والأصول الاجتماعية لكوادر حزب الكرامة ومؤيديه واضح تماماً مع جماعة الإخوان المسلمين. ولم يكن غريباً أن يتهم الإخوان صباحي خلال الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ بأنه أكثر خطورة من السيسي، لأنهم أدركوا أنه يستطيع اجتذاب قطاعات واسعة من الطبقات الشعبية. للأسف، النقص في الوضوح السياسي عند صباحي، وأوهامه حول دور الجيش، كانت كفيلة بتراجع شعبيته السابقة.

ضمن السياق نفسه، أقامت الرفيقة آن ألكسندر المقارنة التالية بين الرئيس الاشتراكي السابق ألييندي ومرسي: «بالطبع، كرر مرسي خطأ سلفادور ألييندي الذي عين الرجل الذي سيطر عليه. والاشتراكيون الديمقراطيون الإصلاحيون يكررون هذه الأشياء، والأسوأ من ذلك، [أن ذلك يحصل] خلال ذروة الاستقطاب الطبقي والنضال»^{٢٣}. وهذه المقارنة هي إشكالية على عدة مستويات. المستوى الأول، لكونها تتجاهل الفجوة الأيديولوجية الضخمة والسياسات التي كانت تنفذها هاتان الجهتان في السلطة. بالإضافة إلى ذلك، جاء تعيين ألييندي لبينوشيه بعد محاولة انقلاب عسكرية، وقد جاء تعيينه ضمن

٢١ الانتخابات الرئاسية: مقاطعة أم مشاركة؟ <http://revsoc.me/politics/25290/>

٢٢ Alexander A. and Bassiouny M. (2014), Bread, Freedom, social Justice, 20

٢٣ <http://socialistreview.org.uk/406/reformism-islamism-revolution>

مقاربة تعتبر أن بينوشيه «يحترم الشرعية»، وسيحترم حيادية الجيش وعدم تدخله في السياسة. وهذا الأمر يمكن وصفه بالسذاجة السياسية بحدها الأقصى. مع ذلك، لم يكن للجيش التشيلي الوزن نفسه الذي يتمتع به الجيش المصري في الحياة السياسية، وهو السلطة الحاكمة الفعلية. من جهة أخرى، سعى مرسي والإخوان إلى عقد تحالف مباشر مع الجيش، وذلك بدأ مع الأيام الأولى لثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، مدركين تماماً ثقله السياسي وحكمه القمعي لعقود خلت. والإخوان كانوا، منذ الأيام الأولى للثورة، حصناً منيعاً ضد كل النضالات المناهضة للعسكر، حتى شهر تموز/يوليو عام ٢٠١٣، حيث كانوا يتهمون المتظاهرين ضد الجيش بمناهضة الثورة ونشر الفتنة. وجاء تعيين السيسي مع معرفتهم الكاملة بأنه مارس التعذيب والإذلال بحق المتظاهرين، وأن تعيينه مكن الجيش مرة أخرى مع جيل جديد من الضباط، بدلاً من الفريق طنطاوي. وبذلك، لا يوجد أي تشابه، وإذا كان للإخوان الإرادة في التخلص من الجيش، أو على الأقل إخضاعه للسلطة السياسية، فإنهم كانوا سيقومون بذلك من دون مساعدة، وفي غياب الثوار والنضال الشعبي الديمقراطي.

في وقت كان مرسي والإخوان يسيطرون فيه على الرئاسة والبرلمان، سعوا إلى التعامل مع الحركات الأصولية الإسلامية الأخرى، ومن بينهم البعض من السلفيين والجهاديين الأكثر تطرفاً، لبناء قاعدة صلبة من الدعم لمواجهة تزايد المعارضة في المجتمع. في الوقت عينه، انصاع الإخوان من خلال المراسيم التنفيذية والقرارات ومشاريع القوانين لمطالب الدولة القديمة، والعسكر والنخبة من رجال الأعمال. في حين لم يخطئ ألييندي في الدعم الكامل والمراكمة على التعبئة العمالية الشعبية في التشيلي، والإضرابات والمقاومة ضد البرجوازية، من أجل تحدي سلطتها بشكل حقيقي، ومواجهة تخريبها للاقتصاد، عارض مرسي والإخوان و/أو قمعوا النضالات الشعبية والعمالية في مصر، ودافعوا عن الجيش. ومرسي لم يوفر أي شيء للشعب، كالتقديرات الاجتماعية والديمقراطية، على العكس من ألييندي. وقول سان جوست المشهور لا يمكن أن ينطبق على الإخوان «إن الذين يصنعون نصف ثورة يحضرون قبورهم بأيديهم»، إنما ينطبق القول التالي: «إن الذين يتعاونون مع الأنظمة القديمة، يحضرون قبورهم بأيديهم»...

بشكل عام، تختلف رؤية العالم بين الحركة الأصولية الإسلامية وحركات العالم الثالث. فالحركات الإسلامية تولي أهمية كبيرة لفهم ديني للعالم، وخاصة بهدف العودة إلى «العصر الذهبي» للإسلام، كوسيلة لشرح السياسات المعاصرة. يجب أن نكون نقديين

لفكرة أن تحرير وتطوير الدول العربية يعتمد على التأكيد على هوية إسلامية تُقدّم على أنها «أبدية» و«دائمة». لقد عارضت القوى القومية والاشتراكية في الماضي البنى الاقتصادية والاجتماعية للقمع والهيمنة، في حين توطر اليوم الحركات الإسلامية النضال وكأنه معركة بين الثقافات. حتى تصور الامبريالية جرى تغييره ضمن الخطاب الإسلامي، منتقلين من تحليل الاقتصاد السياسي الذي ينظر إلى العالم العربي كجزء من العالم الثالث، ويخضع لعلاقات استغلال متشابهة مع تلك التي يخضع لها هذا الأخير، إلى فهم المسائل وفق نظرية «الشیطان الأكبر والأصغر»، والتعارض بين قوى الإيمان والكفر. بهذا المعنى، يكرر خطاب الحركات الأصولية الإسلامية خطاب «صراع الحضارات» لصموئيل هنتنغتون، حيث النضال ضد الغرب الرأسمالي يقوم على رفض قيمه ونظامه الديني، بدلاً من العلاقات الاستغلالية العالمية، التي هي جزء منه وتحافظ عليه. بشكل عام، كل الأحزاب والأشخاص الذين عارضوا الإخوان، وهم في السلطة في مصر، اتهمهم هؤلاء بأنهم أعداء للإسلام وكفرة... فعلى سبيل المثال، وخلال مؤتمر «دعم سوريا» في ملعب القاهرة، في منتصف شهر حزيران/يونيو عام ٢٠١٣، بقي مرسي صامتاً عن بعض أتباعه الإسلاميين، وأبرزهم الشيخ السلفي محمد عبد المقصود، الذي أدلى بخطاب تكفيري بحق معارضي مرسي، متهماً إياهم بالردة. وقد وقعت هجمات مماثلة ضد مناضلي المعارضة من أعضاء حزب النهضة في تونس، مثل الصادق شورو، القيادي في حزب النهضة والقريب من التيارات السلفية، الذي قال في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢ أن المضربين هم «أعداء الله» ويجب أن يلقوا مصير المرتدين نفسه^{٢٤}.

بالإضافة إلى ذلك، علينا لفهم طبيعة الحركات الأصولية الإسلامية، أن نتذكر أيضاً وقت توسعها، وعلى حساب أية مجموعات. ففي الشرق الأوسط، حصل صعود الإسلام السياسي الشيعي والسني، في الثمانينيات والتسعينيات، في وقت ضعفت فيه الحركات اليسارية والقومية، لعدة أسباب: انتكاسة القومية العربية؛ والدعم الأميركي للسعودية، التي بدورها دعمت عدة حركات أصولية إسلامية، وخاصة الإخوان المسلمين، كمثل مواز ضد القومية العربية؛ والأحداث الإقليمية، بدءاً من الطفرة النفطية عام ١٩٧٣، التي سمحت لدول الخليج بزيادة تمويلها الإقليمي؛ وإضعاف كل القوى التقدمية في بداية السبعينيات، مع تزايد القمع ضدها من قبل الأنظمة العربية، مثل مصر وسوريا والعراق، التي تخلت عن السياسات الاجتماعية الجذرية السابقة، واعتمدت بشكل متزايد على التقارب مع الدول الغربية وممالك الخليج؛ وإضعاف القوى التقدمية

العربية والفلسطينية، عبر عدة هجمات ضد الحركة الوطنية الفلسطينية من قبل الدول العربية والاحتلال الإسرائيلي على حد سواء؛ وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩.

إن الفراغ السياسي لا يترك بالضرورة مساحة لمنظمة إصلاحية، كما رأينا في مناطق أخرى من العالم، أيضاً، إنما يمكن للحركات الرجعية أن تحتلها.

تماماً، كما حين يقول سامح نجيب إن القاعدة الشعبية لجماعة الإخوان المسلمين عارضت النظام على أساس ديمقراطي واجتماعي. ربما كانت هذه هي الحال، في فترة ما قبل حكم مبارك وبعده، خطابياً من خلال دعاية جماعة الإخوان المسلمين، ولكن إذا كانت هذه هي الحال، أين كانت القاعدة الشعبية للإخوان أو الأجزاء الأكثر «استتارة» بينهم، بعد سقوط مبارك وقمع الجيش؟ وعندما كانت البلاد تحت حكم مرسي؟ وفي الحالتين، وحتى تموز/يوليو عام ٢٠١٣، هل دافع الإخوان عن النقابيين والناشطين والصحافيين والأقباط المدافعين عن حقوق الإنسان، المعتقلين والمسجونين؟ لا، بل على العكس تماماً، فأحياناً شارك الإخوان في قمع المتظاهرين والناشطين، في ما عدا مجموعات صغيرة جداً من شباب الإخوان، الذين تركوا الجماعة في بداية الثورة. لقد حصلت تعبئة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، عقب دعوات صدرت عنها، خاصة لفرض الشريعة أو للمطالبة بعودة مرسي إلى سدة الرئاسة. وبعد الانقلاب على مرسي، استخدم الإخوان خطاباً طائفيًا ضد الأقباط، لحشد قواعدهم الشعبية لمهاجمة الكنائس القبطية والمناطق المجاورة، في الوقت عينه الذي وصفوا فيه النضال ضد النظام كـ«حرب ضد الإسلام»، بقيادة المجلس العسكري ورعاته الدوليين.

المشكلة هي أن البعض قد أخذ على محمل الجد شعار «الإصلاحات» الذي رفعه الإخوان، وبعض أعضائهم، كدليل على تفانيهم من أجل الوصول إلى مشهد سياسي ديمقراطي أكثر انفتاحاً. هذا الأمر هو أبعد ما يكون عن الواقع، ففي كثير من الأحيان جرى رفع هذا الشعار، بهدف التفاوض مع الطبقات الحاكمة لزيادة حصتهم في الساحة السياسية، وحتى لتعيين أعضاء منهم في مقاعد وزارية، من دون تحدي الطبقات الحاكمة أو تغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية للطبقات الشعبية. هذا الأمر لم يوقف القمع بحقهم في بعض الأحيان، ولكن من المهم عدم خلق أوهام للطبقات الشعبية، حول قدرات جماعة الإخوان المسلمين على تحدي الطبقات الحاكمة، أو حول

كونهم سيقومون بذلك على أساس تقديمي، بهدف زيادة المساحة أمام تمكين القوى الديمقراطية والتقدمية من تنظيم نفسها. وهذا الأمر لا ينطلق من الثقة أو انعدامها بكلام قادة الإخوان المسلمين، إنما من تحليل مادي: خلال الأزمات الثورية وتزايد النضالات الديمقراطية والاجتماعية، وتكثفها في مصر، عمدت جماعة رأسمالية تمثل جزءاً من البرجوازية، وتقيم تحالفاً مع النظام القديم، أي العسكر، فيما كانت تحاول أن تضم إلى صفوفها رجال أعمال من عهد مبارك^{٢٥}، إلى استعمال العنف، لأنها لا تستطيع الرد على المشكلات الرئيسية التي أطلقت الانتفاضة، كتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، أو حلها، فذلك يتعارض مع مصالح الجماعة. وفي تونس ومصر، قمع الإخوان، المسيطرون على السلطة أو الذين يتشاركونها مع أطراف أخرى، الحركات الديمقراطية والاجتماعية، وتابعوا تطبيق السياسات النيوليبرالية، على الرغم من تبنيهم قبل العام ٢٠١١، وحتى بعده، خطاباً إصلاحياً.

غالباً ما تتكون الحركات الشعبوية اليمينية والمتطرفة، في جميع أنحاء العالم، من الطبقات الشعبية المرتبطة بها والتي تقودها أيديولوجيا رجعية (عنصرية، طائفية، قائمة على التمييز الجنسي... الخ)، في حين يتزعمها رأسماليون وفئات من الطبقة الوسطى العليا، فهل ذلك يجعل من هؤلاء إصلاحيين؟ كلا. إن الطبيعة المتناقضة لجماعة الإخوان المسلمين واضحة، تماماً كأغلب الأجنحة اليمينية للحركات الشعبوية في العالم؛ ولكن مرة أخرى، يجب أن نميز بين الطبقات الشعبية ضمن الجناح اليميني لحركة شعبية ترتبط بها بواسطة أيديولوجيا رجعية، والطبقات الشعبية ضمن حركة إصلاحية لديها بعض التطلعات الديمقراطية والاجتماعية الحقيقية، لأن هذا الأمر هام، في خيارنا الاستراتيجي والتكتيكي. إن المشاكل في التحليل، الذي يصف حركات مثل جماعة الإخوان المسلمين بأنها إصلاحية، تكمن في عدم التمييز بين «الطبقة في ذاتها» و«الطبقة لذاتها»: وهو فارق هام بالنسبة إلى ماركس، الذي كان يعرف الفرق بين الواقع الدقيق للموقع الطبقي - وهي مسألة وصف سوسيولوجي - والنضال الجماهيري الواعي من جانب العمال الذين يعملون لأجل أنفسهم، بهدف تغيير العالم، أو حتى يعرفون أنفسهم و/أو يناضلون، على أسس طبقية، من أجل المزيد من العدالة الاجتماعية.

لهذا السبب، نعتبر أن الحركات الأصولية الإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، جزء من الثورة المضادة، ليس فقط في مصر، ولكن أيضاً في أماكن أخرى. فبرنامجها

٢٥ الأشقر، جليبير (٢٠١٣)، «الرأسمالية المتطرفة» للإخوان المسلمين - مقتطف من كتاب «الشعب يريد»

السياسي، وممارساتها، وأيديولوجيتها، تتعارض تماما مع الأهداف الحقيقية للثورات الثورية: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومناهضة الطائفية، في حين أن سياساتها رافضة للقطاعات الأكثر وعياً، من العمال والأقليات الدينية، والنساء، والمثليين والمثليات، وثنائيي الجنس وثنائياته، والمتحولين والمتحولات جنسياً، إلخ... ويمكن أن تمثل عقبة أمام بناء جبهة ديمقراطية وتقدمية واسعة لإطاحة الطبقات الحاكمة في مصر، وأماكن أخرى. وبالفعل، إن التهديد ضد قطاعات من السكان هو تهديد حقيقي من قبل هذه الجماعات، ومخاوف هذه القطاعات يجب عدم تجاهلها أو اعتبارها من المشاعر البرجوازية الصغيرة. وبالطبع، لا تمثل الأنظمة القديمة ضماناً للنساء والأقليات الدينية والمثليين والمثليات، والثنائيين وثنائيات، والمتحولين والمتحولات جنسياً، والعمال، إلخ... بما أنها استمرت في قمعهم والاعتداء عليهم، ويجب علينا مواجهة هذه الأوهام، وعدم المحاجّة بأن جماعة الإخوان المسلمين هي أهون الشرين، والسعي في كل وقت لوحدة العمل معها، وتجاهل الحاجة إلى بناء جبهة واسعة مستقلة ديمقراطية واجتماعية... وهذا يتطلب كذلك عدم اعتماد مقاربة «اقتصادوية». فالنضالات العمالية ليست كافية لتوحيد الطبقات العاملة. بالطبع، على التقدميين أن يكونوا في مقدمة النضال ضد النقشف والسياسات النيوليبرالية، ولكن عليهم أيضاً أن يكونوا على رأس المدافعين عن الحقوق الديمقراطية، بشكل عام، سواء في مجال الدفاع عن حقوق المرأة وقضايا التحرر، والدفاع عن العلمانية (فصل الدين عن الدولة)، وعن الحق بممارسة الشعائر الدينية بكل حرية، وعن حرية التعبير، وعن الأقليات الدينية والعرقية، أو في مجال الدفاع عن المثليين والمثليات، والثنائيين وثنائيات، والمتحولين والمتحولات جنسياً، والنضال ضد العنصرية والطائفية. ولبناء حركة تقدمية، يجب علينا أن نفهم كيف، ما وراء الديناميات الرأسمالية، والقضايا الجندرية، يؤثر التمييز، القائم على أساس ديني و/أو عرقي، في البنى والديناميات في مجتمعاتنا وأماكن عملنا، وفي سيرورة تطور الوعي. ليس الأمر أن الطبقات تأتي قبل الجندر/العرق/الدين، أو العكس، إنما كيف أن هذه العناصر تجتمع معاً، في الانتاج وضمن علاقات القوة الرأسمالية، الناتجة من واقع معقد. إن التمييز على أساس عرقي، وجندري وديني... أمر يجب عدم الاستهانة به، تحت طائلة عدم رؤية تعقيد المهمة، عند بناء حركة تقدمية تشمل العمال وكل السكان المضطهدين، من كل الخلفيات. إن عدم أخذ هذه التقاطعات بعين الاعتبار سينعكس بشكل سلبي على إرادة توحيد الطبقة العاملة، وعلى المشروع السياسي للتغيير الثوري للمجتمع.

ثورة مضادة أو ثورات مضادة؟ ومهمة اليسار

لذلك، وعلى العكس من اعتقاد الرفيق سامح نجيب، نحن نقول إن الثورات المضادة تتشكل من جناحين أساسيين في المشهد السياسي المصري وفي المنطقة: الأنظمة القديمة والحركات الأصولية الإسلامية. هل هذا يعني أن الحركات الأصولية الإسلامية كجماعة الإخوان المسلمين هي فاشية؟ لا! هل يعني أنها تشكل خطراً مشابهاً لخطر الأنظمة القديمة؟ لا، لأنها بكل بساطة لا تملك نفس الوسائل المدمرة التي هي في حوزة هذه الأنظمة! هل هذا يعني وقوفنا جانباً أو صامتين عندما يقتل ويسجن نظام السيسي مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، ومحازبيهم؟ لا، نحن نعارض الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والقمع ضدهم، وندين مجزرة رابعة، في شهر آب/أغسطس عام ٢٠١٣، على يد دكتاتورية السيسي. من واجب التقدميين الدفاع عن الحقوق الديمقراطية في كل الأوقات. هل هذا يعني أننا نرفض أي نوع من وحدة العمل مع بعض أعضاء الإخوان المسلمين، في أماكن العمل أو الجامعات، على سبيل المثال، خلال نضالات محددة؟ لا، على الإطلاق، إذا كان ذلك تحت شعارات ديمقراطية وغير طائفية، وإذا كانت الطبقات الشعبية تستفيد من هذه النضالات. التحالفات التكتيكية القصيرة الأجل يمكن أن «تعقد مع الشيطان، ولكن لا ينبغي أبداً تصوير الشيطان كملاك»^{٢٦}.

ممثلو الأنظمة الاستبدادية السابقة والقوى الإسلامية الرجعية والأصولية هم أعداء الأهداف الأولى للسيرورة الثورية. إن الحركات الشعبية والناشطين والمجموعات، التي كانت وما زالت تحمل الأهداف الأولى لهذه السيرورة، تتعرض للقمع على يد هاتين القوتين. هما جناحان للثورة المضادة، وهذا على الرغم من الدعاية السياسية المختلفة. يقدم ممثلو الأنظمة السابقة أنفسهم كمدافعين عن الحداثة، وكمنقذي وحدة الدولة، وكأبطال في مكافحة «الإرهاب»، فيما تقدم القوى الإسلامية الرجعية والأصولية نفسها كضامنة للدين الإسلامي والأخلاق وأصالة الهوية الإسلامية والعربية، مقيمة الرابط مع «الأمة» الإسلامية.

هذان الخطابان يختلفان من ناحية الشكل، من دون شك، ولا ينبغي أن ينسبنا ذلك أن هاتين القوتين تتشاركان في مشروع سياسي متشابه جداً: إرادة الحد من الحقوق

٢٦ الأشقر، جليبر (٢٠١٦)، انتكاسة الانتفاضة العربية- أعراض مرضية، ترجمة عمر الشافعي، دار الساقى، ص. ١٩٢

الديمقراطية والاجتماعية، وقمعها؛ والسعي لضمان نظام الانتاج الرأسمالي، ومواصلة تطبيق السياسات النيوليبرالية، التي تؤدي إلى إفقار الطبقات الشعبية في المنطقة. كما أن هاتين القوتين المناهضتين للثورة لن تترددا في استعمال خطاب سياسي لتقسيم الطبقات العاملة، على أسس طائفية، وعرقية وجندرية ومناطقية، وخلق العداوات داخلها ...

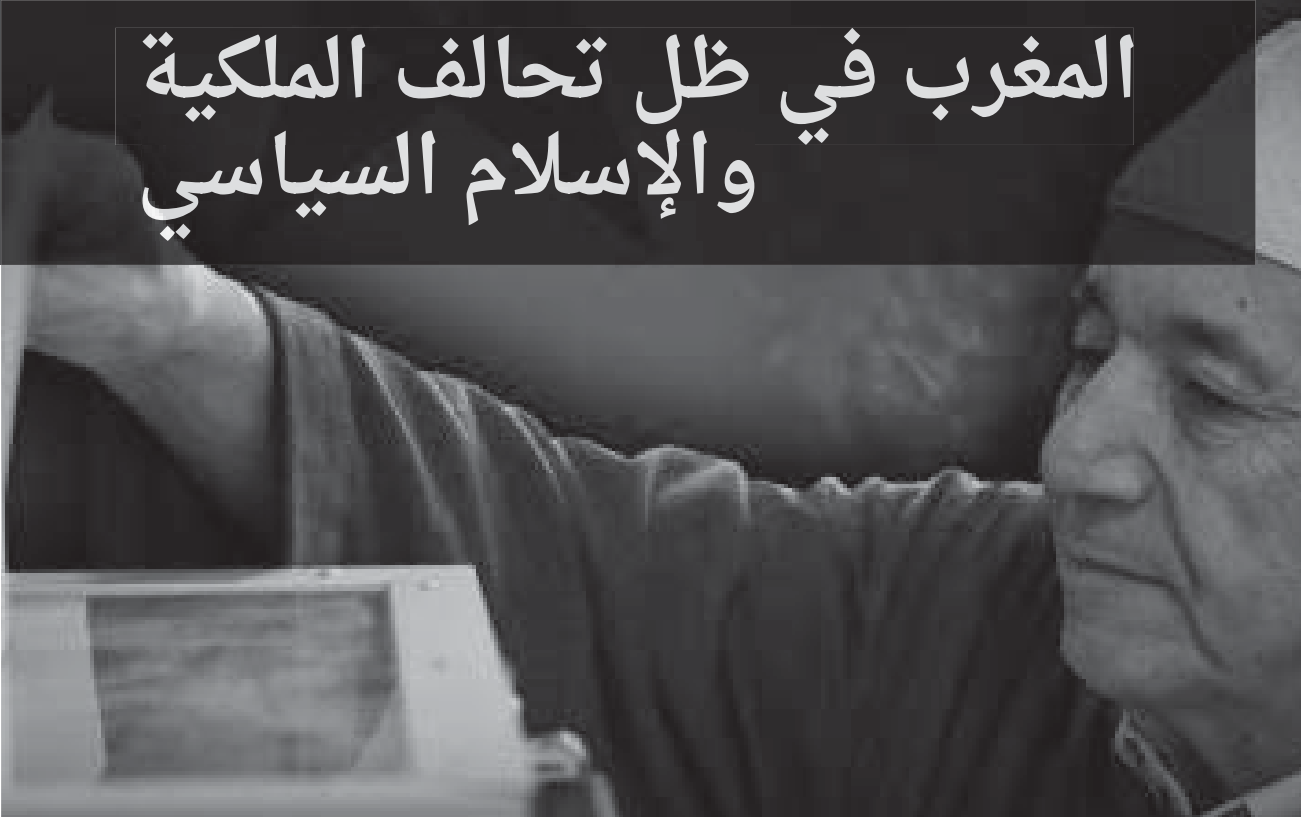
علينا أن نبني الهيمنة الخاصة بنا، التي تواجه هاتين القوتين المناهضتين للثورة؛ وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بناء حركة شعبية مستقلة تنادي بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتناهض الطائفية والعنصرية والتمييز الجنسي... وهذا هو الطريق الوحيد لاستقطاب الطبقات الشعبية المرتبطة بالأيديولوجيا الرجعية الخاصة بالحركات الأصولية الإسلامية، والطبقات الشعبية التي لا تزال تفضل الأنظمة القديمة، على الرغم من كل إخفاقاتها وتسلطها، خوفاً من عدم وجود أي بديل تقدمي وديمقراطي.

بالنسبة لأولئك الذين يختارون دعم واحدة من هاتين القوتين المناهضتين للثورة، باعتبار أن ذلك يمثل الخيار «الأقل سوءاً»، فإنهم في الواقع اختاروا طريق الهزيمة والحفاظ على النظام الظالم، الذي تعيش في ظله الطبقات الشعبية في المنطقة. ودور الثوريين هو عدم اختيار طرف من أطراف البرجوازية، أو جزء من الثورات المضادة، التي تدعمها الامبرياليات العالمية وقوى الهيمنة الإقليمية. دورنا هو معارضة قوى الثورة المضادة المختلفة، وبناء جبهة مستقلة عن جناحي الثورة المضادة، على أساس ديمقراطي واجتماعي ومناهض للامبريالية، ومعارضة أي نوع من التمييز، والعمل على التغيير الثوري للمجتمع، من الأسفل، بحيث تكون الطبقات العاملة أداة هذا التغيير.

ونظراً للتصادمات، أو التعاون، فيما بين القوى الرجعية، دعونا لا نختار شكلاً من أشكال الرجعية، إنما دعم وتنظيم بديل شعبي وجذري، لتحقيق الأهداف الأصيلة للثورات: الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة. إن الفشل في بناء قطب ثوري مستقل سيسمح للأنظمة القديمة بأن تبقى حاكمة، أما أولئك الذين يسعون لبناء تحالف بأي ثمن مع الحركات الأصولية الإسلامية فسيقدمون فقط خدمة كلامية للممارسة الثورية، خاصة في حالة وجود تفاوت كبير في القوة لصالح القوى الأصولية الإسلامية، وسينفصلون عن القطاعات الاجتماعية الديمقراطية والتقدمية، التي تخوض النضال.

..انتخابات 2016

المغرب في ظل تحالف الملكية
والإسلام السياسي



المغرب: اليسار المنتسب للماركسية والمسألة النقابية (قسم أول)

م.ج.، من تيار المناضل-ة

ظلت الحركة النقابية المغربية، منذ قيام نقابة الاتحاد المغربي للشغل سنة ١٩٥٥، تحت هيمنة قوى سياسية غير عمالية. حيث أن ذلك التأسيس ذاته مثل انقلاباً على القيادة التاريخية للنقابة العمالية بالمغرب، وكانت شيوعية.

كان للشيوعيين بالمغرب (أجانب، فرنسيون واسبانيون، ومغاربة) دور اساسي في بناء النقابة العمالية. وكانت القيادة البرجوازية لحركة النضال ضد الاستعمار (حزب الاستقلال) وقفت ضد انخراط العمال المغاربة في فرع النقابة الفرنسية (س-ج-ت الاتحاد العام للعمل) بالمغرب، خوفاً من التأثير الشيوعي فيهم. بيد ان انضمام العمال دفع تلك القيادة الى تغيير موقفها، والسعي الى السيطرة على قيادة النقابة، وذلك ما تم لها بتأسيس الاتحاد المغربي للشغل. فقد هيمن النقابيون الموالون لحزب الاستقلال، بالتعجيل بتأسيس الاتحاد المغربي للشغل، وحاول الشيوعيون المغاربة تأسيس اتحاد نقابي آخر، لكن سرعان ما ادركوا خطأ تلك المجازفة، وانضوا تحت لواء النقابة المستقلة بحزب الاستقلال. وقد تدخلت قيادة هذا الحزب، في شخص المهدي بنبركة، لفرض المحجوب بن الصديق اميناً عاماً، مكان من انتخبه مؤتمر التأسيس (الطيب بن بوعزة). لم يكن هذا التدخل حدثاً معزولاً بل تعبيراً عن وصاية سياسية على النقابة العمالية، استمرت إلى ان استقلت القيادة النقابية عن عرابيها، بضغط من الملكية، التي اغدقت عليها امتيازات ورعاية سرّعت تبقرطها.

لم يكتمل امان بعد تأسيس النقابة، حتى أُعلن استقلال المغرب الشكلي. هذا الاستقلال وضع الملكية بمواجهة قسم من الحركة الوطنية البرجوازية، جناحها اليساري

بقيادة المهدي بنبركة، وثيق الصلة بقسم من حركة المقاومة المسلحة وجيش التحرير، والساعي الى تقاسم السلطة مع الملكية. سارع النظام الى استمالة قيادة النقابة، ونجح في جرها إلى حضنه (وصف النقابي عمر بنجلون سيرورة هذا الانتقال بدقة في وثيقته، بعنوان: النزعة العمالية الانحرافية). هذا وقد أحكم المحجوب بن الصديق سطوة بيروقراطية على المنظمة العمالية، مدمرا نقابات قطاعية عديدة غير ممثلة، ومسببا هزائم في معارك عمالية لا تحصى، وطرد من النقابة كل مستاء من سياسته، وحتى بعض خدامه الذين جعلهم كبش فداء، لطفي صفحات من سجل البيروقراطية الأسود (لعل طرد نائبه محمد عبد الرزاق عام ٢٠٠٦ ابرز مثال، إذ تخلص منه بعد شيوع فضائح نهب صندوق الضمان الاجتماعي، الذي كان قادة النقابة ضالعين فيه).

لم يفلت من سطوة البيروقراطية، بعد وضعها النقابة على سكة التعاون مع النظام (مع الابقاء على لغة معارضة)، سوى قطاعي التعليم والبريد، اللذين كانا بقيادة مناضلين من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (المنشق يسارا عن حزب الاستقلال). بيد أن هذا الحزب الوطني الشعبي كان منقسما إلى جناح جذري جرب حتى النضال المسلح، وجناح ساع الى مساومة مع الملكية يرى في سنوات الاستقلال الاولى عصرا ذهبيا، بما اتاح من مشاركة ليسار حزب الاستقلال في الحكومة. هذا فيما ظل نقابيوه يصارعون البيروقراطية النقابية، لانتراع مواقع قيادية، من دون خط نضال طبقي عمالي، في الساحة النقابية.

كذلك واصل شيوعيو المغرب النضال في الاتحاد المغربي للشغل، غير راضين عن تبقرطه، لكنهم لم يستقلوا قط، بل هادنوا البيروقراطية، صونا لمواقعهم، لا سيما مع الانحطاط الاصلاحى وحتى الملكي للحزب الشيوعي المغربي. (اتخذ لاحقا اسم حزب التحرر والاشتراكية، ثم حزب التقدم والاشتراكية)

ظهور اليسار الشبابي الجديد

في سياق موجة التجذر منذ منتصف الستينيات (بفعل عوامل داخلية، في مقدمتها انتفاضة مارس ١٩٦٥ الشبابية، وتأثيرات الوضع العربي والعالمي : تجذر قوى يسارية قومية بالمشرق العربي بعد هزيمة ١٩٦٧، وصدى الثورات بالبلدان المستعمرة، والثورة الثقافية في الصين، ومايو ١٩٦٨، في فرنسا ...)، انشق عن الحزب الشيوعي قسم من كوادره وقسم أكبر من طلابه، مفضيا إلى تأسيس منظمة الى الامام. والامر عينه حدث بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مشكلا منظمة ٢٢ مارس. إن طبيعة هذا اليسار الجديد

الشبابية، ومناخ التجذر العالمي الذي جعل الثورة تبدو على الأبواب، أبقيا النشاط الرئيسي لمنظمتي الحركة الماركسية اللينينية هاته على مسافة كبيرة من النضال النقابي العمالي، حيث لم تكن سياسة الحزبين النقابية (هذين الحزبين اللذين شهدا الانشقاق على يسارهما) موضوعاً للصراع. ويشهد ريمون بنعيم، وهو من مؤسسي الى الامام، كيف كانت مزاعم ابراهام السرفاتي وعبد اللطيف اللعبي (وهما ايضا من المؤسسين)، حول وجود فروع عمالية وفلاحين، في المنظمة، مجرد خديعة. [كتاب كنزة صفريوي عن مجلة انفاس، ص ٤٠٨ منشورات سيروكو- الدار البيضاء ٢٠١٤].

ومع أن تدخل المنظمين الفعلي في النضالات كان في الجامعة والثانويات، كان من قضايا الخلافات عند محاولة توحيد منظمتي « إلى الامام» و «٢٣ مارس» الموقف من العمل النقابي، إذ كانت الأولى تدعو إلى لجان نضال سرية لتنظيم العمال خارج النقابة المبقرطة، فيما تجنح الثانية إلى النضال داخل الاتحاد المغربي للشغل والسعي لتغيير قيادته.

ومن المفارقات انه كان للحركة الماركسية اللينينية قاعدة في المدرسين، واساساً في الطلاب الذين اصبح قسم هام منهم مدرسين، إذ بحسب الباحث المصطفى بوعزيز كانت نسبة ٦٣ بالمائة من كوادر الحركة تتدخل في أوساط الشباب المتعلم (طلاب وتلاميذ) و ١٥٪ في نقابات المدرسين [اليسار المغربي الجديد النشأة و المسار ١٩٦٥-١٩٧٩]، من دون ان ينعكس ذلك نقائياً، إذ ظل الاتحادان (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثم الاتحاد الاشتراكي) باسطين تاريخياً هيمنتها السياسية، في نقابات التعليم. هذا ولم يبرز نفس الباحث تجليات ما سماه اكتساح اليسار الثوري نقابة التعليم الثانوي في ١٩٧٢-١٩٧٣.

وقد كانت الحركة الماركسية اللينينية (هي بالأحرى ماوية أكثر مما هي لينينية) تصنف المدرسين وعامة موظفي الدولة ضمن الطبقة البرجوازية الصغيرة (اعتبار البروليتاريا مقتصرة على عامل الصناعة المنتج مباشرة لفائض القيمة)، فيما كان هؤلاء في طليعة كفاح النقابات العمالية. وقد أظهر الاتحاديون، لاحقاً، عند تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نجاحاً حقيقياً، في بناء منظمة نقابية عمالية، اعتماداً على كادر من المدرسين، إذ تفوقت نقاباتهم في عز نموها على الاتحاد المغربي للشغل، في قطاعات اساسية، كالمناجم وسكك الحديد وبعض كبريات المقاولات الصناعية العمومية، فضلاً عن إجراء الصحة والبلديات، الخ.

تدفقت جائحة القمع، لاجتثاث الحركة الماركسية اللينينية الفتية (فتوة سياسية وبشرية)، في موجات متتالية القت خلالها بمعظم اعضائها في السجون، مثقلين بمدد سجن مديدة . وإن كان طور عزلة الاقليات الثورية يوصف بـ«مرحلة عبور الصحراء»، فإنه كان بالنسبة للحركة الماركسية اللينينية «مرحلة عبور الجحيم»، في المعتقلات السرية، ونضالات السجون. وفي مطلع العام ١٩٧٦، تمكن البوليس من تفكيك شبه كلي لمنظمة «الى الأمام»..

ولما بات معظم مناضليها في السجون، تشظت بفعل خلافات سياسية، حول تقييم تجربة الحركة، خلافات تمت معالجتها، بصورة غير ديمقراطية، بنتيجة الثقافة التنظيمية الستالينية. وقد انعكس هذا على الوسط الاجتماعي الحاضن للحركة، ونحن نقصد الجامعة، في تطور تيارها الطلابي نحو الاستقلال، والانغماس عميقاً في سياسة طلابية شبه فوضوية، ثم الانقسام الى شلل متناحرة.

وبوجه الإجمال، لم تتمكن «إلى الأمام» من بناء مواقع راسخة فاعلة في الحركة النقابية، نتيجة انعدام الرؤية لعمل الثوريين في النقابات (لا أثر لها في الادبيات المنشورة)، وبفعل القمع المتواتر. هذا فضلاً عن إساءة تقدير أهمية تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في العام ١٩٧٨. فآنذاك كان تواطؤ قيادة الاتحاد المغربي للشغل قد بلغ مستوى متقدماً جداً. حيث فاوض النظام، سرّاً، قاداته، بدءاً من منتصف سنوات ١٩٧٠، لتمكينهم من استعمال قسم من اموال الضمان الاجتماعي في مشاريع اجتماعية (صحة، سكن...)، اي فتح باب عريض للاغتناء. وهو ما حصل بتحول محمد عبد الرزاق (نائب الزعيم الاول) الى برجوازي تعد ثروته بالمليارات. ومن جانب آخر أدت متاجرات البيروقراطية بالنضالات العمالية، ومساعدة ارباب العمل والدولة على إخمادها، إلى نشوء حالة استياء وتوق عارم للتحرر من السطوة البيروقراطية. هذا التوق العارم هو ما استثمره الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تحت شعار «إعادة ربط الحركة العمالية بحركة التحرر الوطني»، أي ربط نقابة العمال بيسار حركة وطنية برجوازية. أطلق تأسيس الكونفدرالية طاقة نضال الشغيلة المغاربة من عقالها، وانتعشت ساحة النضال النقابي بإضرابات وطنية في قطاعات عديدة، بدءاً بوجه خاص من العام ١٩٧٩، مع اضراب عام تضامناً مع الشعب الفلسطيني في ٣٠ مارس من ذلك العام، و إضراب عام ضد رفع الاسعار في ٢٠ يونيو ١٩٨١ فتح الباب لتدفق الغضب الشعبي في المدينة العمالية الاولى -الدار البيضاء-، في عصيان لم يخمده الحسن الثاني إلا بالرصااص. وقد تمسك مناضلو

منظمة إلى الأمام إزاء هذه الدينامية بموقف «وحدة الطبقة العاملة في إطار الاتحاد المغربي للشغل»، ولم يتم تدارك الموقف إلا بعد سنوات كانت فرصة لأنصار الاتحاد الاشتراكي، لإحكام قبضتهم على النقابة الجديدة.

أما مكُون الحركة الماركسية اللينينية الآخر، منظمة ٢٣ مارس، فقد تطور قسمه الاعظم نحو مراجعات يمينية، ثم انحطاط اصلاحي تمّ تتويجه بتأسيس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، التي أضحّت، بعد التخلي عن راية الماركسية العمالية، ملحقا صغيرا للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ما يجعلها خارج موضوعنا.

تجربة جديدة في الاتحاد المغربي للشغل: رفاق عبد الحميد أمين...

شهد اليسار المغربي المنتسب الى الماركسية تيهاً غير مسبوق في مطلع سنوات ١٩٩٠، بفعل واقع تفتته الى مجموعات سقط عليها جدار برلين، بمعنى افتقارها الى فهم ماركسي لتبقرط الدول والحركة العمالية، والانحطاط الاصلاحي لقسم كبير من الحركة الشيوعية. عند انطلاق نقاشات ما سمي بـ«تجميع اليساريين»، لم يكن قط العمل في النقابات موضوع نقاش، ما يلقي دورا ساطعا على الطبيعة غير العمالية (فكرياً بالأقل) لما تبقى من الحركة الماركسية اللينينية.

قبل هذا، كان عبد الحميد أمين، المهندس الزراعي ومن مؤسسي منظمة إلى الامام وقادتها، قد بدأ العمل النقابي في الاتحاد المغربي للشغل، بعد مغادرته السجن سنة ١٩٨٤. انكب مع فريق من رفاقه خريجي مدارس المهندسين على بناء نقابة أجراء القطاع الفلاحي، في الاتحاد المغربي للشغل. اثمرت جهودهم عقد مؤتمر وطني أول للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، سنة ١٩٩١. اعتمد بناء هذه النقابة على طاقم من كوادر وزارة الفلاحة [معظم اعضاء لجنتها الادارية مهندسون وكوادر فنية]. كما عمل رفاق عبد الحميد امين في الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل بمدينة الرباط. وفيما بعد، وفي سياق ازمة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لا سيما بعد مؤتمرها الثالث (١٩٩٧)، ومشاركة الحزب المهيمن عليها سياسياً (الاتحاد الاشتراكي)، في حكومة الواجهة في ١٩٩٨، بدأت بالنمو نقابتا الاتحاد المغربي للشغل، في التعليم و البلديات، بحفز ايضا من رفاق عبد الحميد أمين، الذي اصطف إبان نقاشات «تجميع اليساريين» مع النهج الديمقراطي، وقد ضم هذا الأخير معظم كوادر «إلى الأمام»، الذين واصلوا العمل السياسي.

على هذا النحو تشكلت تجربة جديدة ليسار منتسب الى الماركسية، داخل الاتحاد المغربي للشغل. وكانت مغايرة حجماً لما سبقها، لكن ماذا كان مضمونها، من وجهة نظر مهام الماركسيين في النقابات العمالية؟

... في سياق قمع بيروقراطي بالغ الشدة

اكتسبت بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل، بقيادة ديكتاتور بمعنى الكلمة الحرفي، خبرة كبيرة في محاربة تأثير اليسار في النقابة، ولم تتردد في استعمال عصابات مسلحة بقضبان الحديد والسلاسل، ولا في التعذيب في أقبية عمارة النقابة بشارع الجيش الملكي بالدار البيضاء. كما لم تتردد البيروقراطية في تدمير أجهزة نقابات قطاعية، وحتى حل نقابات بكاملها، وفق مشيئة الأمين العام. كل من أغضب هذا الأخير، حتى في أمور ثانوية، تنهال عليه آلة القمع والإزاحة النهائية من أي موقع تنظيمي. وقد تخلص بن الصديق من ٢٧ قيادياً مروا من المكتب الوطني منذ ١٩٥٥ (بزوي)، سلسلة مقالات من ١٦ أكتوبر إلى ١٤ نوفمبر ٢٠٠٤ بجريدة الأحداث المغربية)، وغادر (او طُرد) المئات، وحتى الآلاف من الكوادر، الاتحاد المغربي للشغل، وقد أحبطهم سلوك الأمين العام (علي مريمي، مقال النضال النقابي والفضيلة بيان الفرنسية ١٩ و٢٠ مارس/آذار ١٩٩٣). وبلغ العسف البيروقراطي مستوى تنظيم انقلابات لإطاحة هيئات عمالية منتخبة من القاعدة النقابية، بسحب الصفة التمثيلية عنها، وهذا من دون قرار من أي هيئة تنظيمية، بل تنفيذاً لإرادة الفرد الحاكم في النقابة.

وقد شهد النصف الثاني من العام ١٩٩٣ حملة على صعيد وطني، لاجتثاث حزب التقدم والاشتراكية (الشيوعي سابقاً) من النقابة. فبعد نشر حسن بزوي، القيادي المطرود من طرف بن الصديق، كتاباً تضمن اشارات الى بعض من جرائم البيروقراطية النقابية، لا سيما فسادها المالي، نشرت جريدة حزب التقدم والاشتراكية مقالا يعرض الكتاب، فانهاال غضب البيروقراطية بإحراق الجريدة، في تظاهرة الفاتح من مايو ١٩٩٣، وشنت حملة «تطهيرية» استهدفت مناضلي الحزب في الفروع النقابية، افضت عملياً الى وضعهم خارج النقابة. وكان من اشجع اطوار حملة التطهير ذلك الهجوم الذي نظم، بقيادة الميلودي موخاريق، الأمين العام الحالي للاتحاد المغربي للشغل، ضد فرع مدينة الجديدة، يوم ١٢ مايو ١٩٩٣، لخلع هيئة تسييره المنتخبة، وتنصيب اخرى؛ وقد أسفر الهجوم عن سقوط جرحى، ومصابين بكسور.

في هذه الشروط، عمل رفاق عبد الحميد أمين على بناء نقابات وطنية وفروع محلية، مكتفين بحدود دنيا نقابية، مستتكفين عن التعبير عن رأي معارض في أي من قضايا النضال النقابي، وأي من مواقف القيادة. هذه القيادة التي تعتمد خطاب رفض وتظاهر بالمعارضة، فيما هي تساير غارات ارباب العمل ودولتهم على مكاسب الشغيلة وحررياتهم. فكل السياسة النيوليبرالية طبقت من دون أي اعتراض فعلي من جانب الاتحاد المغربي للشغل.

لم يقتصر مناضلو النهج الديمقراطي على خفض الجناح امام البيروقراطية، والالتزام الصمت إزاء جرائمها وخياناتها، لا بل سقطوا في تبني لغة البيروقراطية وكلامها الكاذب على استقلال الاتحاد المغربي للشغل، ونضاله من اجل الديمقراطية وحتى الاشتراكية (مثال على ذلك مقال عبد الحميد أمين: العمل النقابي : أهداف ومبادئ - الحوار المتمدن-العدد: ٢٢١٠).

هذا وتضيّق البيروقراطية الخناق، بقصد جعل المناضلين اليساريين يقتصرون على عمل نقابي ضيق، في الحدود التي تريدها هي. فتراها تشغلهم في لجان قد تنشئها الدولة، مثل ما سمي اللجنة التقنية لأنظمة التقاعد، او تسند لهم مهمة تمثيل النقابة في صندوق الضمان الاجتماعي، او ما شابه من وظائف، لكن كمنفذين في الحدود المرسومة. ما يجعلهم في آخر المطاف في حالة أمحاء سياسي تام.

هذا الضعف كان موضوع نقد ذاتي جزئي، في المؤتمر الوطني الأول لحزب النهج الديمقراطي (يوليو/تموز، ٢٠٠٤)، حيث أقر أن «المناضلين يعملون في النقابات بدون أفق، ويستهلكون كل طاقتهم في العمل النقابي الصرف، ويعتبرون عملهم الأساسي، إن لم يكن الوحيد، هو العمل النقابي غير المرتبط بأهداف سياسية واضحة ومحددة». و أنهم « غالباً ما يكتفون بالنضال بإخلاص وتفان، داخل الأطارات الجماهيرية، من دون الصراع المستميت ضد التوجهات المعلنة أو المضمرة، السائدة وسطها، والتي غالباً ما تكون لصالح البيروقراطيات والنظام القائم...». وتضيف وثيقة «الوضع الراهن ومهامنا» (ص ٤٢ من وثائق المؤتمر): «هذا التعامل يجعل نضال رفاقنا يراوح مكانه بل قد يؤدي ببعضهم إلى التحول، من دون أن يحسوا، إلى بيروقراطيين». وتكرر نفس الاعتراف بمقررات المؤتمر الثاني في العام ٢٠٠٨.

وفاة بن الصديق، والمؤتمر العاشر

انعقد المؤتمر العاشر، يومي ١١ و ١٢ ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٠، أي بعد ثلاثة اشهر من وفاة المحجوب بن الصديق، الذي قضى ٥٥ سنة أميناً عاماً للمنظمة. وهي المنظمة التي ظلت طيلة عقود بلا اشتغال وطني، حيث باتت مفككة الأوصال، تفصل أسوار صينية بين قطاعاتها، وما من خطة عمل لديها، بوجه ما يستهدف الشغيلة، ولا صحافة، ولا هياكل مختصة مشغلة فعلاً، بل تسلط بيروقراطي مفرط، وترك الكفاحات العمالية لمصيرها، في عزلة.. هذا فضلاً عن تفجر فضائح تورط نقابي في تصرف غير سليم بأموال مؤسسات عمالية، مثل تعاضدية التعليم، والضمان الاجتماعي، والأعمال الاجتماعية لقطاع الطاقة، وقد كان أبرز متورط فيها نائب الأمين العام المتوفى عام ٢٠٠٦.

فرضت وفاة المحجوب بن الصديق الإسراع بإضفاء الشرعية التنظيمية على خلفائه، بعد مرور زهاء ١٦ سنة على آخر مؤتمر، و بوجه خاص الشخص الذي رفعه إلى جانبه مهياً له الخلافة، الميلودي موخاريق. تم تحضير المؤتمر دون مراعاة أي مقاييس تنظيمية، وبلغ عدد المشاركين فيه ١٧٠٠، فيما كانت لجنة تحضيره ارتقت ١٢٠٠ مشارك.

عقد عبد الحميد أمين مساومة مع ورثة بن الصديق بتجنب انتخاب المؤتمرين، وبتقاسم نسب المنتدبين بالتفاهم، وبتفادي نقاش حقيقي لخط النقابة، وبالتغاضي عن كل المشاكل العالقة، منذ سنوات عديدة. وطبعاً، حرص ورثة بن الصديق على إبقاء وزن شركائهم في المساومة، في حدود لا تعطيههم القدرة على التأثير الفعلي في مسار النقابة، وفي الآن ذاته تفوز عبر تمثيلهم في الأجهزة بتزكية لنتائج المؤتمر، لا سيما شرعية القيادة الجديدة، التي ظل أغلبها في موقع المسؤولية من ١٩٩٩ (السنة المفترضة لعقد المؤتمر، بحسب أنظمة النقابة) حتى سنة ٢٠١٠، بلا وجه حق، وبلا شرعية تنظيمية، وطلي صفحة فضائح الفساد المهولة والتحطيم الفعلي للنقابة.

وتركت البيروقراطية صياغة أدبيات المؤتمر لرفاق عبد الحميد امين، في نوع من التفاهم حول المؤتمر ينال فيه كل طرف ما يعتبره أولوية: كلام على هوية مناضلة للنقابة، وحد أدنى من قواعد اشتغال منظم منتظم، مقابل ضمان البيروقراطية إمساكها بمفاتيح المنظمة، التنظيمية والمالية.

ولأول مرة في تاريخ النقابة، أصبح في قيادتها ثلاثة من المنتسبين الى اليسار الجذري. لم يكن الامر تعبيراً عن وجود سياسي، براية ماركسية، بوجه الخط السياسي للبيروقراطية، القائم على خدمة النظام، بل كان تنازلاً ظرفياً اضطرت اليه البيروقراطية، لتأمين انتقال سلس الى مرحلة ما بعد المحجوب بن الصديق. فلم يمض سوى ١٤ شهراً حتى انهارت نتائج المساومة، بطرد فريق عبد الحميد امين، وبعد ذلك عقد مؤتمر وطني طوى صفحة ما جرى اعتباره مكاسب في أدبيات المنظمة.

(سنتناول هذا الطور، في القسم الثاني، مع استنتاجات عامة ودروس).

انتخابات مجلس النواب في أكتوبر ٢٠١٦

نجاح النظام بفوز معارضته «الاسلامية»

رفيق الرامي - تيار المناضل-ة (المغرب)

شهدت المملكة المغربية يوم ٧ أكتوبر ٢٠١٦ ثامن انتخابات تشريعية منذ بدء «المسلسل الديمقراطي»^١ في النصف الثاني من سبعينيات القرن ٢٠. وتمثل هذه الانتخابات لحظة مندرجة في استمرارية يطبعها استقرار المؤسسات التي تهبها الملكية للقوى السياسية القابلة للمشاركة. إذ بخلاف السنوات العشرين الأولى بعد الاستقلال الشكلي، تمكنت الملكية من بلوغ صيغة مستقرة لاشتراك معارضتها التاريخية (أحزاب متحدرة من الحركة الوطنية البرجوازية) في مؤسسات «منتخبة» أبانت فعلا مقدرة على ضبط الساحة السياسية وتسييرها بما يضمن استمرار حكم الفرد خلف واجهة «ديمقراطية». تتيح نتائج انتخابات ٧ أكتوبر ٢٠١٦ استنتاجات أساسية لا بد لكل يسار عمالي ثوري من أخذها بعين الاعتبار.

القصر فاعل بقوة في الساحة الحزبية

احتكرت الملكية السلطة الفعلية، لكنها مضطرة في الآن ذاته إلى منح مؤسسات (برلمان ومجالس محلية، ومجالس استشارية متنوعة) ذات وظيفة مزدوجة: وجهها الأول تجسيد تحالف القصر مع أقسام من الطبقات المالكة، يترك لها الملك هامشاً «ديمقراطياً». والثاني تمويه حكمه المطلق إزاء الشعب، وتزيين صورة النظام إزاء الخارج. ودوماً، خلق النظام تشكيلات حزبية تتحرك بإيعاز منه لموازنة قوى سياسية قائمة بذاتها، قوى الحركة

١ المسلسل الديمقراطي، اسم العملية التي اطلقها الحسن الثاني، منتصف سنوات ١٩٧٠، لدمج المعارضة البرجوازية (حزبي الاستقلال و الاتحاد الاشتراكي) وحزب التقدم و الاشتراكية («الشيوعي»)، بموازاة «الاجماع الوطني» حول «استرجاع» الصحراء.

الوطنية البرجوازية، يمينها ويسارها. ومنذ استقرار اللعبة الديمقراطية منتصف سنوات ١٩٧٠، صنع النظام أحزاباً تمثله بالساحة الحزبية، كان أولها حزب التجمع الوطني للأحرار الذي ترأسه صهر للملك، وتلته أخرى (الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الدستوري...)، مع حرص على تحجيمها. وهي أدوات يستعيد بها الملك فتات السلطة المتروكة للمؤسسات الزائفة، ويقاوم بها في قاعدة المجتمع معارضيه الليبراليين (أنصاف الديمقراطيين). ومنذ ظهور حزب القصر الجديد (حزب الأصالة والمعاصرة، أسسه أقرب مقربي الملك وأحد مستشاريه) وهو يتقدم، مزيجاً شيئاً فشيئاً أدوات شبيهة تأكلت في تجربة ما قبل «العهد الجديد»، أيام وزير الداخلية الجبار إدريس البصري. وسيواصل الحزب الجديد اكتساحه ساحة خدام القصر والنخب الساعية إلى التملق والتسلق.

في انتخابات ٧ أكتوبر ٢٠١٦ حصلت أحزاب القصر مجتمعة على نسبة ٤٨٪ من مقاعد مجلس النواب. ورغم انتفاء الحاجة إلى التزوير المباشر (حشو صناديق الاقتراع، أو سرقتها، أو تزوير محاضر فرز الأصوات...)، قامت وزارة الداخلية بمساعدة قوية لحزب الأصالة والمعاصرة، لاسيما بالمناطق القروية.

جانب من وزن الإسلاميين يجد تعبيراً انتخابياً

إن حزب العدالة والتنمية قناة سياسية صنعها القصر، بواسطة خادمه عبد الكريم الخطيب^٢، كي يضبط به قسماً من «الموجة الإسلامية»، ويحتويها ضمن آليته السياسية. فبالترويض التدريجي، صنع هذا الحزب، بتكليف أصحاب مشروع اسلاموي مع الملكية، كسلطة دينية وسياسية. ولا بديل لهذا الحزب من الرأسمالية النيوليبرالية السارية، ومع ذلك لا يثق فيه النظام، لأن إطاراً سياسياً مهماً جرى تدجينه قد يكون قسم منه ذات يوم قناةً تصعد منها تحولات في «الموجة الإسلامية»، وفي المجتمع برمته. لذا سيواصل النظام «التضييق» على هذا الحزب، ودفعه في هذا الاتجاه تارة، وفي تلك الوجة طورا، حتى لا يخرج عن المرسوم له. وفائدته الكبرى أنه يبعد قسماً من الإسلاميين، الحاليين والمحتملين، عن التجذر ومناهضة الاستبداد.

وما يحققه هذا الحزب من نجاح انتخابي متواصل (٩ مقاعد في برلمان ١٩٩٧، و٤٢ مقعداً عام ٢٠٠٢، ثم ٤٦ عام ٢٠٠٧، و١٠٧ عام ٢٠١١، و١٢٥ في ٢٠١٦)، هو تعبير عن

٢ عبد الكريم الخطيب (١٩٢١-٢٠٠٨): شارك في مقاومة الاستعمار، حليف للقصر في صراعه ضد الحركة الوطنية. قام، بعد الاستقلال الشكلي، بدور كبير في دمج قسم من الاسلاميين في لعبة النظام «الديمقراطية».

جانب من الحالة الاسلاموية الصاعدة وفرط التدين السائد في المجتمع، بعد عقود من انهيار البدائل التقدمية، إصلاحية وجذرية على السواء. كما يستفيد هذا الحزب، حديث العهد باللعبة الديمقراطية، من فقد الاعتبار الذي حل بكل الأحزاب المتسخة بعقود من «النضال الديمقراطي»، في مؤسسات زائفة كان دوماً من أدوارها في آلية النظام السياسية أن تكون درعاً يقي الملكية من السخط الشعبي، بحرفه صوب تلك الأحزاب، التي تتحمل المسؤولية في المؤسسات «المنتخبة» وحكومات الواجهة.

قد يدوم اضطلاع حزب العدالة والتنمية «الإسلامي» بهذا الدور عقوداً، وقد يستنفذ مقدراته على ذلك في وقت أقل، لكن عند الضرورة سيقوم له بديل من داخل «الموجة الإسلامية»، بدفع السلفيين، المتغلغلين في أعماق شعبية، إلى تشكيل حزب «إسلامي آخر». وهذا وقف على ملحاحية الحاجة إليه، ملحاحية متوقفة على حدة الصراع الطبقي. والسلفية ورقة احتياطية سيأتي حتماً وقتها، وهي منذ الآن أداة مساعدة، حيث دعا الداعية السلفي المغراوي أتباعه للتصويت، في انتخابات ٧ أكتوبر، لصالح حزب القصر، حزب الأصالة والمعاصرة.

حصل حزب العدالة والتنمية على زهاء ثلث مقاعد مجلس النواب، مواصلاً على هذا النحو تقدمه الانتخابي، رغم مسؤوليته في حكومة الواجهة عن عدد من الإجراءات المعادية للجماهير الكادحة (خفض تمويل صندوق دعم المواد الأساسية، نيل من مكاسب تقاعد الموظفين، اقتطاع أجور المضربين بالقطاع العام...). ويجد هذا تفسيراً في الدرك الأسفل الذي بلغته مصداقية باقي الأحزاب المدعية المعارضة. إن تقدم حزب العدالة والتنمية في الطرف الحالي، وضبطه ضمن المرسوم له، من أكبر نجاحات الملكية، وهي مقبلة على مزيد من السياسات النيوليبرالية، في محيط إقليمي مضطرب. وقد أبانت تجربة ٥ سنوات من رئاسة هذا الحزب لحكومة الواجهة فعاليته وانحناءه أمام كل ضغط يمارس عليه.

اضمحلال اليسار التاريخي

منذ مطلع سنوات ١٩٩٠ تشكل قطبٌ للمعارضة البرجوازية مُسمّى «كتلة ديمقراطية»، قوامه الأساس حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، والثاني مجرد جناح يساري انشق عن الأول بُعيد الاستقلال. وقد تشكل هذا القطب رداً على استمرار استحواد الملكية على كل السلطات الفعلية، أي سعياً إلى تقاسم السلطة ببث بعض الروح في سلطات

البرلمان والبلديات، وجعل حكومة الواجهة تعبر عن توازنات حزبية، لا مجرد صنعة شكلية بيد الملكية. عبّر ذلك القطب عن تطلعات قسم من الطبقات المالكة مستاء من انفراد الملكية بالسلطة، وبأفضل فرص الاغتناء. وبفعل غياب استقلال سياسي لشغيلة البلد، كان هؤلاء، عبر منظماتهم النقابية، وقوداً لآلة المعارضة البرجوازية، عبر نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيما قسم آخر هو ضحية تحييد وتخيل سياسي من قبل بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل، الأشد ارتباطاً بالقصر مند سنوات ١٩٦٠.

والاتحاد الاشتراكي، الأقرب إلى الكادحين، بفعل ذراعه النقابي، واستعماله الرصيد النضالي للشعبوية الوطنية اليسارية، قبل دستور الملكية سنة ١٩٩٦ (بعد ٣٤ سنة من رفضه)، وقرّر مساعدة الحسن الثاني على تأمين شروط مثلى لانتقال العرش، فشارك في حكومة الواجهة سنة ١٩٩٨. وكانت بضع سنوات كافية ليفقد ما تبقى من مصداقية. انفرط عقد «الكتلة الديمقراطية»، ونجح النظام في تسفيه «المعارضة التاريخية»، فبدأ تتهقرها الانتخابي، ولا يزال مستمراً. والاتحاد الاشتراكي سائر إلى الانقراض، وحدود تمايزه عن «أحزاب الإدارة» (كما تُسمّى أحزابُ القصر) كادت تمّحي كلياً. فلقد فقد نصف ذراعه النقابي، والنصف الآخر لم يعد يجدي في جذب الناخبين، بسبب توغله في سياسة «الشراكة الاجتماعية». وقد تفككت روابطه مع الشبيبة، فأصبح حزباً انتخابياً بوزن ضئيل.

حصلت الأحزاب المتحدرة من الحركة الوطنية على ٢٠٪ من مقاعد مجلس النواب، يوم ٧ أكتوبر ٢٠١٦. وهي نتيجة تؤكد المنحى التراجعي العميق لمعارضة ناقصة النزعة الديمقراطية ظلت تحتكر المعارضة الشرعية طيلة عقود.

أما فيدرالية اليسار فحصلت على مقعدين من ٣٩٥ مقعداً، في مجلس النواب. وهذا التحالف الانتخابي تكتلٌ لثلاثة أحزاب صغيرة [الاشتراكي الموحد، والمؤتمر الاتحادي، والطليلة]، متمسكة بالبرنامج البوعبيدي^٣ الكلاسيكي، أي إصلاحات سياسية لتوسيع الهامش الذي تمنحه الملكية، وأخرى اجتماعية لتأمين سلم اجتماعي في رأسمالية تابعة. هذا التكتل، القائم على البرنامج التاريخي للاتحاد الاشتراكي، فقد قاعدته الاجتماعية، بانهايار الاتحاد الاشتراكي. وإليه تنتسب بيروقراطية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي دمرت ما تبقى من رصيد نضالي لهذه النقابة، وألقت بها

٣ نسبة إلى عبد الرحيم بوعبيد (١٩٢٢-١٩٩٢)، مهندس خط «النضال الديمقراطي»، أي تقاسم السلطة مع الملكية، من موقع شريك صغير. قاد الاتحاد الاشتراكي من ١٩٧٥ حتى وفاته.

في أحضان الدولة ، وما كشف حقيقتها بجلاء إنما هو موقفها من دينامية ٢٠ فبراير النضالية. إن فيدرالية اليسار مقبلة على تَعَمُّق أزمة أحزابها، التي تشيخ أكثر فأكثر. ومن الوقائع بالغة الدلالة أن النقابة تُستعمل انتخابياً، بدعوتها الصريحة للتصويت لصالح فيدرالية اليسار، وتحصل هذه على ٠,٠٥٪ من مقاعد مجلس النواب. لقد قطعت أحزاب فيدرالية اليسار الغصن الذي تقف عليه، بدفعها النقابة بعيداً جداً، على مسار «الشراكة الاجتماعية» ، أي «التعاون الطبقي» مع الرأسمال ودولته.

إن اضمحلال هذا اليسار البرجوازي الإصلاحي يفتح مساحة لليسار المناضل، ليبنى ذاته في معمعان النضالات العمالية والشعبية، في المقام الأول، وباستعمال كل إمكانيات العمل السياسي الواسع، ومنها الانتخابات والمؤسسات الزائفة ذاتها. وعلى هذا الجمع يتوقف مستقبله.

اليسار الجذري بين الضعف والتهيه السياسي

ليسار الجذري نقاط ارتكاز في النضالات العمالية والشعبية، لكنها لا تزال دون المقدرة على تأثير فعال في مجرى النضالات. والأرجح أن هذا يعود إلى عجز ذاتي عن الانغراس في الكفاحات، وتخصيبتها بالديمقراطية وبالحمولة البرنامجية الثورية. لم يتقو هذا اليسار سياسياً، رغم دوره النقابي، ورغم انخراطه في تعبئات شعبية بالمناطق المهملة (ايفني، صفرو، طاطا، ...)، وبحراك مناهضة الغلاء (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وبحركة ٢٠ فبراير العارمة، قياساً بكل ما شهد تاريخ البلد السياسي في العقود الخمسة الأخيرة. إن السخط الشعبي الناتج من تدهور الوضع الاجتماعي كبير، وإن كان لا يجد كله تعبيراً له في حركات نضالية. والنفور الشعبي من الانتخابات والمؤسسات متعاضم (٥٧٪ لم يصوتوا في انتخابات أكتوبر/ت ٢٠١٦)، لكنه لا يجد تعبيراً له سوى في الخطو إلى الورا، أي الانطواء الفردي الرافض للتصويت في الانتخابات، ما عدا التعبير الجماعي في حالات نادرة جداً من رفض الانتخابات، بالتظاهر ورفع مطالب اجتماعية، لا سياسية، في قرى مهملة نائية.

إن قوة اليسار الجذري الوحيدة التي أمكنها أن تشارك، لأنها حزب معترف به، وذو قاعدة كافية للمشاركة على نطاق لا بأس به، واصلت الامتناع عن المشاركة، وعن دعوة الجماهير الشعبية إلى رفض التصويت. إنها حزب النهج الديمقراطي المتحدر من الحركة الماركسية اللينينية لحقبة منتصف سنوات ١٩٦٠ حتى سنوات ١٩٨٠. ويعتبر

موقفه هذا مقاطعةً لمؤسسات النظام، بمبرر زيفها، وارتكازها على دستور مرفوض، وإسناد الإشراف على الانتخابات إلى وزارة الداخلية، ذات الباع الطويل في التزوير، وبمبرر تفادي إضفاء مصداقية على لعبة النظام «الديمقراطية»...

وقد كان لجماعة العدل والإحسان، المكوّن الرئيس لقسم الحركة الإسلامية غير المندمج، موقفٌ شبيه بموقف النهج الديمقراطي، بيد أنها لم تقم بأي حملة سياسية، مبررةً ذلك بأن الجماهير لا تحتاج لمن يدعوها للمقاطعة، وهي تفعل ذلك تلقائياً. لم تفض وحدة الموقف إلى تعاونٍ، على الرغم من سعي حزب النهج الديمقراطي إليه، بناء على خطه السياسي المستجد، منذ تراجع المد النضالي المسمى حركة ٢٠ فبراير.

على الرغم من السخط الشعبي الكامن، الناتج من وضع اجتماعي متدهور، لدى قاعدة المجتمع العريضة، يتمكن النظام من تدبير الوضع وأتقاء الانفلات، بفعل اضمحلال اليسار التاريخي، واحتواء الحركة النقابية العمالية، بدمج بيروقراطياتها، وعدم تقدم اليسار الجذري، وبفعل الدعم الحاسم المتمثل في دور حزب العدالة و التنمية.

وإن كانت التنازلات الاجتماعية والسياسية، التي اضطرت الملكية إلى منحها، قد جنبتها فعلاً مصير أنظمة استبدادية شبيهة في العام ٢٠١١، فإن مواصلة تطبيق السياسات النيولبرالية المدمرة ترفع درجة الاحتقان إلى مستوى انبثاق حركات نضال جماهيرية، مثلما شهدت مدينة طنجة ضد شركة خدمات الكهرباء في أكتوبر/ت ٢٠١٥، وما تدفق رداً على قتل بائع السمك محسن فكري، بمدينة الحسيمة، في نهاية أكتوبر ٢٠١٦. هذا فضلاً عن نضال فئات اجتماعية، لاسيما الشباب، ومنهم طلاب الطب والأساتذة المتدربون في ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد أبانت هذه النضالات ما راكمت الجماهير من خبرة، وما بات لديها من جرأة أكبر، بيد أن مستوى التنظيم يظل ضعيفاً، حيث لم ينتج عن أي نضال بروز بنيات شعبية منتخبة لتسيير النضالات وتوحيدها. وبفعل حالة اليسار البائسة هذه، تفتقر الكفاحات الشعبية إلى التنسيق على صعيد وطني، وإلى وحدة المطالب. بناء على هذا، يتعين على قوى اليسار المناضل تخصيص الكفاحات اليومية بدروس النضالات الشعبية المحلية والإقليمية والعالمية، بقصد التقدم في بناء أدوات النضال الاجتماعي بناء ديمقراطياً يفتح آفاق تسييس النضال الاجتماعي وتجذره. وعلى الجبهة النقابية، يتطلب الوضع الراهن، المتسم ببلوغ تداخل البيروقراطية النقابية مع الدولة مستوى متقدماً، العمل لبناء معارضة نقابية ديمقراطية لخط القيادات المدمر لمنظمات العمال.

كما أن تخييل الجماهير سياسياً، طيلة عقود، بجهود النظام والمعارضة المتحدرة من الحركة الوطنية، المتجسدة في ما يسمّى منذ ١٩٧٦ «مسلسلاً ديمقراطياً»، يستدعي جهداً توعياً سياسية كثيفاً، يكشف حقيقة السلطة القائمة ومؤسساتها الزائفة، وما تستند إليه من مصالح طبقية، ويفضح زيف المعارضة الليبرالية الساعية الى ترميم الاستبداد، وتأييد التبعية للامبريالية والاستغلال الرأسمالي، من جهة، وحقيقة «البدائل الإسلامية» المتماهية مع السياسات النيوليبرالية الجارية، والحاملة لمشاريع استبدادية، بغلاف ديني مغاير، من جهة أخرى.

مشكلة العنصرية في المغرب، وضرورة مواجهتها

مريم أوراغ (باحثة ومحاضرة في جامعة
ويستمينستر في لندن، وناشطة مع مجموعة
الاشتراكية الثورية في القرن ٢١)

ها أنا أمامك، بلوني، بشعري،
وقصائدي، مع أفكار الغريبة
أنا لا أخاف منكم. . أنا لا أخاف من اختلافاتكم عني
لأنني منكم، وأنتم مني.
دعونا نخلق الفن. . دعونا نغمس في الأحلام
لبناء ثقافة في مأمن من السخرية
لغرس التطور في نفوسنا،
في حالاتها الأسمى.
دعونا نبذُّ التقاليد والأعراف والأوهام،
والأفكار والألوان والأديان
لكي لا نرى، إلا الإنسان^١.

المغرب، موروكو - يعني الغرب أو غروب الشمس - هو الزاوية إلى أقصى جهة الغرب،

١ هذه القصيدة ألقاها شاب تونسي أسود خلال برنامج تلفزيوني، وقد انتشر الفيديو على مواقع التواصل الاجتماعي، على نطاق واسع جدا، رابط الفيديو هنا: <https://www.facebook.com/hannibaltv1pageofficielle/videos/933246276725468/>

بالنسبة لأفريقيا وبالتالي للعالم العربي-الإسلامي. هو البوابة الرئيسية لقارة أوروبا. وفي يوم صافٍ يمكن للمرء أن يرى سواحل إسبانيا من مدنه الشمالية، مثل الحسيمة وتطوان وطنجة. أحياناً خلال الليل، هناك شرارات صغيرة في المياه الخافتة. أصبحت هذه الأضواء توحى بأشياء مختلفة عن قوارب الصيادين أو سفن السياحة الغريبة. يعرف العالم كله الآن عن هذا المسعى القاتل، بفضل لقطات تذكرونا بالقوارب المليئة بالركاب التي غرقت قرب لامبيدوزا أو مالطا، وتحمل في الحالة الواحدة ١٠٠٠ مهاجر من الرجال والنساء والأطفال والرضع، ممن ذهبوا إلى أشدّاق أسماك القرش، ولكنها على الأرجح محفورة إلى الأبد في الذاكرة الجماعية العالمية، من خلال تلك الصورة للصبي السوري الذي طفا على شاطئٍ تركي. كثيراً ما تساءلت عما إذا كانت الأضواء التي أراها من شاطئ مالاباطا تعلن انتصاراً، أو رحلة لم تتم لأولئك الذين يحاولون العبور. أملت أن تكون المحطة الأخيرة في المغرب على الأقل مؤسنة للمهاجر الأسود في أحد القوارب الصغيرة الخطيرة، حيث الإقامة في مدينة الميناء الرئيسي في أوروبا ليست تجربة مرحباً بها لدى الكثيرين. مع الزيادة في تدفق المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في السنوات الأخيرة، أطلقت بشاعة العنصرية برأسها، بنسب غير مسبوقه أيضاً. إن تكليف الأوروبيين للمغرب بمراقبة الحدود يشير إلى أنهم أقل مسؤولية تجاه المخاوف الدولية على حقوق الإنسان. ولكن لم يبدأ التمييز العنصري ضد «الغير» فقط مع تزايد أعداد ذوي البشرة السوداء من غير المغاربة، في الفضاء العام، فالعنصرية ليست مجرد مفهوم خارجي. ولفهم الديناميات المعقدة للعنصرية المعادية للمهاجرين، التي تتعلق بكون المغرب الممر الرئيسي إلى أوروبا، يجب علينا أن نبدأ بمعالجة العنصرية المحلية، كظاهرة تاريخية بحد ذاتها، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعبودية المحلية.

ليست الأفكار النمطية العنصرية سلوكاً خاصاً بالفقراء أو غير المتعلمين، كما يشرح الكثيرون، في محاولة ضعيفة لعزلها، بدلاً من محاربتها، كما توضح العديد من أغلفة المجلات^٢ وردود الفعل الحكومية. ويرجع هذا جزئياً إلى حقيقة أن المثقفين المغاربة غير مبالين إلى حد كبير بالعنصرية، ويميلون عموماً إلى الاعتقاد بأن التنوع العرقي الخاص هو بمثابة الحصن ضد هذه الظواهر «الغريبة». وقد تطورت العنصرية بشكل مختلف في جميع أنحاء العالم، نتيجة ارتباطها العميق بالنمو الاقتصادي، وعلاقات العمل، والعلاقات الطبقية، والسعي نحو التوسع الإقليمي. وقد كان إضفاء الشرعية على العبودية والاستعمار عنصراً حاسماً. هذه مكونات واضحة من القارات اليورو-أميركية، وكذلك المستوطنات والمستعمرات، ومن أستراليا، ونيوزلندا وجنوب أفريقيا، وكذلك العنصرية المرتبطة بها - سواء كانت العنصرية سبباً أو نتيجة، فهذا نقاش خارج نطاق هذا المقال، ولكن يعتمد بشكل واضح على وجهات النظر السياسية، حول الرأس مالية. والمغرب يتحدى الصور النمطية الجيدة والسيئة، والثنائيات الاجتماعية: كان العديد من العبيد أنفسهم مسلمين، وبعض الذين قاموا بشراء العبيد كانوا من الأمازيغ (في الجنوب مثلاً)، فيما لا يزال الكثير من الأمازيغ مقهورين (على سبيل المثال، في الشمال).

٢ يظهر على غلاف مجلة Maroc Hebdo وجه أسود، مرفقاً بعبارة «التهديد الأسود» أو «اجتياح الصراصير السود»، أقرأ (ي) على سبيل المثال: Atlanta Blackstar

بما أن أفريقيا والشرق الأوسط في الغالب من ضحاياها، غالباً ما يُعتقد أن العنصرية خارجية. هذا ليس صحيحاً، ولكن عوامل الكثافة والمحلية والتوقيت أحدثت فرقاً. إن السياق التاريخي والمادي للعنصرية الإمبريالية والاستعمارية (والمقاومة السوداء أو حركات إلغاء الرق) صقلت خطاباً معيناً، مجموعة من الكلمات والارتباطات والمعاني، غائبة إلى حد كبير عن أماكن، كالمغرب مثلاً. في حين أن كلمات مثل الأسود أو الخال (الأسود) و«عزي» (تترجم بشكل عام زنجي) هي رموز متقاطعة، فلا توجد أدوات لغوية ملائمة للعنصرية في المغرب. والتميز بمعنى «العنصرية»، لا يكفي. هذا التناقض المحلي يضعف النضال ضد العنصرية. ومثل هذا الإنكار ينتج الحجة التبريرية أن العنصرية هي، أولاً وقبل كل شيء، ظاهرة غربية، وبالتالي يُشرعن علاقات القوة على أساس العرق، في اللحظة المناسبة.

إن الصياغة الأدبية المشتركة، مثل العبيد، والحرطين (العبيد المتحررين)، والسودان (الأفارقة السود)، والكنانة (سود غرب أفريقيا)، وصحراوا (من الصحراء)، تشير إلى التناقضات نفسها التي ترمز إلى أنواع مختلفة من الوصيمات العنصرية. تاريخ محدد للعبودية في المغرب، هو عبارة عن واقع سحيق كان موجوداً في القرن العشرين. يظهر أن المغاربة السود قد تم تهميشهم لعدة قرون. كما يناقش، إلى جانب ذلك، شوقي الهامل، في كتاب «المغرب الأسود: تاريخ الرق والعرق والإسلام»، الأساطير حول المساواة بين متعددي الأعراق^٤. ولا ينبغي فصل العبودية في المغرب بشكل مصطنع عن الممارسات العالمية للعبودية، ولكن للثقافة المحلية والدين تداعيات معينة. من ناحية، توجد مرونة الدين حين تم تفسير القرآن والحديث من قبل الفقهاء، بما يتلاءم مع احتياجات وامتيازات معينة، بتبرير العبودية بطرق متناقضة، أو حتى بالتفسير الأزواجي الطابع للنصوص المقدسة الواضحة. إن الخطاب القانوني والقوالب النمطية العنصرية التي كانت سائدة في المجتمع المغربي، أثناء وبعد عهد مولاي إسماعيل (١٧٢٧-١٦٧٢)، وحالة جيش السلطان الأسود الفريدة، هي مثال على الخلط بين الاقتصاد السياسي والسلطة الإقطاعية (١٨٨٠). من ناحية أخرى، كان هناك على نحو فعال نظامان للعبودية في المغرب - واحد للنساء (كانت أكثرية العبيد من النساء - الإماء) والآخر للرجال. وترتبط شرعية العرق جزئياً بدور الإماء (المحظيات). فالشريعة الإسلامية تقر للعبدة الأنثى التي تحمل طفل مآلكها بعض الحقوق القانونية، وتكون الطفلة حرة، وفي بعض الحالات تتزوج المحظية سيدها، أو كما في حالة زيدانة، الزوجة الرئيسية لمولاي إسماعيل (٨٠). إن وراثة مكانة الأب لها عواقب اجتماعية هائلة في المجتمع العربي/الإسلامي. في هذه الحالة (أم الولد)، يصبح الاختلاط المستمر للشعوب السوداء بعد مئات السنين في نهاية المطاف جزءاً من النسيج الاجتماعي. وهكذا، بينما لم يضمن الإسلام حرية العبيد السود المغاربة في المجتمع فإنه نظم أوضاعهم. وكان التفاعل ما بين التمييز العنصري والموقع الاجتماعي يُعقد الترتيب العرقي، ويفسر بعض المفارقات

٣ أستمعمل في هذا المقال اللكنة الشمالية (في المغرب)، لأنني معتادة على استعمالها، ولأنه يدور البحث هنا على تلك المنطقة بالذات.

في المغرب. هذا هو الاختلاف القانوني والاجتماعي، وحقيقة أنه في أفريقيا كان المغرب دائماً أكثر «قتامة» من المشرق، وبذلك لا يمكن الخلط بينه وبين القومي العربي المثالي، أو الأمة المسلمة التي تدعي المساواة بين جميع العرب أو كل المسلمين، سواء كانوا من السود أو الأمازيغ أو الصحراويين، هذا إسقاط يموه الطبقة المسيطرة والتراتبية الهرمية العرقية^٥. ولكن حين يشار إلى أصحاب البشرة السوداء باسم «عوازا» (عزي للذكر، عزية للأنثى)، يُقصد بهم المغاربة السود.

الوجود الجديد نسبياً للأفارقة المهاجرين يتطلب تغييراً، ويتطلب أدوات إضافية لـ «أخرنة الآخر». ضمن البارومتر السياسي في المغرب يؤدي مصطلح «أفريكانوس» هذه الوظيفة. والعنصرية ضد الأفريكانوس تشير إلى التحول غير الخفي تماماً من العنصرية المعتادة تجاه المواطنين المغاربة إلى العنصرية المتواطئة تجاه الآخرين من غير المواطنين. على الرغم من أن تناسب عمليات «الأخرنة» المحلية القائمة، والوطنية والشعبوية الرخيصة، تعطي سمات لدلالة مختلفة؛ تولد نوعاً مختلفاً من العنف، الذي من المرجح أن يحدث مع تساهل الدولة، بفرض عقوبات على سبيل المثال كقوانين جيم كرو في العصر الحديث، حيث يحدث «رهاب الأجنب»، بأسلوب عنصري كلاسيكي، كمنعهم مثلاً من الاستئجار وتصاريح العمل، والتمييز العام من خلال منعهم من دخول المقاهي والمراقبة العدوانية للباعة المتجولين وعاملات الجنس والمتسولين. هذا النعت سخيف - كما لو أن المغاربة ليسوا أفارقة - ويدل على فقدان الذاكرة والجهل بالواقع الجغرافي المنتمين إليه. ربما هذا الارتباك هو أيضاً جزء من مفارقة أن هذه العبارة تقال في بلد يشكل جسراً بين أوروبا وأفريقيا.

بما أن الاختلافات العرقية والثقافية (المتخيلة) الموجودة مسبقاً، أو عقدة التفوق، متوفرة بسهولة للبحث على التمييز العنصري في سياقات أخرى، فالأوامر الاجتماعية العرقية تولد شريعة الألوان. إن عنادها واضح في حقيقة أنها ترتكب أيضاً من قبل أولئك الذين يسمون أنفسهم «عزي». وهذا أمر غريب من حيث أن الإشارة إلى إرث العبودية يحصل على صعيد يومي وضمن الثقافة الشعبية. تمس موسيقى الكناوة بشكل خاص الوتر العاطفي لإرث العبودية والتمرد. جذورها المتمردة جعلتها مصدر إلهام منطقي للموسيقى المنشقة الشهيرة لـ «ناس الغيوان». ونظرة أعمق إلى هذا النوع من الموسيقى تساعد على فهم تاريخ المغرب الأسود، كما يلاحظ الهامل. تعمل موسيقى الترانس على الشفاء من «الأمراض» الاجتماعية، وتخدم غرضاً مزدوجاً هو العلاج والاحتجاج، ويشير أسلوبها إلى تكرار الجرح الأول الذي لا يُمحي. حيث العبودية نفسها هي الجرح الأول، الذي لم يتم الاعتراف به رسمياً ولم يُشَف منه

٥ هذا الموضوع لن أناقشه بالتفصيل في هذا المقال، فإلى جانب الهامل، هناك قضايا تستعرضها بشكل صريح مجلة زمان، بالإضافة إلى مواقف واضحة مناهضة للعنصرية صادرة عن حزب النهج الديمقراطي، وتيار المناضلة-، وعن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي ساعدت على تسليط الضوء على الجوانب السياسية لهذه المسألة.

(٢٨٤:). كأعمال تذكيرية، تجسد الكناوة كيف يعيد الناس بناء هويتهم ضد استمرارية ثقافية معطلة (٢٨٩:). وثمة أمر مذهل بشكل مضاعف هو أن كناوة تَسْتخدِم صور الموسيقيين السود المبتسمين كدرع وقاية من النقد حول العنصرية في المغرب. وغياب معاداة العنصرية هذا هو جزء عضوي من الخطاب المغربي، ما يساعدنا على تفسير الفجوة المتزايدة فيما يتعلق بالمهاجرين السود الجدد.

عندما بدأت البحث عام ٢٠١٢ بدأت أرى المغرب، بلد أهلي، من خلال زاوية مختلفة. بعد أن كان البلد، في معظم زياراتي، وجهة لقضاء العطلة مع الأسرة وتجنب السياسة قدر الإمكان، كان هذا الارتباط الجديد مختلفاً جداً. بدأت أفهم الديناميات المحلية للمقاومة والقمع السياسيين، ولكنني رأيت العنصرية أيضاً بطريقة جديدة. وكانت هذه الظاهرة مختلفة عن الكليشيهات حول ريافة، شلوح، جبالة أو أغايان، التي عرفتتها من زملائي المغاربة، بما في ذلك الأمازيغ الذين يعرفون بعض الأشياء حول التعرض للتمييز. سمعت تعليقات في غرف الجلوس، والشوارع، وسيارات الأجرة، والمحلات التجارية، كانت مألوفة بشكل مخيف، مع الأحكام المسبقة ولوم الضحايا التي ترعرعت وأنا أسمعها مصادفةً في هولندا. وكانت أيضاً بمثابة الصدى لكراهية الأجانب وكراهية المغاربة من قبل السياسيين الهولنديين، مثل غيرت فيلدرز. والتشابه الذي شعرت به عززته بشكل واضح أنماط التماثل الكلية التي تميل إلى الحدوث عموماً: تمزق التشكيلات الاجتماعية القائمة بعد التحولات الاقتصادية الكبرى، التي غالباً ما تأتي مع محدودية فرص الحصول على مساكن بأسعار معقولة، والعمل في أوقات الأزمات، وما يتلو ذلك من نشوء العنصرية من الأعلى للأسفل، عبر سياسة فرق تسد، وبالتالي تنتج العنصرية القائمة على المنافسة على الأرضية الأعمق لكراهية الأجانب. إلى جانب هذه التشابهات، هناك شيء محرج عن المهاجرين في المغرب. فوجودهم فيه ليس وجهة، في حين لجميع النوايا والأغراض، من المفترض أن يكون المغرب مجرد مرحلة على الطريق. يحضر هذا الدافع تشابهاً آخر: سبق هؤلاء المهاجرين الجدد العديد من المغاربة الذين (لا يزالون) يفعلون نفس الشيء بالضبط.

تكمن المفارقة السخيفة في كون العديد من المغاربة مرتبطين شخصياً بهذه المحن، قبل فترة طويلة من مجيء عشرات «الأفريكانوس» في محاولات للهجرة. لم تكن تتم الهجرة المغربية دائماً (ثاني أكبر مجموعة أقلية عرقية في أوروبا)، عبر طرق تهريب خطيرة. حصلت أولاً من خلال استيراد أعداد كبيرة من اليد العاملة المغربية «الرخيصة»، في عقد الستينيات المزدهر- ما بعد الحرب العالمية الثانية، ورحب بها الملك حسن الثاني وقتها ترحيباً حاراً، باعتبارها وسيلة للتخلص من آلاف الشباب من الشمال المتمرد المحروم، حيث كانوا يتعرضون لقمع دموي (لا يزال صادمًا) خلال تمرد الريف. ثم حدث ذلك من خلال لم شمل العائلات بين الحين والآخر، وعبر تصاريح العمل في السبعينيات والثمانينيات. وعندما

لم يكن ذلك ممكناً بسبب قوانين الهجرة الصارمة (في أوروبا التي تواجه الركود الاقتصادي)، تم ذلك من خلال التهريب عن طريق البر، أو اتباع خيارات خطيرة جداً عبر البحر. وقد سمي هذا الأخير حرقاً، يمكن قراءتها كـ «احتراق» ولكن تفهم باللغة العامية «الهروب» (من خلال الهجرة غير الشرعية)، مع إشارة رمزية للتغلب على شيء غير مرغوب فيه. وهذا لا يعني فقط حياة هشة «غير شرعية»، ولكن أيضاً غربة وحنينا إلى الوطن. من وصل منهم لم يكن قادراً على العودة مرة أخرى، من دون أن يتم القبض عليه. وحالة الغربة هي موضوع العديد من الأغاني والقصص. فالحياة التي تدفع باتجاه سلوك تلك المعابر الخطيرة تم تسجيلها في أغنية جميلة بعنوان «يا سفينة» (القارب). بالمناسبة، غالباً ما يتم ذكر أغنية جيل جيلالة هذه في نفس الوقت الذي تذكر فيه أغنية «ناس الغيوان»، بسبب المسارات الاجتماعية المتشاركة. ورغم تأثر جيل جيلالة بالملحون التقليدي والصوفية، إذا كانت الكناوة تقترح الاعتراف بالهوية السوداء، فإن صوفية أغنية السفينة الروحانية تلائم معضلات الحرقاء، والبؤس الذي تفرضه الغربة.

إن السلطات المغربية هي الأكثر نشاطاً في منع الهجرة، لأنه لا يشمل في الدرجة الأولى مهاجرين مغاربة كما كان يحصل من قبل، ولأن المنع يترافق مع الحصول على امتيازات خاصة. انخرط المغرب مع الاتحاد الأوروبي في تصميم ممارسات تنفيذية مشتركة تستهدف الوقاية من خلال التثبيط؛ وذلك بإعادة المهاجرين إلى الحدود الجنوبية البعيدة، أو حتى إلى بلد المصدر، حيث تتضاءل فرصة إعادة المحاولة من جديد. وكنت قد سمعت قصصاً عام ٢٠١٣ حول الترحيل بالطائرة، لكن لم أكن متأكدة من صحتها، فإذا كانت صحيحة فمن هو الطرف الذي سيتكفل بدفع ثمن تذكرة الطائرة؟ وقد تم ذلك الاتفاق كرد على الغضب الدولي على الانتهاكات الجسيمة من قبل شرطة الحدود المغربية (وزملائهم من الحرس المدني الإسباني)، مثل نقل المهاجرين إلى أماكن نائية من الصحراء، حيث تعرضوا للضرب بوحشية، وتركوا للتعض تحت أشعة الشمس الحارقة؛ أو عبر الحرائق المدبرة للمخيمات المؤقتة في الجبال. وقد دُفِعَ ثمن تعاون السلطات المغربية مع الاتحاد الأوروبي لتحسين «إدارة الحدود» كما رأينا، عبر زيادة تمويل هذا البلد، بحسب شبكة حقوق الإنسان الأوروبية المتوسطية. ويجب أن يكون هناك أكثر من ذلك بالنسبة للمملكة، فتصدير المنتجات والناس (نظام التأشيرة) هو جزء من اللوحة الكاملة. وتشير المقابلات في عملي الميداني مع النقابيين من مختلف القطاعات إلى وجود شبكة معقدة من الاتفاقيات المغربية مع الاتحاد الأوروبي (وخاصة مع إسبانيا وفرنسا).

إلا أن أياً من الذين قابلتهم لم تستوقفهم عمليات التوقيف أو النقل المحتمل إلى مدينة أخرى داخل المغرب، ويعتبرون الإساءة الجسدية جزءاً من المعاناة. وقال البعض أنهم سيعودون حتى ولو رُحِلوا. هذه الروح وجدتها أيضاً لدى أخيل وسعيد وجورج، عند مقابلي إياهم. وفي رحلتي الميدانية الثالثة في طنجة، منتصف ٢٠١٥، لمست تغييراً في الموقف عن ذلك الذي لاحظته عام ٢٠١٣، عندما وقعت حوادث مروعة في بوخالف. واستمر الموقف عام ٢٠١٤،

ولكن عندما عدت مرة أخرى عام ٢٠١٥ بدا أنهم أكثر تنظيماً، والأهم من ذلك: أكثر ترابطاً مع المجتمع المدني.

التقيت الأصدقاء الثلاثة في مسيرة يوم العمال العالمي في ١ أيار/مايو. أثناء مروري على المجموعات المكونة للمسيرة، لاحظت أن اتحاد العمال نظم مجموعة من العمال المهاجرين للمشاركة فيها. وقد تخوفت في البداية - معظمهم لم يكن ليملك تصريحاً للعمل، ناهيك عن عقد العمل والتمثيل النقابي الصحيح - هل كانوا هناك أساساً لملء الفراغ، هل كان لذلك علاقة بمقاطعة النقابات الرئيسية للمسيرة؟ كنت آمل أنهم على الأقل حصلوا على بعض المال مقابل ذلك. إذا ما قمت بوضع تحفظاتي الخاصة جانباً، فقد كانت المؤثرات البصرية لهذا الجزء من المسيرة - «البيض والسود اتحدوا» - قوية، والعمال السود والسود/البنينيون، كان اتحادهم في مطالبهم بحقوقهم كطبقة، تغييراً إيجابياً. كانت مجموعتهم الصغيرة تقابل بالترحيب، بسبب إحاطتها بمزيج من المخبرين والشرطة على الجانب الآخر من الطريق. ومن ثم، التقيت بهم في وقت لاحق خلال عودتي من المسيرة، بعد ظهيرة مثيرة للقلق.

تمت مهاجمة التجمع اليساري الذي كنت أحاول زيارته من قبل الشرطة الخاصة، بطريقة همجية؛ كانوا محاصرين وتم استهدافهم للتوقف عن الهتاف وطي لافتاتهم. حدث هذا في وقت كان اليسار يتعرض فيه للقمع على الصعيد الوطني، كما كان يتم اعتقال أعضاء من منظمات حقوق الإنسان والنقابات.

كانت هناك مجموعة من شباب ٢٠ شباط/فبراير، الذين كنت أعمل معهم على تحضير الياфطات، والذين كنت في طريقي للقائهم (لم أتمكن من الوصول إليهم في الوقت المحدد لأن سيارات أجرة المدينة كانت مضرية أيضاً)، ولكن اتضح فيما بعد أنه تم فض اعتصامهم بالهراوات، وبعض الناشطين كانوا يرففون أثناء هربهم. نظر لي أحدهم بغضب في عيني وهمس: «أين كنت؟ كنا نتعرض للضرب!»، موحياً بأنني قد تخلّيت عنهم. حاولت أن أقول إنني كنت عالقة مع اليساريين الآخرين الذين تعرضوا للضرب بدورهم، لكنهم كانوا قد رحلوا.

أثناء مروري في شارع باستور عائدة إلى وسط طنجة، متلهفة لإيجاد بعض النقابيين المستقلين الذين فقدتهم بسبب الفوضى، توقفت لالتقاط أنفاسي وشاهدت الجزء الأخير من المسيرة وهي تمر. وهناك كانت بقايا المسيرة، إن صح القول. مشيت مع البعض منهم، أدرش معهم عن المسيرة، واسأل ماذا كانوا يهتفون. كنت فضولية بشكل خاص إزاء تصميم المسيرة، حيث أن كانسيس الشوارع على بعد مسافة شارعين فعلوا شيئاً مدهلاً، عن طريق الخطأ، كما تسنى لي أن أعرف، بخيبة: عندما شجع منسق هذه المجموعة على «المضي قدماً، والهتاف أكثر»، كان هو قد ذهب للتحدث إلى شخص ما، فبدأ بعضهم بهتاف (الشعب يريد إسقاط النظام). وبعد

التهاتف الثالث أدرك المنسق ما كانوا يرددون فاقترب منهم، وهو يلوح بيديه «لا لا! مش هيداك! صافي، بركة». كان ذلك المشهد مضحكا، على الرغم من براءته الواضحة، لأن تلك كانت الصيحة الأكثر شهرة، والتي يعرفها كل شخص، في جميع أنحاء المنطقة. ولكن هذا التوقيت وهذا المكان بالتحديد جعلها تبدو كردة الفعل الأكثر معنى. قال لي أصدقائي الجدد أنهم كانوا يرددون فقط ما كان الآخرون يهتفون به. لم أتمكن من الصعود إلى الشارع أكثر من ذلك، وطلبت منهم مقابلتي في مقهى فرنسا، بعد انتهائهم. على الرغم من أنني تعلمت العام الماضي أن السود غير المغاربة بالكاد يجلسون في مقاهي وسط المدينة، ظننت أنهم، بعد يومهم الفخم في شوارع طنجة الرئيسية، سيستطيعون الانضمام لي دون أن يتعرضوا للمضايقة من عمال المقهى. التقيت بأخيل وسعيد وجورج، في وقت لاحق، حيث كانوا ما زالوا يرتدون قبعات اتحاد العمال الخاصة بهم. لقد أحبوا يوم العمال، «نعم! شيء جديد من أجل التغيير!». كان بعض عمال المقهى فضوليين، وقال لهم صديقي جمال، بفخر: «هم رفاقنا من النقابة». ولكن ذلك جعلهم أكثر حيرة على الرغم من أنهم لم يقولوا شيئا. لقد «تسامحوا» مع وجودهم لأننا كنا معهم. على كل حال، هم يعرفون تاريخهم الاستعماري جيدا. قال سعيد: «حسنا، الكثير منهم (البيض والأوروبيون) يأتون إلى بلداننا أيضا، ونحن نريد أيضا أن نزرعهم». هم لا يستجدون الرحمة، مثلا لما كتبه سفيناندان «نحن هنا لأنك كنت هناك»^٧.

في الأشهر التي تلت، عرفت عن محاولتين مختلفتين من أخيل وسعيد وجورج للعبور. المحاولة الأولى أحبطت بسبب الأمواج العاتية الشرقية من المحيط الأطلسي/منحنى طنجة على البحر المتوسط. في المحاولة الثانية، رفض المهربون أن يأخذوا أخيل معهم، لأنه أصبح على المسافرين شراء وارتداء سترات النجاة الخاصة بهم، كشرط مسبق للسفر، بسبب زيادة حالات الغرق. وهذا يعني الطلب من الأصدقاء أو العائلة المزيد من المال للاقتراض، وقيل كل شيء: محاولة العثور على عمل إضافي. يمكن على سبيل المثال أن يكون الشخص حملا في أكبر سوق في طنجة، كاساباراتا. على الرغم من أنه لا يتم الوثوق بهم، ويُدفع لهم أقل من الكثيرين، كما رأيت خلال زيارتي الخاصة إلى السوق، فهذا العمل البدني هو خيار أفضل من التسول، الذي يعرضهم لعنف الشرطة، والعنصرية الواضحة من المارة. ويفسر بعض هذا المنافسة مع المحليين العاطلين عن العمل والفقراء، وأولئك الذين يسعون لنفس الوظائف كعمال نظافة، وخدمات وحمالي حقائب. وتضطر النساء أحيانا لكسب قوتهن كعاملات جنس. لم تشكل اللياقة البدنية مشكلة لأخيل وسعيد وجورج، حيث كانوا لاعبي رجبى وكرة قدم محترفين. أظهروا بكل فخر لنا صورهم في ملابسهم وهم يلعبون مع فرقهم. تلقى جورج خبرا بأن يذهب لزيارة نادي الرجبى في مراكش، الذي بالفعل قدم له فرصة للعب في نهاية المطاف، ولكن بشكل سري. أرادوا الفوز بالمباريات، ولكن دون إعطائه وثائق عمل رسمية. جورج اكتفى بشكرهم. وبصرف النظر عن الظلم، مراكش بعيدة جدا عن أي من نقاط الخروج والعيش هناك، حيث لا تسمح المسافة بالمرونة اللازمة لترتيب العبور. والموقع الجغرافي لمدينة طنجة حاسم، سواء لسياسات التنسيق المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، أو لتطور العنصرية.

المغرب بمثابة ممر

الحدود البرية الوحيدة مع أوروبا في أفريقيا تمر عبر سبتة ومليلة المغربيتين، المعروفتين باسم الجيوب المحتملة الاسبانية، سبتة (قرب طنجة)، ومليلة (قرب الناظور). نحتاج أيضا إلى وضع هذه التغيرات في سياق أزمة الاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني المزيد من الخطابات المعادية للمهاجرين، حيث يتم دفعهم أكثر فأكثر للعودة إلى الحدود الأفريقية^٨. وتحاول أوروبا إبعاد المهاجرين عن حدودها، عن طريق التعاقد الباطني مع دول شمال أفريقيا للتحكم بالحدود والمواجهة. يمكنهم القيام بهذه المهمة القذرة من خلال إلقاء القبض والاعتقال والترحيل. أكد صيف عام ٢٠١٥ بشكل مؤلم هذا الوهم، حين قرر عدة آلاف من اللاجئين المضي قدماً في كل ركن من أركان الاتحاد الأوروبي. هناك ثنائية زائفة بين فكرة اللاجئين [السياسية] والمهاجرين (الاقتصادية)، في كل هذا. في حين أن هذا الرقص الدلالي يبيي الأكاديميين مشغولين جداً، لا معنى لذلك على أرض الواقع إلى حد كبير، وتستخدم كل المصطلحات لأن كل الدوافع تأتي معا، حتى لو كانت بعض الحكومات تعطي الأولوية للاجئين الحرب، في حين أن المهاجرين لأسباب اقتصادية هم لاجئو الرأسمالية وتبعية ما بعد الاستعمار. إن الأخبار السيئة تنتقل بسرعة، والأحداث المروعة في لامبيدوزا، حيث غرق العديد، في محاولة منهم العبور عبر أجزاء أخرى أكثر خطورة، ولكن أقل مراقبة في شمال أفريقيا. وكرد فعل على ذلك يتجنب البعض البحر الذي ابتلع الآلاف بالفعل. وقد قرر الاتحاد الأوروبي دعم إقامة المزيد من التحصينات، عوضاً عن صرف أموال لتعزيز عمليات الإنقاذ. وبالنسبة لكثيرين، هي سياسة «دعهم يغرقون».

لأنهم يعتمدون على الانترنت، فهم أفضل تنظيمًا وينسقون اجتماعياً بشكل أفضل، بحيث يجذبون المزيد من الدعم أيضاً. وقد نمت المنظمات المحلية. وتعمل مجموعة من المتطوعين الذين التقيت بهم في طنجة مع المهاجرين الأفارقة، من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية، وتركز بعض الجماعات على تحسين العلاقات بين المغاربة والمهاجرين، والبعض الآخر يعمل على حقوق الإنسان^٩. يترافق ذلك مع بعض التداعيات. ففي حزيران/يونيو عام ٢٠١٥، طردت قوات الأمن موظفي منظمة العفو الدولية (حيث تحتقرهم السلطات لتقاريرهم المطولة إزاء التعذيب في السجون، وتقاريرهم العرّضية عن الصحراء، وكانت تحقيقاتهم عن شرطة الحدود حادة بشكل واضح)، خلال أبحاثهم عن انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين.

أصبحت طنجة المدينة التجارية الثانية في المغرب، وتجذب الناس من الطبقة العاملة من وسط المغرب وشرقه وجنوبه أيضاً. وكل هذا نوع أيضاً الطابع العرقي، فمغاربة من ألوان مختلفة يتحدثون العديد من اللغات، بكل ما فيها من الصور النمطية ضد الأمازيغ، ضد السواسة، ضد الداخلية... وبما أن لا أحد يحتكر ذلك، فإنه يبقى كامناً إلى حد ما. خلال احتجاجات

٨ الأرقام المتحفظة تقدر دخول ٤٠ ألف شخص من غرب أفريقيا إلى المغرب، إلى جانب عدة آلاف قادمين من سوريا والكونغو، بحسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٩ References to the Shebaka, GADDEM, ASTICUDE, ECOWAS

جماهيرية مركزة على أساس طبقي، تتقاطع طنجة مع كل ما فيها من تنوع، كما فعلوا في ذلك اليوم الملحمي في بني مكادة عام ٢٠١١. ويجب أن تؤخذ هذه العوامل بعين الاعتبار إذا أردنا فهم التغيرات الديمغرافية والسياسية في طابع المدينة. في حين أن السواصة (السود من الجنوب) أو الريافة («البربر» من الشمال) كانوا «الأخر»، في العقود السابقة على الازدهار المناطقي، بات الـ«أفريكاونس» هم «الأخر» الحالي. وعلى الرغم من أنه لا يزال من الصعب تصويره بالنسبة للكثيرين، فإن الفئة التالية من المهاجرين التي قد تصير طنجوية يمكن أن تتكون من القادمين الجدد غير المغاربة. وطنجة مع الدار البيضاء والرباط، ربما هي المدن الوحيدة المناسبة للتحوّل بهذا الاتجاه. ويجري تأكيد هذا بالفعل، عبر عمليات التقنين وتصاريح الإقامة، وهي تجارب تعتبر فتحاً جديداً لأفريقيا والشرق الأوسط.

يمشي البعض ببطء لأنهم مرهقون ومفلسون، والطبقة العاملة في طنجة هي الأكبر، ويغلب عليها الطابع الدولي والاقتصاد غير الرسمي، وكل ذلك يعطي فرصة أفضل للعثور على عمل مؤقت يمكن أن يمول الجزء المتبقي من الرحلة. زورق مستأجر بـ ١٠٠٠ يورو لعبور جبل طارق أو ٥٠٠٠ يورو للتهريب عبر معابر السيارات، في هذه الأثناء يحتاج المرء إلى دفع الإيجار وتناول الطعام. وهكذا تصبح القرارات الاقتصادية هي العنصر الأكثر أهمية. وفي الوقت نفسه، سيحتاج الأطفال الصغار الذين وصلوا مع والديهم، أو المولودون عن طريق العلاقات التي حصلت حديثاً في المجتمعات المهاجرة، إلى التعليم والرعاية الصحية والسكن الملائم. ولفهم هذه التغيرات الهائلة، تحتاج العنصرية إلى أن تفهم من خلال ما يمكن استخلاصه من استطلاع أحوال ضاحية بوخالف الفقيرة.

الآلاف من النساء والأطفال والرجال من الكاميرون والكونغو والسنغال وتوغو وغينيا وجيبوتي ومالي وبنين وساحل العاج وبوركينا فاسو، وحتى الصومال، يأتون إلى المغرب، والعديد منهم يكمل طريقه نحو طنجة. يعيشون في أربع مناطق رئيسية في طنجة: بوخالف، بلاساتورو، ومسانا، وعدد قليل منهم في المدينة القديمة حول سوق براء. عام ٢٠١٣، نقشت أسماء توسان، وموسى، وسيدريك في ذاكرتي. كانوا قد سافروا عبر وسط أفريقيا وغربها وشمالها، في نهاية المطاف، للوصول إلى منطقة العبور الأخيرة قبل أوروبا، ولكنهم عادوا إلى منازلهم في توابيت. كان ترف الدفن في الوطن ممكناً، مع مساعدات مالية من الكنائس المحلية لإعداد الجثث، وإرسالها جواً إلى بلادهم. عرفت بعضهم عن قرب خلال السنوات الثلاث الماضية. وآخر مرة، خلال مسيرة يوم العمال للمطالبة بالأجر العادل، ولكن لأول مرة، خلال زيارة لتقديم التعازي إلى أصدقاء، وعائلة رجل ميت: مناسبات اجتماعاتنا لم يكن من الممكن أن تكون أكثر اختلافاً.

كان موت سيدريك واحداً من تلك الحالات غير المبلغ عنها في طنجة، وكنت أعرف ذلك عن كثب، فقط لأن بعض أصدقائي يعيشون في بوخالف، ولأنني كنت محظوظة بلقاء مجموعة من المهاجرين الأفارقة في مظاهرة من أجل حقوق الإنسان. إن اجتماعاتي

ومحادثاتي الأولية مع سالييف من الكامبيرون، ولميّنا من جمهورية الكونغو، خلال زيارتي لبوخالف، والاجتماع (غير العادي) في مقهى دافنشي، في شارع محمد الخامس، كل ذلك جعلني أعي أمرا جديداً.

أدت الوفاة المشبوهة إلى غليان ضاحية بوخالف. «جاء القنصل وقال لنا يجب أن نبقي هادئين حتى انتهاء التحقيق»، كما قال سالييف: «نحن الذين نعيش في الفقر بالمغرب لسنا من أولويات حكوماتنا». ولكن لماذا كان من الممكن أن تقتل وتقتل من العقاب، في المقام الأول، وليس مرة واحدة، بل مرتين، في نفس المكان، وليس فقط في طنجة ولكن في مدن أخرى أيضاً؟^{١١} محاولاتٍ للتوغل في هذا الموضوع مع الآخرين غالباً ما كانت تؤدي إلى خلافات. بدأت معرفة المزيد عن الجوانب الاجتماعية للسود في المجال العام والخاص. ما صدمني أن هذه الجرائم لا تُذكر في وسائل الإعلام الرئيسية، بل فقط عبر تقرير نشر على موقع طنجة ٢٤ الإلكتروني، بطريقة مضخمة، في حين لا يُبدل أي اهتمام لمقابلة أصدقاء سيدريك أو عائلته.

ربما، لو شعرت الشرطة بعبء مسؤوليتها، لم يكن سيدريك ليقتل. هذا ما فكرتُ به وأنا أشاهد أشرطة فيديو موته، أثناء زيارتي لمنزله. كان ملقى على بطنه على الرصيف، أمام مدخل الشقة، ورأسه يفرق في بركة من الدماء. لم يصدق أحد قصة انزلاقه وسقوطه عن السطح. الحقيقة التي تقول إن الشرطة طاردته، وكانت معه على السطح، تلمح إلى أنه قد تم دفعه. أعقبت تلك الجريمة مظاهرة غاضبة. حصل شيء ما، وكان «الحادث» الثالث المميت.

على الفور خرج المئات من الناس، وكانت بوخالف على وشك الانفجار. طاردوا سيارة الإسعاف التي تريد أخذ الجثة، لكن تأخروا قليلاً: أرادوا لطنجة أن تعرف ما حدث، قبل أن تكون هناك محاولة أخرى للتغطية. لذلك قرروا التظاهر. اللقطات قوية على وجه التحديد، لأن المتظاهرين لم يكونوا حائفين من الشرطة، وهم يعرفون أن الكثيرين يكرهونهم على أي حال: «أخذنا الجثة وبدأنا السير في بوخالف. وكانوا قد اقتلعوا باباً من مبنى، ووضعوا سيدريك عليه ملفوفاً ببطانية - صرخوا «الشرطة، قاتلة!». وساروا مسافات طويلة، هاتفين، متوقفين للحظات، متبادلين الباب المحمل بالجثة الثقيلة، واستمروا بالهتاف. عرقلت خطوط الشرطة مسيرتهم عدة مرات لكنهم اخترقوها؛ وفي نهاية المطاف، منعهم الشرطة من الوصول لمدينة (المدينة القديمة). انتظرتهم الشرطة على دوار مسنانا. وقد استمرت الاشتباكات لعدة ساعات، وقرروا التراجع، وكانت أعدادهم غير متناسبة مع شرطة مكافحة الشغب، المجهزة بالأسلحة، ولم يكن بإمكانهم الاعتماد على المغاربة للحصول على الدعم. في الواقع، بدأت مجموعة من المارة بإلقاء الحجارة على المتظاهرين. في هذه اللحظة، انضم البعض

١١ بحسب تقريرين صادرين عن هيومان رايتس ووتش، وفضائية العربية.

لمسيرة المهاجرين لفترة وجيزة، قبل أن يخسروا المعركة. العديد من الناشطين المغاربة الذين قابلتهم في الفترة نفسها، اشتبهوا بأن المخزن حشد بلطجية لمواجهة المهاجرين، وقد انضم بعض هؤلاء الناشطين إلى مسيرة المهاجرين، وأشاروا أيضاً إلى أنهم حاولوا إبعاد الشرطة عبثاً.

عديدة هي أشرطة الفيديو التي التقطتها كاميرات الهواتف المحمولة والـ Ipad، والتي ينقل فيها الصراخ والهلع حزناً هائلاً وخسارة ومأساة. وقد تم تصوير ذلك فور وقوع الجريمة، لدرجة أنني رأيت الدم يتسرب من أذنيه، بعد أن تحطمت جثته من على سطح المبنى، الذي تعلوه أربعة طوابق. تقلبت معدتي عندما بحثت عن مكان وقوع الحادث، وتتبع بقعة غامضة حمراء اللون، لكن واضحة: «هذا هو المكان الذي اصطدم به رأسه»، أوضح صديقه لي. كنا نظن أن الوضع في بوخالف سيء، ولكنني صدمت بشدة إزاء حالة أولئك الذين يعيشون في الغابة، على بعد ميل إلى الشمال، في ظروف شديدة الصعوبة. يقضون الليالي تحت الأشجار، أو أمام جدران الطرق الجانبية القديمة، مقرضين تحت خيام البلاستيك، يأكلون من الطعام المرمي، يعدونه ويطهونه على الخشب وأوراق الشجر.

في بوخالف، تتجمع الأسر من بلد واحد أو من بلدان مجاورة، في مكان واحد. وهذا يعني في كثير من الأحيان شقة من غرفتي نوم يتشاركها ٥ أو ٦ أشخاص. بعد أن زرت منزل توسان السنغالي، قضيت بعض الوقت في منزل سيدريك الكاميروني. وكان واضحاً أن العديد من الرجال والنساء والأطفال يعانون عدم حملهم لوثائق تثبت هويتهم؛ الملل. لا يسمح لهم بالعمل، ولا للذهاب إلى المدرسة أو للروضة. وإذا كنت فقيراً ومنبوذاً، هناك فرصة ضئيلة لتمضية أوقات الفراغ حول المدينة، وشواطئها الجميلة والحدائق، ومدينا الساحرة. يشاهدون التلفزيون وينتظرون الفرصة «للعبور».

أتذكر أن المحادثات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لم تكن تهادياً. شقيقة سيدريك البيولوجية (وصديقتها) - ميشيل - بالكاد تحدثت؛ كان الآخرون محدقين في شيء ما على الأرض، مقطعين حوارهم، عندما يذكر أحدهم تفصيلاً معيناً عن سيدريك. أسألتي فتحت جروحهم، في نفس الوقت كانت لحظات الصمت في بعض الأحيان، شهادة عن الألم المشترك، تشكل فراغاً غير مرئي. ما عدا عائشة، التي كانت شديدة الغضب. في منتصف حديثها، أشارت إلى الباب، وقالت بمرارة: «ما هو هذا السلوك المجنون من الشرطة، أن تأتي إلى هنا وتركل بابنا؟» «هم حيوانات». الإذلال أعمق بالنسبة لها، لأنها جاءت إلى المغرب بتأشيرة سفر عبر مطار الدار البيضاء، حتى أن عائلتها ترسل لها المال للمساعدة في دفع الإيجار. وقالت إنها أصبحت غير قانونية، لأن تأشيرتها انتهت قبل أن تتمكن من العثور على وظيفة، وأنها لن تجد وظيفة بسبب قانون «المغاربة أولاً» العنصري. لم تكن كتومة، ولقد قالت، معبرة عن اشمئزازها: «إنهم [المغاربة] يشبهون بعضهم». لا يمكن للمرء أن يلومها. رأيت أشخاصاً يحملون صوراً كبيرة للملك، مردين

هتافات مؤيدة له . بقمع من هم «تحتهم»، يمكن للفقراء أن ينسوا مؤقتاً حياتهم المعقدة، ويشعروا بالقليل من الفوقية. مأساتهم هي أنهم ببإدق ترمى جانبا، ما إن تصبح غير مفيدة.

في حين أن الجيرة قد تزيد من وقود كراهية الأجنب، من المهم تذكُر أن تقاسم الفضاء في جزء مقيد من الحياة الحضرية، مثل بوخالف، قد يحفز التضامن أيضا. قوات المخزن لها مصلحة في كراهيتهم المتبادلة. مع الغضب المتزايد على تخفيض الأجور والخصخصة، آخر شيء تريده الدولة هو موجة أخرى من الاحتجاجات، وخاصة موجة تلتحم فيها المشاعر المعادية للشرطة في الشمال التآثر بالفعل. العديد من الناشطين الذين أُجريت معهم مقابلاتي وعملي الميداني يدعمون المهاجرين الأفارقة، كنشطاء تقدميين، ولكن أيضا لأنهم سكان حديثون في طنجة. ومن المفارقة، أن التشققات المحتملة في الأفكار المحبطة عن «نحن وهم» قد تكمن في العنصرية المحلية المتكررة، والشوفينية الإقليمية المقسمة، التي يكرها أيضا العديد من النازحين الداخليين. كانت مؤثرة مشاهدتهم في اعتصام العاشر من كانون الأول/ديسمبر السنوي، في ساحة الأمم، محتجين ومطالبين باحترام حقوق الإنسان، موطين علاقاتهم مع الناشطين المحليين من طنجة.

علينا ألا نفسر كل ما سلف بجملة «المغاربة كلهم عنصريون»، بكل بساطة، ولكن قبل كل شيء، فإن التغيير يأتي من الداخل. الادعاءات أن سكان شمال أفريقيا هم قساة بطبيعتهم تسمح أيضا للآخرين بالتشكيك في النقد الشرعي لرهاب الإسلام، الذي يواجه الشمال-أفريقيون في أوروبا. وأكثر من أي أمر آخر، يساعد هذا التسطيح الانتهازي في تبرئة العنصرية المأسسة والاستعمارية، التي تسببت بالهجرة، في المقام الأول.

علمني العديد من النشطاء الذين عرفتهم في السنوات الثلاث الماضية، من خلال بحثي حول تطور حركة ٢٠ شباط/فبراير، أمرا هاما عن الاساءة للمهاجرين: ماذا تتوقع من بلد يسيء للكل، وما يزال يسيء بشكل كبير لمواطنيه؟ يعني هذا أن النضال من أجل العدالة والديمقراطية يجب أن يكون مرتبطا بحملات مكافحة العنصرية؛ وتقاطع هذه الشبكات، لأنها تتعرض لعنف الشرطة الموجه ضد النشطاء السياسيين والفقراء: هم محكومون معا. قبل كل شيء، من بين العديد من المهاجرين الباحثين عن حياة أفضل، وبين العديد من الجثث المجهولة الهوية في قاع البحر، مغاربة أيضا - فإن أسماك القرش لا تميز. وبين العديد من الأشخاص الذين يعانون الإسلاموفوبيا، وتأثير تنامي الأحزاب اليمينية، أعمام وعمات وأبناء وعمومة وأبناء وبنات مغاربة. وكما لا تقبل بما يحصل ضد المهاجرين لدينا في أوروبا، فإننا لن نتسامح مع ذلك في المغرب. إن خيار الهجرة لحياة أفضل ربما يكون أكثر إيلاما للقلب في المغرب، لأنه يمكنك رؤية بر أوروبا الرئيسي، يبدو قريبا، كرمية حجر تقريبا. والمنطق العنصري للحدود الاستعمارية والتبعية الرأسمالية، هو أن الأوروبي يستطيع البقاء بدون وثائق، شريطة الدخول والخروج لتجديد التأشيرة السياحية، التي تعطى له بسرور. ولكن حتى مع إقامة أسوار حادة كالشفرات، سوف تستمر تدفقات الهجرة. البعض لا يتمكن من العبور ويبقى في الخلف، ويقرر أن يبدأ حياة جديدة في ما بدا له على أنه

مجرد مرور. والأحداث الأخيرة تحثنا على بناء حملات أقوى لمناهضة العنصرية، كجزء من الحركات الاحتجاجية، ورفع الوعي حول تكتيكات الـ "فرق تسد" الكلاسيكية المسيطرة على "الأخريين" السابقين [المحليين]. في تموز/يوليو ٢٠١٥، وبعد أيام قليلة من مغادرتي، سُجل هجومٌ مدبر على المهاجرين السود في بوخالف، وأفيد عن مقتل أحدهم. ألقى القبض على كثيرين، وبعضهم جرى ترحيله. بوخالف انفجرت مرة أخرى. مناخ الكراهية والتوتر في الأحياء المختلطة يتزايد، ولكن كذلك الجهود المشتركة. نأمل أنه ليس من الصعب بناء الجسور، لأنه إذا كان هناك شيء واحد يوحدهم، فهو الحقد على قوات الشرطة والأمن.

اقتباس ختامي:

كلامي قد لا يرضي البعض منكم،

أو معظمكم

أو، كلكم

أعرف!

ولكن سأقولها

لأنني أرفض أن أكون مثل الأغنام

نحن مجتمع، نرفض الاعتراف

نعشش في التخلف

نحن مجتمع يصرخ بكل وقاحة

مدعيًا التمايز

نحن مجتمع يتماذى في الغطرسة، في فراغ

ويدعي الثقافة

الويل لي، شيء مقرف!

نحتضن التنوع كقناع فقط

اختلاف الألوان يضرنا

اختلاف الأشكال يضرنا

اختلاف الأفكار يضرنا

اختلاف الدين يضرنا

حتى اختلاف الجندر يضرنا

وهكذا، نحاول قتل تنوعنا

وأصبحنا سمًا قاتلاً بعضنا لبعض

نحن مجتمع أشد سخافة من الأحمق

نعم، نحن مجتمع أشد سخافة من الأحمق

ليبيا، نهياً للفوضى المسلحة



«ليبيا» بين الماضي الحزين والمستقبل المجهول

علي صبرا - المنتدى الاشتراكي

بعد الانقلاب العسكري على الملكية، الذي جرى في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٦٩ وخلع الملك «محمد ادريس السنوسي»، ومن ثم قيام الجمهورية الليبية برئاسة معمر القذافي، دخلت البلاد في مرحلة جديدة، عنوانها الأساسي المزيد من الصراعات الداخلية والخارجية.

مشاكل داخلية:

في العام ١٩٧٣، تم اعلان الثورة الثقافية لتطهير البلاد من «اعداء الثورة» والحزبيين والتحرر من كل القيود القانونية، وعلان الثورة الشعبية والقانونية، بالغاء العديد من الوظائف السياسية والادارية، والابقاء على القاب رئيس الدولة ورئاسة الاركان. اما المعارضون على هذه الاطروحات من المثقفين والكتاب والاعلاميين، فكان نصيبهم السجن. وفي العام ١٩٧٥ انتخب طلاب جامعة بنغازي ممثلهم في الرابطة، وهي مستقلة عن اتحاد الطلبة الحكومي، وعليه قام النظام بحل الاتحاد العام لطلبة ليبيا، كما الرابطة، «لأن القذافي لا يؤمن بوجود مؤسسات طلابية مستقلة، ولا سيما بعد الصدام الذي حصل بين طلبة جامعة بنغازي من جهة وقوى الثورة وعناصر الامن». من جهة ثانية، وفي بداية عام ١٩٧٦، عمت الاحتجاجات كليات طرابلس، وبعض المدارس والمعاهد، وقامت مسيرات تأييد بإيعاز من السلطات الليبية، عمادها من تم وصفهم بـ «قوى الثورة»، الذين ابدوا استعدادا للمواجهة المسلحة.

كما تم اعتقال قيادات في الحركة الطلابية، ليتم اعدام اثنين من قياداتها شنقاً، في ٧ نيسان/أبريل من العام ١٩٧٧، وقد توعد «القذافي» بتصفية هذا الحراك بقوة السلاح.

وفي العام نفسه اعلن هذا الاخير عن قيام «سلطة الشعب»، مستنداً الى النظرية العالمية الثالثة (وهي طريقة الحكم الثالثة، بنظره، بعد الماركسية والرأسمالية).

ثم أَلَفَّ «الكتاب الأخضر» لشرح مندرجاتها، معتمداً على مبدأ اللجان الشعبية، باعتبار ان المؤتمر الشعبي العام يعد أعلى سلطة تشريعية في الدولة، ويقوم بسن القوانين والتشريعات، ويتكون من ممثلي عامة الشعب.

وفي آذار /مارس من العام ١٩٧٩، تم انشاء «اللجان الثورية»، لحث الجماهير على المشاركة في اجتماع المؤتمرات الشعبية، لاكتشاف الافراد والجماعات «المضادة للثورة». وقد اعتبر «القذافي» انه ليس حاكماً، ولا يملك اي منصب، إنما هو قائد وزعيم، لذا فالشعب يحكم نفسه بنفسه. من هنا جاءت تسمية «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية». وشهدت نهاية السبعينيات ومنتصف الثمانينيات اعدامات جماعية راح ضحيتها العديد من طلبة الجامعات والمثقفين واصحاب الفكر السياسي المناهض لفكر «القذافي»، واعدموا في الساحات والبيادين والجامعات.

وفي حزيران/يونيو عام ١٩٩٦، تمكن عدد كبير من السجناء واغلبهم من الاسلاميين من السيطرة على جزء من سجن «ابو سليم»، بعد قيامهم بطرد الحرس منه (لا يخضع لوزارة العدل بل للأمن الداخلي)، فقامت القوى الأمنية باقتحام السجن والقبض على مئات المتمردين وتصفيتهم جماعياً، وقد قارب عددهم ١٢٠٠ سجين.

وفي العام نفسه، في احدى مباريات كرة القدم بين النادي الاتحادي والنادي الاهلي الطرابلسي، وبعد فوز الاخير بالمباراة، قام مشجعو الاهلي بالهتاف لناديهم، ولما كان الساعدي القذافي، ابن معمر القذافي، حاضراً المباراة في منصة الشرف، ولأنه عضو في النادي الاتحادي، فقد أمر قوات الأمن بإطلاق النار على المشجعين، فوقعت مجزرة راح ضحيتها ٢٠ من مناصري الاهلي، ما أدى الى تجميد نشاط كرة القدم في ليبيا لمدة ثلاث سنوات كاملة.

اما في العام ٢٠٠٨، فقد قام نجل معمر، سيف الاسلام القذافي، بمحاصرة مدينة «يفرن»، من ثم مهاجمتها، وهي تعد من أهم مدن «امازيغ ليبيا»، وذلك على خلفية مطالبتهم بحقوقهم الثقافية، كما هدد «القذافي» بقصفها بالطائرات.

المشاكل الخارجية:

تونس: في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٧٤، قام القذافي بزيارة مدينة جربة التونسية لعقد وحدة بين البلدين مع الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة، هذه الوحدة التي لم تستمر سوى ٤٨ ساعة، طلب خلالها القذافي تعيين «زين العابدين بن علي» وزيراً للداخلية، وهو ضابط امني في تونس. وكانت العلاقات قد تأزمت في عهد «بورقيبة»، بين استنفارات عسكرية على الحدود، وطرد العمالة التونسية من ليبيا... ولكنها استقرت بعد سيطرة «بن علي» على السلطة من خلال انقلاب عسكري ضد «بورقيبة» وذلك في ١٩٨٧/١١/٧.

مصر: في السبعينيات، وعلى أثر التقارب الدبلوماسي بين مصر واسرائيل، وبعد تزايد التوترات بين مصر وليبيا، وفي حزيران/يونيو من عام ١٩٧٧، امر «القذافي» العمال المصريين الذي يعملون في ليبيا (ما يقارب ٢٠٠ ألف) بمغادرة البلاد، خلال مدة وجيزة وإلا واجهوا الاعتقال.

كما قامت الحكومة الليبية في الشهر نفسه بالإيعاز للآلاف من المتظاهرين الليبيين بالقيام بمسيرة نحو مدينة «القاهرة» بغية كسر الحدود.

وعند إيقاف سلطات الحدود المصرية لهذه المسيرة، اطلقت وحدات مدفعية ليبية قذائفها على مدينة «السلوم» الحدودية المصرية، ما أدى بعدها الى مواجهات بين القوات المتواجدة على الحدود بين البلدين تطورت الى هجمات برية وجوية بين الجانبين، خاصة ان القوات الجوية المصرية قامت بهجمات عدة على قواعد عسكرية داخل «ليبيا». وقد خلصت هذه المعارك التي دامت اربعة ايام إلى مئات القتلى، ثم توقفت في ٢٥ تموز/يوليو بوساطة من الرئيس الجزائري الأسبق، هواري بومدين، ومن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السابق، «ياسر عرفات».

تشاد ١٩٧٨ - ١٩٨٧ : حفلت هذه السنوات بتدخلات ليبية عسكرية مباشرة على خلفية الحرب التشادية، التي امتدت الى شمال تشاد عام ١٩٧٨، وقد دعم «القذافي» أحد طرفيها بالمال والسلاح والمقاتلين، طمعاً في ضم قطاع «اوزو» الواقع في اقصى شمال «تشاد»، مدعياً انه جزء لا يتجزأ من «ليبيا»، متذرعاً بالاتفاقية الفرنسية - الايطالية عام ١٩٣٥، عندما كانت فرنسا تحتل «تشاد»، وايطاليا تحتل ليبيا. وهذه النزاعات

ليست وليدة الساعة بل تعود الى اوائل الخمسينيات، لأن ليبيا تدّعي أن سكان قطاع «اوزو» يدينون بالولاء «للسنوسية». وفي النهاية انهزمت القوات الليبية، بعد اسر الكثير من جنودها، وبعدها تم رفع قضية قطاع «اوزو» الى المحكمة الدولية، التي اصدرت قرارها في شباط/فبراير ١٩٩٤ لصالح «تشاد»، من دون ان ننسى الموقف المخزي والمثير للاشمئزاز، المتمثل بإرسال مقاتلين من لبنان.. (الحزب الشيوعي اللبناني + الحزب التقدمي الاشتراكي) للمشاركة في القتال الى جانب نظام «معمر القذافي».

قضية «لوكربي»: في ٢١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٨، اتُّهمت ليبيا بحادث الانفجار الذي وقع على متن طائرة «بوينغ ٧٤٧» التابعة لشركة PANAM أثناء تحليقها فوق قرية «لوكربي» في اسكتلندا، ما ادى الى تحطيمها ومقتل جميع ركابها.

وقد فرضت على ليبيا عقوبات قاسية، وخصوصاً، عبر القرار الصادر عن مجلس الامن رقم ٧٤٨، في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢، المهدد بفرض حظر الطيران، منها واليها. وبناء على طلبها، في عام ١٩٩٨، وافقت على محاكمة اثنين من مواطنيها في هولندا، وبموافقة بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية على هذا الامر، تم رفع العقوبات، وانتهت هذه المحاكمة الى إدانة احد مواطنيها (عبد الباسط المقرمي) وتبرئة الآخر (الأمين فحيمة). وبعد تحسن العلاقات بين ليبيا والغرب، قامت الأولى بدفع تعويضات بقيمة ٢,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، كما الغت برنامجها النووي، واهدت معداته الى الولايات المتحدة الاميركية .

الاسباب الممهدة للانتفاضة : لا شك في ان اندلاع الثورة التونسية في ١٨ كانون الاول /ديسمبر ٢٠١٠، ومن ثم إطاحة زين العابدين بن علي، في ١٤/١/٢٠١١، كما اندلاع الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ وسقوط مبارك في ١١/٢/٢٠١١، قد شكلا حافزا مهما لدى الشعب الليبي، الذي عانى لعدة عقود من نظام ديكتاتوري واستبدادي قام على قمع الحريات بكل أشكالها، الثقافية والاجتماعية والاعلامية، كما على قمع معارضييه السياسيين وزجهم في السجون، اضافة الى قتلهم وتعذيبهم ومطاردتهم خارج ليبيا، باعتبارهم «كلاباً ضالة». كما غذى النظام الليبي النزعات المنطقية والجهوية والقبلية، وعمل على استثمارها من اجل ديمومته، فضلاً عن الفساد الاداري والاقتصادي. كما قام «القذافي» وإفراد اسرته وحاشيته بنهب ثروات البلاد، ما أبقى الشعب الليبي في حالة عوز وفقر وأمية، خاصة ان الاقتصاد الليبي قائم بشكل اساسي على تصدير النفط، المقدر بحوالي ١,٦ مليون برميل يومياً، مع مداخيل تقدر بعشرات

المليارات من الدولارات سنوياً، ومع احتياطي نقدي بحوالى ١٠٠ مليار دولار، ومعدل بطالة بحدود ١٥٪، في بلد يبلغ تعداد سكانه ما يقارب ٦,٥ ملايين نسمة.

في ١٤ شباط / فبراير ٢٠١١ اجتمعت شخصيات مستقلة وقوى سياسية وهيئات حقوقية في الخارج، واصدرت بياناً موحداً طالبت فيه الزعيم الليبي «معمر القذافي» بالتخلي عن الرئاسة، ونقل نظام الحكم بشكل سلمي، بانتظار تحوله الى نظام ديموقراطي. واثر خروج متظاهرين في مدينة «بنغازي» غاليبتهم من اهالي ضحايا سجن «ابو سليم» - الذين كانوا على موعد كل يوم سبت منذ عام ٢٠٠٩، مع وقفة احتجاجية، للمطالبة بكشف مكان دفن الجثث ومحاكمة المسؤولين عن هذه القضية - ومن ثم اعتقال محامي الأهالي (فتحي تربل)، خرج الآلاف للتظاهر مساء، مطالبين بإسقاط النظام وإسقاط «القذافي» شخصياً، وامتدت هذه المظاهرات الى بعض المدن في الغرب، وايضاً الى مدينة «البيضاء»، فتمت مواجهتها من قبل القوى الامنية بإطلاق الرصاص الحي، ما أسفر عن سقوط ضحايا عدة.

و في ١٧ شباط / فبراير، عمت المسيرات الشعبية، على شكل انتفاضة سلمية، بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية، خاصة مدينة «بنغازي»، فتم قصف المتظاهرين بالأسلحة الثقيلة ومضادات الطائرات، ما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا، و من ثم تطورت الأمور في كل انحاء البلاد. وفي أقل من اسبوع، حدثت مواجهات مسلحة بين القوات الحكومية المستعينة بمرتزقة اجانب، من جهة، والمحتجين، من جهة ثانية، الذين سيطروا على عدد من مخازن الاسلحة. ثم حدثت انشقاكات كثيرة داخل القوات المسلحة، واعلن المنشقون انضمامهم إلى الثورة، كما اعلنت قبائل كبرى الامر نفسه، كقبائل «ورفلة» و«ترهونة» (ينتمي اليها معظم جنود الجيش)، فضلاً عن قبيلة «الزوي»، في مناطق حقول النفط بالجنوب، التي اعلنت انها ستوقف ضخ النفط خلال ٢٤ ساعة إن لم تتوقف اعمال القمع ضد المنتفضين.

وقد حصلت انشقاكات على المستوى الدبلوماسي، إذ اعلن مندوب « ليبيا » لدى الجامعة العربية استقالته من منصبه، كما اعلن عدد من سفراء « ليبيا » في بريطانيا، وبولندا، والصين، والهند، واندونيسيا، وبنغلادش، استقالتهم دفعة واحدة، وانشق وزير العدل وشؤون الهجرة والمغتربين (مصطفى عبد الجليل وعلي الريشي)، واعلنا استقالتهما. اما مجلس الامن الدولي فقد اصدر القرار رقم ١٩٧٠، وفرض عقوبات على نظام « القذافي»، وقياداته، وأسرتة، وادان بشدة قمع الاحتجاجات.

وبعد ان أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي، اعلنوا قيام الجمهورية الليبية، بقيادة المجلس الوطني الانتقالي الليبي (تأسس في ٢٧ شباط / فيراير ٢٠١١)، الذي لاقى تأييداً في غرب البلاد، وانتقلت المواجهات العسكرية لتعم مختلف الاراضي الليبية، ثم أعلن عن تشكيل جيش التحرير الوطني المؤلف من عناصر منشقة عن القوات المسلحة، بالإضافة إلى منتفضين، وقبائل مناهضة للقذافي . وذلك بمقابل قوات مسلحة ليبية تتألف من قوات شبه عسكرية، وقبائل موالية للقذافي ومرتزقة اجانب. كما نال المجلس الوطني الانتقالي اعترافاً من قبل ١٠٥ دول، والامم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الاوروبي والاتحاد الافريقي .

وعليه، سارت مظاهرات مؤيدة للنظام في مدن بنغازي وسرت وسبها والعاصمة طرابلس، واعلن القذافي بدء الهجوم على بنغازي في ١٩ آذار/مارس لاستعادتها الى حضن السلطة، ما دعا مجلس الامن الدولي لاصدار القرار رقم ١٩٧٢، مؤيداً الحظر الجوي على «ليبيا». ثم بدأت الغارات الجوية من قبل قوات التحالف الدولي، وخاصة الفرنسية والاميركية، ما أفشل الهجوم على «بنغازي». واستمر القتال في معظم الاراضي الليبية لحين مقتل القذافي في سرت في ٢٠ ت١ / اكتوبر ٢٠١١، بعد فراره من مدينة «طرابلس» في وقت سابق. ثم بدأت حقبة جديدة تمثلت باختيار «عبد الرحيم الكيب» رئيساً للحكومة الانتقالية، في اقتراع جرى في المجلس الوطني الانتقالي، تلاه بعدها في رئاسة الحكومة «علي زيدان». ثم صوت الليبيون في أول انتخابات بريطانية منذ نهاية حكم «القذافي»، لانتخاب المؤتمر الوطني العام (وهو سلطة تشريعية من ٢٠٠ عضو).

وكان المؤتمر قد تسلم السلطة رسمياً من المجلس الانتقالي بُعيد انتخابه، ومن مهامه تشكيل حكومة مؤقتة، حيث يقوم المجلس المذكور بتعيين رئيس للوزراء ويقوم الاخير باقتراح اسماء حكومته، على ان يحظوا جميعا بثقة المؤتمر العام قبل مباشرة اعمالهم، واختيار هيئة تأسيسية لصياغة دستور «ليبيا» الجديد ،على ان تنتهي مهامه في ٢٠١٤ . ولكن الاوضاع الامنية والسياسية لم تستقر في «ليبيا»، حيث بقيت الميليشيات المسلحة هي من يسيطر فعليا على الارض.

ففي عام ٢٠١٤ اطلق اللواء «خليفة حفتر» (وهو ضابط ليبي منشق عاد الى ليبيا مع انطلاق الثورة) هجوماً برياً وجوياً في بنغازي تحت مُسمى (عملية الكرامة)، لاستهداف الميليشيات المسلحة الاسلامية المتواجدة داخل المدينة. وقد تبع ذلك ما

قامت به ميليشيات اسلامية مسلحة عُرفت باسم «فجر ليبيا»، وضمت جماعات من مناطق الغرب الليبي، ابرزها مدن (مصراة - غريان - زليتن)، من هجوم على مدينة «طرابلس»، بهدف السيطرة على المدينة وبالتحديد مطارها.

وفي ٢٥ حزيران / يونيو ٢٠١٤، تم انتخاب مجلس النواب الليبي، خلفاً للمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته، على أن يكون مقره مدينة بنغازي، وتم اختيار مدينة «طبرق» التي تنعم بهدوء نسبي لعقد جلساته، لأن مدينتي بنغازي وطرابلس تشهدان انغلاقاً أمنياً غير مسبوق. وهذا الخيار عارضته معظم الاطراف الاسلامية، كمجلس شورى ثوار بنغازي، وحزب العدالة والبناء التابع لجماعة الاخوان المسلمين في ليبيا، على خلفية نتائج الانتخابات البرلمانية التي خسرها تيار جماعة الاخوان المسلمين في ليبيا، حيث لم يحصل إلا على ٢٣ مقعداً من اصل ١٨٨ (هنالك ١٢ لم يتم انتخابهم، بسبب الأوضاع الأمنية). وقد استغل التيار قرار انعقاد المجلس في مدينة «طبرق» كون مدينة «بنغازي» هي المقر الرسمي لمجلس النواب، متسلحاً بحكم المحكمة العليا القاضي بحل المجلس، رغم انه نال اعترافاً عربياً ودولياً واسعاً بعملية الانتقال الديموقراطي، ما ادخل البلاد في حرب أهلية ثانية. وعلية، فإن الكتل السياسية التي خسرت انتخابات ٢٠١٤، تحت مُسمى «فجر ليبيا»، اطلقت المؤتمر الوطني العام الجديد، مُدعية انه الاستمرار الشرعي للمؤتمر الوطني العام، المنتهية ولايته، والمنتخب في ٢٠١٢، رغم مغادرة غالبية اعضاء المؤتمر القديم.

وهذا المؤتمر الجديد يهيمن عليه حزب العدالة والبناء وجماعات اخرى متحالفة معه، ما أوجد حالة غاية في التعقيد: حكومة يرأسها «عبد الله الثني» مُعترف بها دولياً، ومستمدة شرعيتها من برلمان «طبرق»، الذي يرأسه «عقيلة صالح مسلم»، مقابل حكومة الانقاذ الوطني الاسلامية (حكومة طرابلس) غير المعترف بها دولياً، ويرأسها عبد الله الغويّل، وتستمد شرعيتها من المؤتمر الوطني الجديد، الذي اعلن بأنه هو (البرلمان الوطني)، ويرأسه «نوري ابو سهمين».

وبعد النتائج التي أفرزتها الانتخابات النيابية الأخيرة في عام ٢٠١٤، وما صاحبها من انقسام سياسي ومعارك عسكرية بين الأطراف الليبية المختلفة، تم في «المغرب»، بتاريخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، توقيع اتفاق (الصخيرات) برعاية الامم المتحدة، وقد بدأت العمل به معظم القوى الموافقة عليه في ١٦ نيسان/ابريل ٢٠١٦، بإشراف المبعوث الاممي الالمانى «مارتن كوبلر»، خلفاً للاسباني «برنارد نيوليون»، الذي حاول جمع هذه الأطراف الى طاولة الحوار، من دون نتيجة تذكر. وقد أنشأ الاتفاق ما يلي:

المجلس الاعلى للدولة: هو مؤسسة تنفيذية وهيئة استشارية تأسست في «ليبيا» بعد الاتفاق، وهو اعلى مجلس استشاري للدولة، ومن مهامه ابداء الرأي الاستشاري والاقتراحات اللازمة المتعلقة بحكومة الوفاق الوطني، فيما يخص ابرام الاتفاقيات الدولية والانضمام اليها، ويجوز له تشكيل لجان مختصة من بين أعضائه، وذلك في سبيل اداء مهامه. أما مقره الرئيسي ففي العاصمة «طرابلس»، ويحق له الاجتماع في أي مدينة أخرى.

المجلس الرئاسي: من مهامه القيام برئاسة الدولة وقيادة الجيش والقوات المسلحة، ويرأسه في نفس الوقت فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق الوطني، التي تشكلت بموجب هذا الاتفاق.

وهذه الحكومة اتت بعد عامين من الاقتتال (تُدار من قاعدة طرابلس البحرية)، ومن ثم نالت اعترافاً خارجياً من دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول العربية، على أنها الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا.

كما نالت تأييد معظم المؤسسات الهامة في ليبيا (المؤسسة الوطنية للنفط - البنك المركزي)، اضافة الى بعض المدن الساحلية الأساسية، لكنها بالمقابل واجهت عقبات وصعوبات داخلية، فلم تتل اعتراف حكومة «طبرق». أما حكومة الانقاذ الوطني الاسلامية (حكومة طرابلس) فقد اعلنت بداية مغادرة السلطة نهائياً، بذريعة تجنب العنف وسفك الدماء، ثم عادت عن قرارها فيما بعد، مُعتبرة حكومة «السراج» غير شرعية.

اما اللواء «خليفة حفتر» المعين قائداً للجيش في ٢٠١٥، من قبل مجلس النواب في «طبرق»، فقد اعلن معارضته لحكومة «السراج».

وفي ١٢ آيار / مايو ٢٠١٦ انطلقت عملية «البنيان المرصوص» بقيادة حكومة الوفاق الوطني لدحر تنظيم (داعش) من مدينة «سرت»، التي سيطر عليها في حزيران/يونيو ٢٠١٥. وبعدها، بدأ الطيران الأميركي بتنفيذ ضربات جوية على مواقع التنظيم، وتلا ذلك عقد اجتماع لأعضاء المجلس الأعلى للدولة ومجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب، والوزراء عن الجنوب الليبي، في العاصمة «طرابلس».

وقد اعلن «أوباما» ان دعم معركة الحكومة ضد تنظيم «داعش» يصب في مصلحة الأمن القومي الأميركي، وذلك بعد يوم من اعلان ادارته بدء تنفيذ ضربات جوية في مدينة «سرت»،

بطلب من حكومة «فايز السراج»، لتعزيز الاستقرار في ليبيا. وهناك معلومات تفيد عن تواجد قوات خاصة أميركية وبريطانية وإيطالية على الأرض الليبية. وهذا التدخل الأميركي لاقى ترحيباً في مدينة «مصراة»، التي تدعم حكومة «السراج»، تلاه تجدد المعارك بين قوات اللواء «خليفة حفتر» (المدعوم من مصر والامارات) والقوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني، التي انتهت بسيطرة قوات «حفتر» على الهلال النفطي في شرق ليبيا، الذي يضم حقول (السدراء- رأس الأنوف- الزيتية)، ما حدا برئيس مؤسسة النفط على نقض الاتفاق القائم مع حراس المنشآت النفطية، والقاضي بمنع تصدير النفط رغم تبعية المؤسسة لحكومة الوفاق الوطني، بنتيجة الخلافات بين برلمان «طبرق» وهذه الحكومة.

أما الحديث عن حجم الأموال المسروقة من الشعب الليبي فيقدر بعشرات المليارات من الدولارات، فهناك ٢٥٠ مسؤولاً سابقاً يقيمون في بريطانيا، ويديرون ثروة تقدر ب ١٠ مليارات دولار، إضافة الى الأموال المودعة باسم القذافي وعائلته في بريطانيا (حوالي ١٦ مليار دولار). وقد جمدت السلطات الايرلندية لديها أكثر من ملياري دولار. وفي المدة الاخيرة، حصل تطور لافت، حيث قامت ميليشيات في «طرابلس»، تدعمها حكومة (عبد الله الغويل/طرابلس)، بمهاجمة مقر «مجلس الدولة» في المدينة، والسيطرة عليها، بدعم من حرس الأمن الرئاسي، اعقب ذلك اتصال بين حكومة «طرابلس» وحكومة «عبد الله الثني»، لسعي نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون بديلاً من حكومة الوفاق الوطني.

وهذا يعني أن الاوضاع تتجه نحو المزيد من التعقيد، فالمشهد السياسي لا ينبىء بالخير، خاصة مع وجود ثلاث حكومات تتصارع فيما بينها. ما يدل على أن اتفاق «الصخيرات»، الحاضي بدعم دولي، قد بدأ بالترنح، فاسحاً الطريق أمام ادخال تعديلات تطال الكثير من بنوده، مع احتمال ان يتم الغاؤه.

اما الحكومة المنبثقة من هذا الاتفاق فلن تكون قادرة على الاستمرار في برنامجها، المتمثل ببسط سلطتها على كامل الاراضي الليبية. وذلك خصوصاً بعد سيطرة اللواء «خليفة حفتر» على موانئ الهلال النفطي في الشرق الليبي، واعادة فتحها من اجل تصدير النفط مجدداً الى الخارج، وهذا عزز من موقفه في أي تسوية مستقبلاً، حيث انه سلم هذه الموانئ الى المؤسسة الوطنية للنفط. ووفقاً لهذه المعطيات والتطورات، فإن الحديث عن المستقبل في ليبيا يُصبح، فعلاً، في علم المجهول.

اواسط تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٦

إيران: لن تبدل الانتخابات القادمة شيئاً



جمهورية إيران الإسلامية: دكتاتورية رأسمالية، رجعية وفاسدة

باباك كيا *

بعد مرور أكثر من عام على توقيع جمهورية إيران الإسلامية الاتفاق حول برنامجها النووي مع الدول العظمى، لا تزال تواجه أزمة اقتصادية واجتماعية كبرى. وهذه الازمة العميقة تتلازم مع توترات دائمة ضمن النظام. فالمعسكر المحافظ القريب من المرشد خامنئي ينظر بحذر باستمرار إلى المساومة بخصوص الملف النووي، والكتل المختلفة القريبة من حراس الثورة تحلله حتى كهزيمة دبلوماسية، وخيانة من جانب الرئيس روحاني.

والمواجهة بين معسكر المرشد والحركات الموصوفة بـ«المعتدلة»، أو «الإصلاحية»، القريبة من روحاني، تدور حول الانفتاح على الدول العظمى الإمبريالية، ونموذج الاندماج في السوق العالمية. وإذا كان معسكر المرشد يمسك بكل ركائز السلطات، تقريباً، فهو لم يتمكن من منع المساومة بخصوص الطاقة النووية، وذلك بسبب نقاط ضعف النظام بالذات، وانعدام الشعبية العميق لديه، والأزمات الكبرى التي يمر بها المجتمع الإيراني، وثقل العقوبات الدولية، وانعدام الاستقرار الإقليمي.

وعلى أرضية «الانفتاح»، استتدت التيارات «المعتدلة»، أو «الإصلاحية»، داخل السلطة، إلى جزء من التطلعات الشعبية التي عبرت عنها بوجه خاص حالات التعبئة في العام ٢٠٠٩، ضد إعادة انتخاب محمود أحمددي نجاد إلى رئاسة الجمهورية. وبعد سحق «الحركة الخضراء»، التي كان يجسدها كل من موسوي والخروبي، في ٢٠٠٩، ساندت «الحركات» الليبرالية، ضمن النظام، انتخاب روحاني، ودعمت سياسته المتمثلة

* باباك كيا (اسم مستعار) ماركسي ثوري، مناضل في التضامن الاشتراكي مع شغيلة إيران (ت.ا.ش.ا)، وفي الحزب الجديد لمناهضة الرأسمالية (NPA، فرنسا)، والاممية الرابعة. وهو يقي على روابط عديدة له في الداخل الإيراني.

بالمساومة مع الإمبريالية الاميركية. وهذا الالتحاق أتاح لجمهورية إيران الإسلامية المعالجة الداخلية للخلافات، ووقف هكذا في وجه تدخل السكان المباشر. لقد كان روحاني تجسيدا لنقطة التوازن، داخل النظام. ولكن هذه المحاولة لجعل الوضع السياسي يستقر لن تدوم طويلا. ففي الواقع، إن كل الازمات التي حفزت التعبئة الشعبية في العام ٢٠٠٩، قد تعمقت، وتفاقت كل من الأمور التالية: الازمة الاجتماعية والاقتصادية، والبؤس والبطالة، والتضخم، ونكران الحقوق الديمقراطية والاجتماعية، وغياب الآفاق بالنسبة للشبيبة.

وفي الوقائع، إن السياسة الاقتصادية، وسياسة المساومة التي اعتمدها روحاني مع الإمبريالية، هي نفسها سياسة رفسنجاني، أحد ركائز النظام، منذ قيام الجمهورية الإسلامية في ١٩٧٩، وهو بلا ريب بين الأشد فسادا. ولكن «الإصلاحيين» و«المعتدلين»، لا يواجهون، على الإطلاق، المعسكر المحافظ، مباشرة، وبصورة أقل المرشد، بالذات. مع ذلك، تبقى هذه المواجهة موجودة بالفعل. هكذا كان يمكن الاتفاق حول النووي أن يترك مجالا لتصور تقارب دبلوماسي هام مع إدارة أوباما، بخصوص النزاعات المتنوعة التي تصيب الشرق الأوسط. والحال أنه ليس ثمة شيء من ذلك. فمنذ المساومة حول النووي، زادت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من تصادمها مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، ولا سيما مع العربية السعودية. وفي الواقع، إن سياسة جمهورية إيران الإسلامية هي بين أيدي حراس الثورة والمرشد خامنئي. والتوترات بين طهران والرياض، سواء عبر الحروب بالوكالة، أو بواسطة قوى متوسطة، كما الحال في اليمن، والعراق وسوريا، أو بالمناظرات اللفظية، بخصوص الأماكن المقدسة، والحج، تزداد عنفا. ومن المؤكد أن هذا يعبر عن صراعات مصالح تضع في حالة مواجهة كلاً من القوتين الإقليميتين المتخاصمتين، ولكنه يعبر أيضا عن التباينات العميقة داخل سلطة الملالي. علما بأن المرشد يفعل كل شيء للحد من التقارب مع واشنطن، بهدف محاصرة تقدم الجماعات «المعتدلة والإصلاحية» في النظام.

ومن الثابت أن الالتقاءات في المصالح، على الصعيد العسكري، فاضحة في أفغانستان، أو العراق، وبعض تدخلات حراس الثورة لا يمكن أن تتم من دون كفالة الإمبريالية الاميركية ومباركتها. ولكن ذلك لا يعبر عن نفسه في حقل الدبلوماسية والسياسة. فمرشد الثورة يرفض أي اندفاع في هذا الاتجاه، وهو يعارض هكذا، على المستوى الداخلي، السياسة التي يتناهاها قسم من رجالات النظام، ولا سيما رفسنجاني، ولكن كذلك الجماعات «المعتدلة» و«الإصلاحية».

وبصورة أوسع، في الساحة الإقليمية، تتشارك جمهورية إيران الإسلامية مع حزب الله اللبناني وروسيا، في التحالف الذي يساند نظام بشار الأسد الإجرامي، بصورة نشطة. وبالطبع، فإنه منذ تدخل موسكو المباشر في سوريا، انتقل دور إيران إلى المرتبة الثانية. بيد أنه لولا الدعم المالي من جانب سلطة طهران الدينية الرجعية، ومن دون مساندة حراس الثورة، لم يكن في وسع نظام دمشق الدموي الصمود. فسوريا موضوع مواجهة كبرى بين القوتين الإمبرياليتين العظميين، الأميركية والروسية، في الوقت نفسه الذي هي فيه موضع صدام غير مباشر بين سلطة الملالي والسلطة الملكية السعودية. فالقوتان الإقليميتان الكبريان الأشد رجعية تتواجهان بالواسطة، عبر إدخالهما سوريا والعراق واليمن في أتون النار والدم. إن هذه المعارضة الهمجية هي ناتج الطموحات المتضادة لنظامين دكتاتوريين، والنضال ضد داعش ليس سوى ذريعة، ويتيح لجمهورية إيران الإسلامية وللعربية السعودية أن تتدخل في العمق في مصير شعوب المنطقة، في حين لا يشكل الدين غير حجة إيديولوجية للتنافس الاقتصادي (داخل الأوبك بوجه خاص)، والجيوستراتيجي، والسياسي. وفي المواجهة بين الرياض وطهران، لا تتردد هاتان في توسل التدين المفرط والعصبية التي تنمو على خلفية بؤس متنام في المنطقة. وإن تراجع داعش وحتى هزيمتها الكاملة لن تضع حداً لأرض البؤس الخصب التي تزدهر فوقها العصبية والحروب الأهلية، ولا للطموحات المتضادة لكل من جمهورية إيران الإسلامية، والعربية السعودية.

إن سياسة الجمهورية الإسلامية الإقليمية تلقى الرفض من جانب غالبية السكان، فكلفتها المالية باهظة بالنسبة للبلد، في حين إن الحاجات الأولية لقسم كبير من الإيرانيين هي أبعد ما تكون عن التلبية. فضلاً عن ذلك، تعيش هذه السياسة بعض شرائح السكان، على أساس أنها كإباح لـ «تطبيع» العلاقات بين البلد والدول العظمى.

التعارض بين «المعتدلين» والمحافظين يخفي تباينات في المصالح

وراء التعارض بين المجموعات المعتدلة ومعسكر المحافظين، والمرشد وحراس الثورة، تختفي مجابهة هدفها السيطرة على الاقتصاد، وموارد البلد. ففي الواقع، إن سياسة روحاني وحلفائه تتجه بوضوح نحو رفع العقوبات الدولية، وانفتاح السوق الإيرانية على الشركات العابرة للقوميات، وعلى الدول الكبرى الغربية. والحال إن معسكر المرشد اغتنى بالضبط بفضل العقوبات والسوق السوداء التي ينظمها. هو يغتني من رقابته

الكلية على منظومة البلد المصرفية، في حين ان الانفتاح على السوق العالمية يستتبع دمجاً للمصارف الإيرانية في المنظومة المالية العالمية. وأخيراً إن دمج جمهورية إيران الإسلامية في المنظومة الاقتصادية العالمية يفترض إصلاحات مالية عميقة قد تهدد أسسها. وفي الواقع، إن هذه المؤسسات الخيرية (بونيات)، ذات المحاسبة غير الشفافة، لا تضطر لتحمل الضرائب، ولا تقدم حسابات إلا للمرشد، وديوانه.

وتشكل هذه المؤسسات، ذات الدعوة الخيرية والدينية، بصورة رسمية، شركات هولدينغ بالغة الثراء، تجمع أحياناً أكثر من مئة منشأة. وهي تلعب دوراً رئيسياً في إعادة التوزيع الزبائنية لقسم من ثروات البلد، وتنظيم الفساد.

وبحسب الجريدة الاقتصادية الإيرانية اليومية، سرمايه، تشرف المؤسسات الخيرية على ما بين ٣٥ و٤٠٪ من الناتج الداخلي الخام الإيراني، أو ما يبلغ ١٢٠ مليار يورو. ومعظم هذه المؤسسات نشأت بعد ثورة ١٩٧٩. وقد كلفها النظام الجديد بوضع اليد على ممتلكات العائلات الكبرى القريبة من الشاه، وذلك -بحسب الرواية الرسمية- بهدف إعادة توزيع المال على الشعب، عبر الأعمال الخيرية. ولكنها باتت، بسرعة بالغة، ركائز اقتصادية واجتماعية وسياسية للجمهورية الإسلامية، وامتدت بنشاطاتها إلى قطاعات متنوعة، كالعقارات، والبناء، والنسيج، والأغذية الزراعية، والصيدلة، والمشافي، والجامعات، والنفط، بالتأكيد.... وهذه المؤسسات تشرف حتى على بعض المناطق الحرة. هكذا فإن مؤسسة آستانه قدس رضوي، المكلفة بإدارة مقبرة الإمام رضی في مشهد، تملك حوالى مئة منشأة، والمنطقة الحرة في سرخس، عند الحدود مع تركمانستان. وهذه المنطقة الحرة، التي تأسست في ١٩٩٦، هي مدينة صناعية حقيقية، ومركز توزيع اساسي للتجارة الشرعية، وللسوق السوداء «المؤسسية»، في اتجاه بلدان آسيا الوسطى، يمتلك حتى مطارا.

«وبما ان ليس للمال رائحة»، فهذه البونيات التي غالباً ما تديرها هرمية حراس الثورة، وتتطبع بتدينها الإيديولوجي المفرط، استثمرت كذلك في مجمعات سياحية باذخة، وفي قطاع التسلية وإمضاء أوقات الفراغ. هكذا فمؤسسة المحرومين (وهي واحدة بين الاله) تمتلك التيليفريك، ومنحدرات التزلج، والمطاعم التي تستقبل في الجبال شبيبة طهران المترفة. هذا وإن قدرة هذه المؤسسات الكبرى الخفية على التمويل الذاتي تتيح كذلك تمويل نشاطات سرية، من مثل الشبكات الاستخبارية غير الرسمية، وتلك المتعلقة بالعمل الخارجي، المرتبطة بحراس الثورة.

وتشكّل الاختلافات في المصالح إذاً شقاً هاماً يجتاز قمم سلطة المالكي. ويزيد الاتفاق على البرنامج النووي مع الدول العظمى، والرفع التدريجي للعقوبات، وانفتاح السوق الإيرانية، ولو الخجول، من حدة التناقضات داخل السلطة الحاكمة. غير أن مجمل الفاعلين الرئيسيين والتيارات داخل النظام تتشارك المصلحة في أن يبقى قائماً الطوق الرأسمالي الرجعي، الذي تمثله الجمهورية الإسلامية.

الجمهورية الإسلامية والإمبريالية: استئناف علاقات الأعمال، جهاراً نهاراً

هكذا فإن الجمهورية الإسلامية، التي تواجه استياء معمم على مستوى السكان، تمارس في الوقت ذاته سياسة اجتماعية عنيفة، عبر الضرب صفحاً، بوجه خاص، بقانون العمل، وإلغاء الحماية الاجتماعية الهزيلة لذوي الأجر، في القطاع الخاص، كما في قطاع الموظفين.

ففي الواقع، وفي هذه الفترة التي تلت الاتفاق النووي، بات هاجس حكومة روحاني هو إعادة جاذبية سوق العمل، بالنسبة للشركات متعددة الجنسية وللمستثمرين الأجانب. وتعديل قانون العمل موضع النقاش، حالياً، يلحظ بوجه خاص إمكانية إعادة عمل الأطفال الذين دون الـ ١٥ من العمر. والحمايات على مستوى العقود سوف تلغى، وسيتم التوسع بإمكانية «إنشاء» عقود شفوية، كما ستكون الأجور موضع «تفاوض» مباشر بين صاحب العمل والأجير، كما أن الحد الأدنى للأجور سيتم وضعه على أساس هذه المنشأة أو تلك، تبعاً لل«واقع الاقتصادي». وفي هذا السياق بالذات تعيد شركات متعددة الجنسية علاقتها بطهران. هكذا، تتجه شركة بيجو لاستعادة وضعها القيادي الغربي في السوق الإيرانية للسيارات. وقد أتى، في أكتوبر/١ الماضي، إطلاق شركة إيكاب (Iran Khodro Automobiles Peugeot) ليكرس عودة هذه الماركة الفرنسية إلى السوق الإيرانية.

كما أن شركة رينو أسست كذلك منشأة مشتركة مع إيران خودرو، وسايبا (ماركتين إيرانييتين يساهم في رأسمالهما حراس الثورة). وبخصوص شركة إيربوس للطيران، فقد وقعت، من جهتها، بروتوكول اتفاق مع الجمهورية الإسلامية، يتعلق بشراء ١١٤ طائرة للمدى المتوسط A320، وللمدى البعيد A330. وعلى الصعيد التجاري، لا يتفوق أحد على «الشیطان الأكبر». هكذا أعلنت شركة بوينغ الأميركية توقيع اتفاق مع الطيران الوطني الإيراني بخصوص بيعه ٨٠ طائرة، وتأجيله ٢٩ أخرى.

سلطة الملالي: دكتاتورية ضد الشغيلة، والنساء، والشعوب

في هذا السياق، تبقى الحقوق الديمقراطية والاجتماعية عرضة للسخرية، بصورة منهجية. فإزاء التطلعات المشروعة لكل من الشغيلة والشبيبة والنساء والأقليات القومية، ليس لدى السلطة غير «سلاح» واحد، في متناولها، هو القمع. هكذا، تتواجد جمهورية إيران الإسلامية في المقام الثاني (بعد الصين) في اللوحة المشؤومة للأرقام القياسية لعدد حالات إعدام السجناء، ولا سيما بين الصغار في السن. وبما يخص عدد عقوبات الإعدام، يتقدم البلد على العربية السعودية. ومنذ ارتقاء روحاني سدة رئاسة الجمهورية، في يونيو/حزيران ٢٠١٢، أعدم النظام أكثر من ألفي سجين.

هذا ويتم قمع النضالات العمالية بصورة منهجية، ويتم اعتقال القياديين، والحكم عليهم، وتعذيبهم. وفي تاريخ قريب جداً، جرى الحكم على العديد من النقابيين والنشطاء في الحركة العمالية بسنوات طويلة من السجن الفعلي. وتلك، على الاخص، هي حالة ابراهيم مدادي، وداوود رضوي، ورضي شهابي، وكلهم اعضاء في قيادة نقابة فاهد (إدارة نقل مشترك في طهران وضواحيها). وهذا الأخير حُكِم عليه مجدداً بالسجن الفعلي لمدة سنة، بعد ان كان أمضى عقوبة ست سنوات، بذريعة القيام بـ «أعمال ضد الأمن القومي». ولا تنفك لائحة النقابيين المحكومين، منذ بداية هذا العام ٢٠١٦، تتمدد وتطول.

وليست حصص المناضلين لاجل حقوق الإنسان من العقوبات أفضل من ذلك. هكذا حُكِم على نرجس محمدي، وهي صحفية ومحامية ومديرة لمركز المدافعين عن حقوق الإنسان، بـ ١٦ سنة سجن، لكونها «شكلت وقادت مجموعة غير شرعية» تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام. ونرجس محمدي هذه، التي دخلت السجن منذ ايار/مايو ٢٠١٥، حكم عليها للمرة الاولى في نيسان/أبريل ٢٠١٦، في دعوى تشوبها العيوب، والمخالفات القانونية، بتأثير من وزلرة المخابرات. ونرجس محمدي لديها شعبية كبيرة في إيران، وكانت تلقت، في ايار/مايو ٢٠١٦، مدالية مدينة باريس بسبب عملها لصالح الدفاع عن حقوق الإنسان.

ومنذ وصول روحاني إلى السلطة، لم يتم تسجيل اي تقدم بخصوص وضع النساء. لا بل أسوأ من ذلك، فلقد جرى تبني قوانين رجعية للغاية، ومعادية للنساء. وأحد هذه القوانين، بالمناسبة، أثار استياء معممًا، وينص على تشريع الزواج بين الأب وابنته

بالتبني. وقد جرى تطبيق هذا القانون على يد حكومة روحاني، في ١٩ نوفمبر/ت ٢٠١٣. وهو قانون يتم بموجبه الخلط بين دور الاب ودور الزوج، ولا يمكن ان يكون الأطفال بمأمن في ظله. قانون يشرّع الانحراف الجنسي حيال الأولاد، ويجعل من الجريمة امرأ طبيعياً، بحسب المناضلين لأجل حقوق الإنسان.

وفيما وراء الأعمال القائمة على انعدام المساواة التي أعطتها قيمة مؤسسية السلطة الدينية الرجعية القائمة في طهران، تتعرض النساء لعنف اجتماعي أقصى. فعلى سبيل المثال، أعلنت وكالة مهر الرسمية (القريبة من المحافظين وحراس الثورة)، في نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٦، أن غالبية الموقوفين في إيران هنّ من النساء. وأكثر من ٥٠٪ منهن ينتظرن صدور أحكام بصددهن، منذ سنوات عديدة، أحياناً.

إن الاقليات القومية والدينية، ولا سيما الأكراد، والأذريين، والبلوش، وسكان جنوب إيران من العرب والسنة، يتعرضون للاضطهاد، بقسوة، وعلى الدوام، على يد النظام وذراعه المسلحة، حراس الثورة.

وأخيراً، يستمر اللاجئون الافغان في التعرض لعنصرية مريعة من جانب الدولة. فحين لا يتعرض اللاجئون الافغان الشباب لفرط الاستغلال، يتم استخدامهم من قبل النظام ك«لحم مدافع»، وتطويعهم بالقوة في ميليشيات يتم إرسالها إلى جبهتي سوريا والعراق. وإنما بكلية لا اسم لها، هي تلك التي تميز القوى الإمبريالية العظمى، بدأ الاتحاد الاوروبي، في آذار/مارس الماضي، مباحثات مع الجمهورية الإسلامية، لاستيعاب المهاجرين الافغان في إيران. هكذا، في الاتفاق المتوقع، يقترح الاتحاد الاوروبي أن يقدم عل الفور ٦,٥ مليون يورو إضافية بمثابة مساعدة إنسانية للافغان الذين جاؤوا إلى إيران، ومن ضمنها ١,٥ مليون يورو لتأمين التعليم للاطفال الافغان، في المدارس الإيرانية. وهذه الاتفاقات تتم في حين احتجت الحكومة الافغانية بشدة، للتو، ضد الجمهورية الإسلامية، لكونها وضعت العشرات من اللاجئين الافغان في أقفاص، وعرضتهم علانية، في شيراز. اما جرمهم فكان دخول الأراضي الإيرانية، بصورة غير شرعية.

هذا وسوف تنظم الجمهورية الإسلامية، في أيار/مايو ٢٠١٧، انتخابات رئاسية جديدة. ولا ريب في ان روحاني سيترشح لولاية ثانية. وبديهي أنه كائناً من سيكون الفائز، في هذه المسخرة المشؤومة، لن تبدل الانتخابات شيئاً من وضع الشعوب الإيرانية. و فقط منظور علماني واشتراكي سيكون من طبيعته أن يكبح تقدم الهمجية في المنطقة.

٧

تركيا : أردوغان والجيش

نقف يحزّم ضد الانقلاب، وكتفأ إلى كتف مع الجماهير

أوزان تيكين - حزب العمال الاشتراكي الثوري
(تركيا) - ترجمة وليد ضو

لتركيا تاريخ طويل من التدخلات العسكرية، الهادفة إلى إطاحة الحكومات المنتخبة. وقد حصلت انقلابات ناجحة بالفعل، خلال الأعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠ و١٩٩٧، وعدة محاولات فاشلة، خلال عقد الستينيات، فضلاً عن «المذكرة» الالكترونية عام ٢٠٠٧^١.

وقد هيمن على سياق الانقلابات تخوفان أساسيان: استيلاء الإسلاميين على السلطة، ونضال الأكراد من أجل حقوقهم الوطنية. وخلال انقلاب عام ١٩٧١، أضيفت إليهما مخاوف جديدة، كالخوف من صعود الحركة الشبابية اليسارية الراديكالية، وخلال العام ١٩٨٠، تخوف الجنرالات من تنامي حركة الطبقة العاملة.

إن حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي قادته شخصيات انفصلت عن الحركة الإسلامية التقليدية، بقيادة نجم الدين أربكان، الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء لفترة وجيزة، خلال عامي ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد حصل حزب العدالة والتنمية على تأييد كبير، وسط أزمة اقتصادية وسياسية كبيرة عام ٢٠٠٢، ووصل إلى السلطة مع تأييد ٣٤ بالمئة من أصوات الناخبين/ات، بعد عام على تأسيسه كحزب.

١ أصدرت هيئة الأركان العامة في تركيا بياناً على موقعها الالكتروني عام ٢٠٠٧، ذكرت فيه بدور الجيش في الدفاع المطلق عن علمانية الدولة، مهددة باتخاذ إجراءات علنية وواضحة، حيث يجب، مؤكدة على أن القوات المسلحة ستقوم بواجباتها، لحماية المميزات غير القابلة للتغيير، في تركيا. وقد جاء بيان هيئة الأركان، خلال الجدل حول ارتداء زوجة عبد الله غول الحجاب، والموقف من الإسلام السياسي. وكان غول مرشحاً للانتخابات الرئاسية، التي قاطعتها المعارضة، وتمت الدعوة لانتخابات نيابية، حاز فيها حزب العدالة والتنمية- الذي ينتمي إليه غول- الأغلبية الساحقة من المقاعد النيابية، ومن ثم انتخب غول رئيساً [الملاحظة من المترجم].

* أوزان تيكين- مناضل في حزب العمال الاشتراكي الثوري في تركيا، وهو كاتب ومحرر موقع الحزب
(<http://marksist.org>)

على الفور، وبعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، بدأ تحضير الخطط داخل القوات المسلحة لتنفيذ انقلاب على الحكم، خاصة لأن الحزب جاء من خلفية اسلامية، وكانوا ينظرون إليه على أنه يشكل تهديداً لـ«أسس» الدولة العلمانية. في وقت لاحق جرى الكشف عن هذه الخطط، وقد حوكم عشرات الجنرالات بالسجن جراء ذلك.

المقاومة الجماهيرية

بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١١، شهدت الشوارع التركية حركة جماهيرية واسعة، قادها اليسار (وخاصة حزب العمال الاشتراكي الثوري في تركيا) في المدن الكبرى. وقد تظاهر عشرات الآلاف في اسطنبول وأنقرة وإزمير، رافعين/ات الشعارات الراديكالية: منها المطالبة بأن يصمت القائد العام للقوات المسلحة، والمطالبة بالحقوق القومية للأكراد، والاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن، وبحقوق العمال والعاملات...

كانت هذه الحركة الشعبية شديدة التأثير، وكانت ترى أن دعم أي نوع من الانقلابات العسكرية بات أمراً يخجل منه المجتمع التركي. ولأجل ذلك، لم يجد الجنرالات الذين حاولوا الانقلاب على الحكومة في ١٥ تموز/يوليو عام ٢٠١٦، أي تعبئة شعبية داعمة لهم في الشوارع. وما حصل كان أمراً مختلفاً: جماهير شعبية كانت قد تعلمت من تاريخ الانقلابات العسكرية، ومن الحركة ضدها، خرجت إلى الشوارع. تظاهر الناس في كل مكان (حتى قبل أن يطلب منهم الرئيس رجب طيب أردوغان ذلك)، ووقفوا أمام الدبابات، وقد أطلقت النار على العديد منهم، ولكنهم استمروا بالخروج لوقف الجيش. لهذا السبب، فشلت محاولة الانقلاب - على الرغم من مشاركة أكثر من ٤٠ بالمئة من الجنرالات فيها - ووقفت بقيتهم على «الحياد»، لمعرفة مجريات الأمور.

وقد أثارت محاولة الانقلاب العديد من المناقشات داخل التيارات اليسارية وكذلك على نطاق أعم.

حجج مؤيدة للانقلاب

أولئك الذين تمنوا النجاح للانقلاب كانوا أقلية صغيرة، وغير قادرين على الإعلان عن ذلك بشكل صريح. حتى أنهم استعملوا حججاً مختلفة.

في الساعات الأولى، عندما كانت الدبابات لا تزال في الشوارع والبرلمان وغيرها من المباني التي كانت تتعرض للقصف من الطائرات والطوافات الحربية، ادعى البعض أن ما يحصل هو «سيناريو» أو «مسرحية» أطلقها أردوغان من أجل تعزيز موقفه، وضمن نجاح مساعيه لتحقيق سلطة رئاسية تنفيذية^٢. ونظراً للرعب والعنف الذي نشره الانقلابيون، باتت تلك الادعاءات غير قادرة على متابعة هذا النمط من التحليل.

في الصباح الذي أعقب محاولة الانقلاب، انتشرت صور لسحل الجنود بشكل واسع، على شبكات التواصل الاجتماعية، حيث أشيع أن أحدهم قد ذبح على أيدي المحتجين. وبعد بضعة أيام تم الكشف عن أن هذا الأمر كان غير صحيح أيضاً. ولكن الجدل حول أن المحتجين المناهضين للانقلاب هم من الإسلاميين الرجعيين المؤيدين لداعش استمر لوقت طويل، وجرت شيطنة المظاهرات الشعبية، التي استمرت لبضعة أسابيع، عبر استعمال حجج مشابهة.

«المتظاهرون؟»، تساءل بتعجب العديد من الكماليين^٣، وبعض الأوساط اليسارية، وأضافوا «أكانوا يدافعون عن الديمقراطية، أو فقط عن زعيمهم أردوغان؟» أولاً، لا يوجد شيء خاطيء، في محاولة الدفاع عن زعيمك المنتخب، ضد محاولة انقلاب الجيش المناهضة للديمقراطية. ثانياً، هؤلاء الذين يتساءلون عن الهدف الأساسي للمتظاهرين لم يخرجوا إلى الشوارع في ١٥ تموز/يوليو، وبعضهم عارض بشدة حتى أعمال المقاومة الشعبية. لذلك، إذا واجهوا الاختبار نفسه، فإنهم من المؤكد سيفشلون، لأنهم لم يدافعوا عن الديمقراطية، عندما كان الجيش يهدد حكومة لا تحظى بتأييدهم.

اليسار

كان الجزء الأسوأ من كل ذلك أن العديد من التيارات اليسارية قد تماشت آراؤها مع حجج مماثلة. خاصة إذا علمنا أن للييسار سجلاً بشعاً من الرد على الانقلابات السابقة. ومحاولة انقلاب ١٥ تموز أحييت كل الحجج القديمة الحمقاء حول ما يجب القيام به في مواجهة العسكر.

لذلك فالحجة التي تقول إن هناك محاولتي انقلاب، الانقلاب الحقيقي، و«الانقلاب

٢ زيادة صلاحيات رئاسة الجمهورية [م.م].

٣ نسبة إلى كمال أتاتورك [م.م].

المدني»، الذي بدأه حزب العدالة والتنمية عام ٢٠١٥، وإنهما على مقدار واحد من سوء، باتت حجة شعبية جداً، في صفوف اليسار والحركة الكردية.

إن تاريخ الاقتراع العام لم يكن هدية مجانية لنا من حكامنا، ولكن كان مكسباً انتزعه الناس العاديون، إثر عقود من الصراعات الدامية. وكان ذلك واحداً من المطالب الرئيسية لأول حركة للطبقة العاملة في الرأسمالية الحديثة، الحركة الشارتية^٤. لهذا السبب، كتب لينين عام ١٩٠٥، أن «من يريد الوصول إلى الاشتراكية من خلال أي مسار آخر غير الديمقراطية السياسية، سيصل حتماً إلى استنتاجات عبثية ورجعية على حد سواء بالمعنيين الاقتصادي والسياسي^٥». ولهذا السبب، قاوم البلاشفة بصورة فعالة محاولة انقلاب لافار كورنيلوف عام ١٩١٧، ليكسبوا إلى جانبهم جماهير الطبقة العاملة، على الرغم من أن البلاشفة كانوا من أشد المناضلين ضد حكومة ألكسندر كيرينسكي، التي كان يريد كورنيلوف إطاحتها.

لذا إنه خطأ فادح رفع الشعار القائل: «لا للانقلاب ولا للحكومة»، خلال تنفيذ الانقلاب العسكري. هو موقف مجرد وخطر أن تتم المساواة بين نوعين من الخطر هما في الواقع غير متساويين. فحين تكون هناك ديمقراطية برلمانية وانتخابات نزيهة، حتى في ظل أسوأ الأحوال، يمكن للييسار، والعمال، والعاملات، أن يشكلوا تحدياً سياسياً لأية حكومة مستبدة. ولكن الديكتاتورية العسكرية، كما رأينا في مصر، وكذلك خلال عدة مناسبات في تركيا، تلغي كل أشكال الديمقراطية وتنظيمات الطبقة العاملة.

للييسار التركي أيضاً تاريخ مثير، باعتماده شعار «لا - لا»، ضد العسكرية. فمن خلال دفاعك المجرد عن «العلمانية»، ينتهي بك الأمر بشكل عام داعماً للدولة التركية. فعندما تدخل الجيش بالسياسة عام ١٩٩٧، قال أغلب اليسار: «لا للعسكر، لا للشرطة». هذا ما أدى إلى تراجع حزب الحرية والتضامن، الحزب الإصلاحي الكبير خلال التسعينيات، إلى مجرد تنظيم عسبوي صغير. وهذا أدى أيضاً إلى اضمحلال اتحاد نقابات موظفي القطاع العام، الذي كان قد استطاع تحطيم قرار منع التنظيم النقابي، وتراجعت أهميته بشكل كبير.

٤ الحركة الشارتية، حركة عمالية انتشرت في انكلترا خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر.

[م.م.]

٥ لينين، (١٩٠٥) «تكتيكان للاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية». [م.م.]

موقف الحكومة «المناهض للانقلاب»

إن كسب الحجة داخل اليسار أمر بالغ الأهمية، لأنه سيعطينا قوة لمحاربة حكومة قوية للغاية مع تأييد ٥٠ بالمئة من أصوات الناخبين/ات، وأكثر من ٩ مليون منتسب/ة؛ تضاف إلى ذلك الآن ثقة تامة بها، لكونها هزمت محاولة الانقلاب العسكري.

أن تكون ضد الانقلاب وإلى جانب الجماهير، هو شرط مسبق لأي قوة سياسية حتى تكون لها فرصة لجذب ناخبي/ات حزب العدالة والتنمية، وكسب تأييد الناس، من خلال فضح ضعف تحليل أوساط السلطة القائمة للانقلاب.

فأردوغان وبقية قادة حزب العدالة والتنمية يدعون الآن أن حركة فتح الله غولن (رجل دين يعيش في المنفى بالولايات المتحدة)، وحدها، هي من نفذت محاولة الانقلاب. وأنه من خلال تطهير الجيش وقطاعات من بيروقراطية الدولة من مؤيديها، تصبح الأمور على خير ما يرام.

يحصل كل ذلك جنباً إلى جنب مع إعادة كتابة التاريخ الرسمي للعقد الماضي، حيث قضى انقلابيون آخرون من داخل البنية التقليدية للدولة سنوات في السجن. واليوم، ينضم حزب العدالة والتنمية إلى الخط السياسي الكمالي القائل إن محاكمة الجنرالات الكماليين كانت كلها قائمة على أكاذيب اختلقها شخصيات من حركة غولن كانت تحتل مواقع مهمة في الجهاز القضائي.

وهذا غير صحيح، إطلاقاً. فأولاً، إن الغولنيين، الذين تتم محاكمتهم، لاختراقهم بيروقراطية الدولة، هم أقلية صغيرة، داخل القوات المسلحة. ثانياً، أولئك الذين سجنوا بتهمة التآمر لتنفيذ انقلابات خلال العقد الأخير كانوا من الأركان الأساسية للدولة التركية. وهم يتحملون كامل المسؤولية عن الحرب القذرة ضد الأكراد، خلال التسعينيات، حيث قضى ١٧ ألف شخص، عبر جرائم قتل «لم تُحل بعد». وهم الذين شيطنوا الصحافي الأرمني هرانت دينك، ممهدين الطريق أمام اغتياله. وقد أبقوا على تقليد انقلاب ٢٨ شباط/ فبراير عام ١٩٩٧ حياً، وفرضوا منع ارتداء الحجاب في الجامعات، وغيرها من المؤسسات العامة. إنه أمر بالغ الخطورة أن يتم تبييض جرائمهم، بمساعدة من الحكومة، التي حاولوا أن ينقلبوا عليها. وأخيراً، لتركيا تاريخ طويل من الانقلابات العسكرية، وسيكون غيباً الاعتقاد أن كل ذلك كان بفعل مبادرة من الجنرالات المؤيدين لغولن.

إذاً إن أردوغان يدفع باتجاه خط يميني معارض للانقلاب، يعتبر أن جيشنا هو البطل، والمدافع عن الأمة ضد كل أنواع التهديدات، ولكن كانت فيه «حفنة» من الخونة. وهو يفعل ذلك لأن حزبه السياسي محافظ ونيوليبرالي، ولا يريد المس بجهاز الدولة، ولكنه فقط يريد تجنب المخاطر التي تستهدف حكومته. وهو يقوم بكل ذلك، لأنه يحتاج إلى الجيش، حتى يستطيع إدارة جهاز الدولة، لصالح الرأسمال التركي. والجيش يستمر في قتال الأكراد داخل تركيا، وقد توجه الآن إلى سوريا لمحاربة داعش والأكراد هناك. هناك مساحة سياسية حيث يمكننا أن نكون ضد الانقلاب بحزم، ونتخذ أيضاً موقفاً متمائزاً عن موقف حزب العدالة والتنمية. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يُبنى على أساسها يسار حقيقي في تركيا.

الاثنين ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦



الرأسمالية اللبنانية والفن

روح العمل الجديدة

لاله خليلي* - ترجمة إيليا الخازن

طوال تاريخ لبنان المعاصر، خلال الفترة التي تلت استقلاله، تصرف كنموذج أصلي لنوع من الممارسات التي نقرنها بالوجوه الأكثر حدةً للرأسمالية المتأخرة أو النيوليبرالية. هذه الممارسات تتمحور حول: الحد الأدنى من الأجهزة التنظيمية، و ممارسات الدولة الموجهة بالكامل لتسهيل الأنشطة التجارية؛ وقيود سطحية على تحركات رؤوس الأموال والاستثمارات؛ واستغلال كبير للعمالة المهاجرة الهشة، غير المحمية.

إن الشكل الذي اتخذته الاستثمارات الرأسمالية في لبنان، من جهة، وتكوين قوة العمل، من ناحية أخرى، هو صورة مصغرة عن التحولات العالمية، والإقليمية الكبرى، ومستفيد من الاصطفافات الجيوسياسية الإقليمية الجديدة، ومن الصراعات التي صاغت شكل الدول في الشرق الأوسط.

وقد كانت الاستثمارات وحركات رأس المال، في لبنان، دولية بامتياز، دائماً، وأبعد ما تكون عما قد تعكسه صور رأسمال وطني. إن حركة رؤوس الأموال إلى لبنان، ليس فقط من الشتات التجاري اللبناني، عبر البحار، بل أيضاً من فلسطين بعد عام ١٩٤٨، والمتدفقة، بصورة متزايدة، بين التجار والطبقات الحاكمة في الخليج، منذ الأربعينيات وصاعداً، وخصوصاً بعد السبعينيات، عنت أن ملكية الأصول، والمصالح، والبنوك، والبنى التحتية في لبنان، تجاوزت دائماً الانتماء الوطني، بحيث تقاطعت مع الحدود الطائفية، على سبيل المثال (مع ارتباطات طائفية تتجاوز الحدود الوطنية). ومن

* كلمة ألقته لاله خليلي، في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٥، ضمن ندوة بعنوان «ردود على العمل ورأس المال»، خلال مؤتمر من تنظيم مشترك لكل من «٩٨ أسبوعاً» و«سيدسل نيلوند»، تحت عنوان «العمل. رأس المال. المؤسسات: منتدى حول النسوية». وقد امتدت فعاليات المؤتمر، على مدى ثلاثة أيام: ٢، ٣، ٤ تموز/يوليو عام ٢٠١٥ في بيروت:

المدهش أن نرى، على سبيل المثال، غلبة الطابع الفلسطيني على القطاع المصرفي في بيروت، الذي جاء نتيجة هروب البرجوازية من فلسطين، منذ العام ١٩٤٧ وصاعداً، وخاصة بعد عام ١٩٤٨؛ وإلى أي مدى أعلن انهيار بنك انترا عام ١٩٦٦ عن تحولات في موقع رأس المال، ومصادره، في بيروت. عندما ننظر إلى المشهد الاقتصادي اللبناني من الاستثمار والبناء وصولاً إلى النمو المدني، في أيامنا هذه، فإنه من المستحيل التحدث عن رأس مال وطني، طالما أن أشكال الملكية والاستثمارات المادون- وطنية (أي تلك الطائفية) مرتبطة بشكل محتوم بالشبكات العابرة للحدود الوطنية والتدفقات العالمية، وخصوصاً من الخليج. إن المفاصل والمحاور التي تشير إلى التحول بين حقبات مختلفة من الاستثمار هي في غالبية الأحيان جيوسياسية: أعوام ١٩٧٣؛ ١٩٨٢؛ ١٩٩١، والآن عام ٢٠١١. هذه كلها لحظات، ذات مضامين تاريخية خاصة، كانت حاسمة، أيضاً، في تحديد سمات رأس المال في لبنان.

في تحليلهما الرائع لـ«الروح الجديدة للرأسمالية»، ضمن الكتاب الذي يحمل هذا الاسم، يشرح لوك بولتانسكي وإيف شياييلو الطرق الخاصة، التي تملك بها رأسمالية، لينة ومرنة ومبتكرة، أشكالاً من النقد الفني والاجتماعي، الموجه ضد رأسمالية العام ١٩٦٨، واختارتها، ودجنتها، متبينةً هذه الانتقادات، ومستوعبة لها ومتحولة، كاستجابة لها، بطرق تعزز قوتها. وعلى وجه الخصوص، إن ما تظهره إنما هو انتاج المرونة في العمل والتوظيف، وتثمين روح المبادرة، ورسملة «النفس الإبداعية» وصنع الابتكار والإبداع والمرونة، حجر الأساس المركزي لإدارة رأس المال والعمال.

ولكن روح العمل في لبنان لا تتأثر فقط بالعوامل التي رسمها بولتانسكي وشياييلو، بل أيضاً بخصوصيات سياسة لبنان، المحلية والإقليمية والدولية. فالهشاشة والمرونة ليستا السمتين الغالبتين في لبنان، ولكن العديد من المحاور والمفاصل التاريخية نفسها، التي سبق أن أثرت في رأس المال، كان لها شأنٌ أيضاً في انتاج قوة عمل يمكن ضبطها، واستغلالها، وجعلها سهلة الانقياد. فحيث ساعدت الطائفية في تقدم رأس المال (حتى رغم الخصومات)، كانت الطائفية آلية ناجحة لفرض الانضباط، مع استغلال قطاعي للعمال المنتمين إلى شتى الطوائف، ونقابات مرتبطة بمؤسسات طائفية مختلفة، ومنافسة بين الطوائف لاحتكار أسواق عمل معينة.

إن سياسة فرق تسد لقيت المساندة، خلال فترات طويلة من تاريخ لبنان (وحتى وقت قريب جداً)، مع عدم وجود قيود على العمالة السورية القادمة إلى لبنان (هذا

بالطبع تغير مؤخراً)، ومع التدفق المستمر للاجئين من فلسطين، والأردن (بعد عام ١٩٧٠)، والعراق، وسوريا، كنوع من جيش احتياطي من العاطلين عن العمل. بالإضافة إلى ذلك، إن إصدار مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية حول العمل (مثل مصادرة جوازات السفر، والحد من حركة العمال لا سيما العاملات المنزليات، والحد من حصولهم/ن على الرعاية الاجتماعية، أو الصحية، أو الخدمات القنصلية)، ضمناً استيراد العمال، وخاصة العاملات المنزليات، من بلدان شتى تقوم بتصدير العمل.

وما كان مثيراً للاهتمام، إنما هو تأثيرات حركات رأس المال والعمل هذه، والتحويلات السياسية في المنطقة، على الساحة الفنية اللبنانية. هناك تحول كبير في مجالات الانتاج والاستهلاك، على صعيد الانتاج الفني، في العقود القليلة الماضية. وكما أظهرت حنان طوقان في بحثها الرائع عن عالم الفن في لبنان، فإن الانتاج الفني في سبعينيات (القرن الماضي) كان موجَّهاً بخصوص مفاهيم للتحرر السياسي والعالمثالية، تستند إلى دعم الإنتاج الفني، المتلقى من منظمة التحرير الفلسطينية، وآخرين. هذا وإن قراءتها النقدية، اللادعة، للأساسات المادية للمشهد الفني، في لبنان، رسمت تحولين أساسيين، خلال السنوات التي تلت مرحلة الحرب الأهلية. الأول:

«في تسعينيات القرن الماضي، حصلت ردة فعل من جانب الفنانين المعاصرين، والشبكات والمنظمات الداعمة لهم، في عملهم، على سيناريو خاص جداً لما بعد الحرب الأهلية... من خلال انعطافة استبطانية استتبعت الابتعاد عما اعتبروه اتجاه أسلافهم القائم على «كتابة رد على الامبراطورية».

وجاء التحول الثاني مع بروز دول الخليج كمستهلكة ومشترية للفنون، ومع ظهور جامعي التحف الفنية من الأوروبيين، وفي مقدمتهم تشارلز ساتشي، ولكن أيضاً مع ظهور متاحف وصالات عرض متنوعة، في أوروبا وأميركا الشمالية، كانت تبحث عن أشكال معينة من الفن يمكن شراؤها أو بيعها أو عرضها. وكما كتبت طوقان، فإن تأثيرين رئيسيين، خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، أعطيا المشهد الفني اللبناني شكله:

«بدءاً من العقد الأول من هذه الألفية، كان المشهد (الفني) ينمو، بالتوازي مع منظمات التمويل الدولية العاملة في إطار نظام «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي»، الواسع النطاق والمدى، الذي وضعته واشنطن بخصوص المنطقة. هذا الواقع، الذي يمكن،

جزئياً (لا سيما من العام ٢٠٠٠ وصاعداً)، من تدويل المشهد الفني نفسه، من خلال الدعم المباشر لعمليات الانتاج والاستهلاك، العابرة للأوطان، والنظرية والنقد اللذين بات مترسَخاً فيهما، أثار تساؤلات حول ماذا يستتبع الانتاج «الثقافي المضاد»، أو «الهدام»، أو «البديل»، في هذا السياق.

كيف لنا أن نقرأ هذه التحولات في عالم العمل، (ومن ضمنه***) في عالم الفن، في لبنان؟ وكيف يمكننا دمج الجندر في قراءتنا؟

نحن بحاجة، جزئياً، إلى التفكير بصدد عالم الانتاج الفني، ليس فقط في تلك اللحظة التي يأتي فيها موضوع خلاق إلى حيز الوجود، من خلال خيمياء الموهبة والتدريب والممارسة، والإلهام. ولكن علينا أن نفكر أيضاً في المؤسسات والأماكن التجارية حيث تُعقد الصفقات مواجهةً، وحيث يتم تصوُّر الفن، وإنتاجه، وعرضه، وبيعه. وعلينا أن نفكر في العمل الذي يشرح بالتفصيل صيانة هذه الأماكن.

يوجد في بيروت اليوم العديد من المتاحف، وصلات الفن، ومعارض الفن التجارية، ويبدو أنها بصدد إنشاء المزيد من هذه النماذج من المؤسسات. إن بناء هذا النوع من الأماكن ينحكم بعمق بواقع العرق والجندر، كما أظهر عالم الاجتماع راي جريديني: حيث يشكل العمال المهاجرون الذكور من سوريا (ولكن أيضاً من مصر وبلدان جنوب آسيا، وبلدان شرق أفريقيا) أغلبية العاملين في المجال. وما ان تُبنى تلك الأمكنة، حتى تسيطر النساء على عالم الفن في بعض المراكز المرثية أكثر (إذا كان رأس المال المتدفق بصورة أكثر خفاء لا يزال يسيطر فيه الذكور). هنا، لا يكون التكوين الطبقي لهذه الفئة من العمال المرثيين هاما جداً - والنوع الاجتماعي لن يكفي، ببساطة، كنمط للتحليل.

العديد من المعارض الفنية المستقلة في لبنان تملكها وتديرها نساء من الطبقة العليا، لهن قدرة على الوصول إلى رأس المال، والعقارات، وذلك النوع من الموارد (القدرة على تأمين تراخيص، وشبكات زبائن، وزبائن، وفنانين يمكن أخذ سمسرات على أعمالهم، الخ)، الضرورية لإقامة مثل تلك المشاريع التجارية. والعديد من هؤلاء النساء مرتبطات عبر علاقات بنوة، أو زواج، بالأسر التجارية والرأسمالية الكبرى في لبنان. هن نماذج عن رأس المال المجدد والخلاق الذي يصفه بولتانسكي وشياييلو، بامتياز. فهن يقعن

** الإضافة من وضعنا (المترجم).

بشكل حاسم في عقدة التعاملات بين إعادة إنتاج رأس المال التجاري والمالي ونقده الفني، وفي صُلب فعل التكليف بالنقد الفني، أو تمويله، هذا النقد الذي يستوعبه ويجعله في متناول الأفهام.

العمال العاديون في معظم هذه المعارض هن بأغلبية ساحقة من النساء من الطبقات المهنية؛ والكثير منهن تعلمن تاريخ الفن أو ما شابه ذلك، وكن قادرات على تحمل نفقات مثل هذه الدراسة، بسبب الدعم العائلي، ويمكنهن أن يعملن في حقل معروف عنه أنه يدفع قليلاً وأنه يستغل عمل العمال، تماماً، لأن هناك أشكالاً مألوفة متوفرة من الدعم المالي.

إن الفنانين الذين يتم عرض أعمالهم، على نحو مماثل، يتمتعون بدرجة معينة من الدعم العائلي. وهنا، على الرغم من أنني لا أريد أن أتكلم على مضمون أعمالهم، فإنني أعتقد أنه من المهم حقاً أن تتم العودة إلى نقاش بولتانسكي وشيايلو أشكال النقد الفني واستيعابه. إن كتاب «الروح الجديدة للرأسمالية» يطرح بوضوح (ص ٤٢٤) المركزية المعروفة جيداً، الخاصة بخطاب تحرر، لدى الرأسمالية. هذا الخطاب يرى الرأسمالية باعتبارها وسيلة للهروب من البنى القمعية العائلية و«التقليدية»، على مستوى الأعراف والمعتقدات والسلوكيات، والحياة الجنسية، وأشكال الكفاءة الجندرية. ضمن هذه المجموعة الرأسمالية من الممارسات، يمكن للفنان أن يختار نمطه الخاص من الانتماء الاجتماعي؛ وضمن منظومة التسليع والرسملة، تتناقص الدوائر المعقدة من الهدايا والهدايا المقابلة، أو المبادلة والأشكال غير النقدية من التبادل.

وكما أشارت النسويات والمنظرات الكويريات، فإن نشوء الاستقلالات الذاتية والبدع، على صعيدي الجندر والجنس، مرتبط أيضاً بتطور الرأسمالية، وظهور «العمل المأجور الحر»، وواقع أن العائلة لم تعد وحدة إنتاج. ففي حين قد تضعف الأسرة في مجال الانتاج، وتخسر سيطرتها على الانضباط الجندري (على الرغم من ظهور حالات زواج الحب، أو البنات والأبناء المستقلين/ات الذين يعيشون بعيداً عن المنزل)، فالأسرة، مع ذلك، وكما أظهر جون ديميليو، على سبيل المثال، أصبحت أكثر أهمية بكثير، كمصدر للعلاقات العاطفية، والصداقات الحميمة، والحب (وأشكال جديدة من الانضباط التي تأتي مع هذه الارتباطات الوجدانية).

إن ما قد يعنيه ذلك، بصدد الشروط المادية للإنتاج الفني في لبنان، مسألة معقدة. فمن ناحية، يمكن للفنانين أن يجدوا مساحات تمكنهم من الهروب من أشكال الانضباط

الجندي. وتحدي نمطية الجندر والحياة الجنسية يمكن أن يحدث بسهولة أكبر. كما أن إنتاج التمرد وإعادة انتاجه يمكن أن يحدث أيضاً، ضمن الحدود والقيود التي يطالب بها خليط هجين ومعقد من الانتاج الرأسمالي والروابط العائلية والبنوية الصامدة بعناد. وضمن التوتر والدفع-الجذب، الخاصين بالتححرر الرأسمالي ومشاعر المودة العائلية، يمكن عمل الفنانين الذي ينتج متمردين، أو العمل النقدي، أو الثوري، أن يكون هشاً، ولكن من المهم، حقاً، أيضاً، أن نعترف بأن نوع الهشاشة هذه لا يقارن بهشاشة العمل الذي يتولاه، على سبيل المثال، عمال النظافة الذين ينظفون صالات العرض، أو ينقلون الأعمال الفنية من مكان إلى آخر؛ أو المسؤولون عن صيانة الأمكنة.

أود أن أحيل مرة أخرى إلى عمل راي جريديني، الذي عدّد الآليات القمعية التي تمارس ضد عاملات المنازل في لبنان، والكثيرات منهن يقمن بأعمال «وضيعة»، وذلك للحفاظ على مظاهر الفسحات الفنية. يسرد جريديني سجل المندرجات العقدية المقيدة وغير العادلة (في الحالات التي توجد فيها هذه العقود)، وعدم قدرة العاملات المنزليات على تقوية بنود عقودهن؛ ونمو العمل غير الرسمي الذي يعرض للخطر شروط عمل هؤلاء العاملات؛ والقيود المفروضة على حركتهن، ليس فقط داخل المدن بل خارجها أيضاً، من خلال مصادرة جوازات سفرهن، الحاظية بالموافقة الرسمية؛ وعدم حصولهن على الحماية القانونية؛ والتقييد المفروض عليهن (في غالب الأحيان يحرم من أوقات الراحة)؛ وسلّم الأجور المتفاوت للغاية، على أساس تمييز شديد، عرقي وجندي. وساعات العمل الطويلة؛ إلخ.

ضمن هذا المخطط الاستغلالي، يتم تخفيف هشاشة المنتجين الفنيين نسبياً، على يد النظام الجندي الذي يعمل أيضاً كآلية للإخضاع والرقابة. والروابط العائلية التي كثيراً ما تستخدم لتقوية القمع الجندي، والمعايير الجنسية، يمكن كذلك ان يتم تفعيلها لتكون بمثابة شبكة أمان أخيرة للعديد من المنتجين الفنيين (ولكن ليس كلهم).

إن فكرة الهشاشة المخففة بواسطة الروابط العائلية تعني أن شكلاً متفاوت الطبقات، وهجيناً، ومعقداً، من العلاقات الرأسمالية، يملئ شكل الانتاج الفني، في لبنان. فمن ناحية، يشتري العمل الفني الجماعون الأغنياء الأوروبيون أو الخليجيون. أما جامعو التحف الفنية الأوروبيون فيبحثون عن أعمال يعتبرونها حادة، أو انتهاكية، وإطاحة الجندر، والمعايير والإنجازات الجنسية، تميل إلى الحضور بوضوح في تعريفهم للحدّة. أما جامعو التحف الفنية من الخليج فلا يعطون الأولوية، بالضرورة، لتلك الانتهاكات للجندر، ولكن

طرقهم للاستحواذ على الفنون تعزز الثوابت الأساسية للانتاج الرأسمالي وإعادة الانتاج، في هذا العالم، ورسملة الإبداع، وتسليع الذات الإبداعية باعتبارها أداة استثمارية.

في دفيئة الانتاج الفني هذه، يرتدُّ إلى الخلفية عملُ النساء اللواتي يبعن قوة عملهن بطرق «وضيعة»، وروتينية، وعادية، أكثر فأكثر، كعاملات نظافة، وكتبة، وعاملات مكاتب، في حين أن الوصول، على اساس الجندر تحديداً، إلى رأس المال، من قبل أصحاب المعارض والمدراء، يمهد الطريق للتعاملات التجارية في مجال الفنون.

٩



اليسار في فرنسا
والمسألة الدينية

اليسار في فرنسا والمسألة الدينية

سلومة* - ترجمة وليد ضو

ما هو واضح، اليوم، أن قطاعات واسعة من اليسار في فرنسا معادية للمسلمين/ات، وأن لدى المنظمات اليسارية الأساسية نزعة أبوية، وحتى عنصرية، تجاه غير البيض. ولكن هذه الظاهرة هي أكثر تناقضاً بالنسبة للمنظمات التي تتدخل في النضالات الاجتماعية، وتكافح ضد السياسات العنصرية، بالتضامن مع نضالات الذين/اللواتي لا يحملون/ن أوراقاً ثابتية، أو ضد عنصرية ما بعد الاستعمار.

على الرغم من هذه المصلحة المشتركة في النضال ضد الأشكال المتعددة من الاضطهاد، كيف يمكن تفسير العداء تجاه المسلمين/ات بشكل خاص، وبشكل عام ضد المهاجرين/ات، والمتحدرين/ات منهم/ن؟ لماذا من الصعب جداً تنظيم واضح ليسار متضامن ضد رهاب الإسلام، الذي غالباً ما يحتل صدارة النقاش السياسي في فرنسا؟ ما هو أصل هذا العداء؟ هل يأتي من اختراق من جانب الأيديولوجيا المهيمنة، التي تخلق وتنتشر رؤية مؤامراتية للمسلمين/ات، كجماعة منظمة تحمل مشروعاً رجعياً، أو أن الأمر يتعلق بتكوين اليسار الفرنسي، بالذات؟ وهل هناك فعلاً استثناء ثقافي فرنسي لليسار العلماني؟

الثورة، أي الفرنسية؟

إن التاريخ الخاص بالثورة الفرنسية يمكن أن يقدم بعض التوضيحات. وعلى وجه الخصوص كيف يرى اليسار إرث تاريخ الدولة الفرنسية. لقد جاء بناء فرنسا كدولة-أمة مع الثورة، التي تجذرت خلالها سيرورة ثورية، ولعبت القوى الثورية دوراً هاماً في

* سلومة اسم مستعار لمناضلة في الحزب الجديد المناهض للرأسمالية- فرنسا.

بنائها. وقد نشأ ارتباك بين ورثة هذه الثورة، التي تقيم علاقة إذا لم تكن محايدة، فهي في أسوأ الأحوال قومية، تجاه دولة تزينها قيم عالمية، مثل المساواة والحرية والإخاء، قيم تحدد فرنسا كدولة-أمة. هذه القيم العالمية تُستعمل لتأكيد استثناء قومي، يمكن أن نسميه «شوفينية العالمي».

إن هذا المفهوم الذي بلوره عبد المالك صياد^١، لتفسير التناقض بين العالمية والقومية، هو أيضاً مفيد لفهم تناقضات يسار غارق في القيم القومية الخاصة بالجمهورية. هذه الأمة لها سمعة عالمية أنها حاملة لقيم ثورية خدمت الاستعمار، بوجه أخص. وغياب نقد مناهض بشكل أساسي للاستعمار، أي مناهض للنزعة القومية، في الحركة العمالية الوليد، في أوائل القرن التاسع عشر، يرسم حدوداً مع المستعمرين. ويتم في الميثاق الجمهوري تشارك فكرة أن الاستعمار قد يكون أهون الشرور، لأنه سيصدر قيماً تقدمية للشعوب المهجّية. وهذا التاريخ الطويل والمعقد يتلاقى مع العلاقة بين الحركة العمالية والاستعمار، ولكن المواقف المهيمنة تأرجحت بين فضح انتهاكات الاستعمار، وتحقيق اندماج أفضل، من خلال الحصول على صفة المواطنة، من جهة، وتبرير نزاع الصفة الإنسانية عن السكان المستعمرين، من جهة أخرى. ولكن قلة هي التي خرجت من المنطق الاندماجي، لصالح تقرير لمصير الشعوب، مستقل عن القيم والأراضي الفرنسية.

المكان الأساسي الآخر للتعمية الجمهورية هو المدرسة، وهي مؤسسة لعبت دوراً رئيسياً في التوحيد الثقافي، في فرنسا. فالمدرسة علمانية بفعل الأدوار المجتمعة للحركة العمالية في فرنسا، والبرجوازية الجمهورية، اللتين لم تريا جيداً تأثير الكاثوليكية العميق، فضلاً عن أن هذه الأخيرة تابعة لسلطة البابا الأجنبية. ويهدف التعليم المجاني والإلزامي لتصليب معسكر قومي في أرض فرنسية متنوعة جداً، على الرغم من تنوع البلد الثقافي واللغوي. إن هؤلاء الأولاد، المنتزعين/ات من عائلتهم/ن وتاريخهم/ن، يتعلمون الكثير من السخافات، مثل حرمة الحدود والحاجة لتوسيع معسكر متحضر، والدفاع عنه، ضد التهديدات المهجّية. وإذا كانت عملية إسباغ طابع الأمة هذه قد جرت من دون صدمات، فإننا لا نجرؤ على تخيل أي علاقة بالمدرسة يرثها المتحدرون/ات من مستعمرين/ات مستقرين/ات في فرنسا، أو من الأقليات الدينية، مثل اليهود.

١ عبد المالك صياد (١٩٣٣-١٩٩٨)، عالم اجتماع فرنسي من أصل جزائري، شغل منصب مدير الأبحاث في المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS) ومدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (EHESS)، نشر العديد من الأبحاث في العلوم الاجتماعية وخاصة حول الهجرة والهوية.

هكذا تتميز العلاقة بين المدرسة والسكان غير البيض، وغير المسيحيين، بسياسة استيعابية عنيفة. فيجب أن يقدم الناس قدراً من الأدلة أكبر مما يقدمه الآخرون ليكونوا فرنسيين/ات مثلهم/ن، وهو ما يعني نبذ التراث الثقافي الخاص بهم. لذلك بات وضع الحجاب سبباً للإقصاء من مؤسسات الدولة، أو أصبح استعمال مصطلح أجنبي أمراً يعاقب عليه كما لو كان شتيمة. وبطريقة أو بأخرى، فإن الحظر المفروض على الحجاب، والحجج المقدمة، من مثل رؤية الحجاب كراية أجنبية وأصولية، تجعلنا نفكر كثيراً بالشبهات التي كانت تثقل كاهل اليهود، في أواخر القرن التاسع عشر.

فهناك قضية هزت المجتمع الفرنسي، بعمق، تماماً كالتدابير المتخذة اليوم، على قاعدة رهاب الإسلام، إنها قضية دريفوس. فلقد اتهم النقيب ألفرد دريفوس بالتجسس لصالح الألمان، لمجرد كونه يهودياً. وعلى غرار قضية وضع الحجاب في المدارس، لم يكن الفصل واضحاً بين قوى اليسار واليمين، في هذه القضية. وقد استمرت اتجاهات يسارية شديدة العداء لدريفوس، سواء بسبب كراهيتها للدين، أو خلطها العنصري بين الرأسمالية واليهودية.

ثوريون/ات أمميون/ات

ولكن هناك تقليد سياسي آخر معاد للاستعمار بشكل واضح. الفعل المؤسس لهذا الاتجاه بدأ مع انتفاضة الهايتيين/ات بقيادة توسان لوفرتور^٢ ضد العبودية. فنضالهم/ن زرع بعمق استقرار المصالح الفرنسية في البحر الكاريبي، وقيم المساواة التي بشرت بها الثورة. وقد تلقت تلك الانتفاضة دعماً مطلقاً ومطالبة بإلغاء العبودية من الأطراف الجذرية، داخل الحركة الثورية في فرنسا. وساعدت الانتصارات العسكرية للهايتيين/ات على تقدم القوى الراديكالية في فرنسا، وجرى إلغاء العبودية لأول مرة. التقليد الآخر الذي أعطى للسيرورة الثورية طابعها العالمي هو ذلك الوريث لكومونة باريس. فالعديد من المهاجرين/ات، ومن بينهم أفواج الصبايحية/السيبايسية^٣، كانوا/ن متورطين/ات. وخلال تلك الثورة، اعتمدت بالاجماع العلم الأحمر المناهض للعلم الأزرق والأبيض والأحمر. ومن بين الثوار في الكومونة، يمكن ذكر لويز ميشال التي حددت موقعها بوضوح ضد الاستعمار

٢ توسان لوفرتور (١٧٤٣-١٨٠٣)، زعيم الثورة الهايتية ضد الهيمنة الأوروبية، خلال الاحتلال الفرنسي بين عامي ١٧٩١ و ١٨٠٤، وقد انتهت تلك الثورة بإقامة أول دولة حرة للسود في العالم.

٣ الصبايحية/السيبايسية: فرقة خيالة أسسها الاستعمار الفرنسي في شمالي أفريقيا، كوسيط بين الاستعمار والأهالي، ولكنها تطورت ليصبح ولاؤها لفرنسا.

الفرنسي. وبعد قمع الكومونة، سجن ورفاقها في كاناكي، حيث التقت جزائريين كانوا قد ثاروا أيضا عام ١٨٧١ ضد السلطة الاستعمارية. وثورة المقراني كانت الأهم منذ بداية الاستعمار في الجزائر، لأنه شاركت فيها ٢٥٠ عشيرة، وثلاث سكان الجزائر. وقد أقامت ميشال صلات تضامنية قوية مع سكان الكاناك، وقدمت الدعم لهم خلال ثورة عام ١٨٧٨. وفي نهاية حياة لويز ميشال، قامت بجولة محاضرات في الجزائر للتبديد بالاستعمار. هذا هو الإرث الشديد الأهمية والفائدة لبناء يسار مناهض جذريا للاستعمار. ونجاح هذه النضالات يستند إلى الاعتراف بالاختلافات الثقافية، كجزء من ثقافة المضطهدين/ات والمستغلين/ات، وهي ثقافة أكبر وأوسع بكثير من القيم المسماة جمهورية.

هذا الاتجاه سيستمر حتى العشرينيات، حيث وقف الحزب الشيوعي الفرنسي الحديث النشأة إلى جانب حق الشعوب المستعمرة بتقرير مصيرها، وذلك بفضل نضال هذه الأخيرة. وفي مطلع الخمسينيات، أضعف النضال ضد الاستعمار في فيتنام، واندلاع الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، النزعة القومية الفرنسية، التي دعمتها الانعطافة الستالينية لدى الحزب الشيوعي الفرنسي. وقد ولد جيل جديد من المناضلين/ات، المتضامنين/ات مع الاتجاه الذي أخذته الشعوب المستعمرة. تكوّن هذا الجيل من أناركيين/ات وتروتسكيين/ات، ومن اليسار المسيحي، والماويين/ات، ومن مناضلين/ات من القاعدة الشعبية للحزب الشيوعي الفرنسي. وهكذا أثرت الثورة الجزائرية بشكل أساسي في الأعضاء المؤسسين/ات للعصبة الشيوعية الثورية، سلف الحزب الجديد المناهض للرأسمالية. إن انتصارات الثورات المناهضة للاستعمار في فيتنام والجزائر، والدور السياسي للمناضلين/ات المناهضين/ات للاستعمار، سهّلت قيام حالات تمرد أيار/مايو- حزيران/يونيو ١٩٦٨، وهي حالات تمرد جرت مرة أخرى من خارج أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي. إن شروط حريق سياسي معمم لا تقتصر على الدفاع عن الحقوق النقابية، بل تشمل أيضا صراعا أيديولوجيا ضد الأسس القومية للدولة الفرنسية. والعودة إلى هذه القصة وتقييمها يتيحان لنا فهما أفضل لرهانات رهاب الإسلام السياسية اليوم.

من نضالات التحرر الوطني إلى انتزاع الحقوق الاجتماعية

في كثير من الأحيان، كانت نضالات المستعمرين/ات وذريتهم/ن، ضمن طليعة نضالات الحركة الاجتماعية. من هنا جاء الاهتمام بالاستثمار في العنصرية من أجل منع انتشار

الأفكار، التي تعتبر خطرة جدا أو خارجة عن أي سيطرة بيروقراطية. وقبل استكشاف هذه القصة التي عادة ما يتم تهميشها في السردية المهيمنة، من المهم طرح بعض العناصر المنهجية حول كيفية فهم ضحايا العنصرية، وخاصة أولئك الذين يعرفون/ن عن أنفسهم/ن، كمسلمين/ات.

يجب تجنب وجهتي نظر: الأولى تقوم على الاعتقاد أن كل المسلمين/ن وكل غير البيض هم بشكل عام رجعيون/ات، ومتحيزون/ات ضد المرأة، ومعياريون/ات، على أساس الغيرية الجنسية^٤ (heteronormativity). وفي الواقع، إن المسلمين/ات حاضرون/ات في كل المجال السياسي، ويعبرون عن ارتباطات متباينة. أما وجهة النظر الثانية الثقافية الخطيرة فهي متساوية مع الرؤية السابقة: الاعتقاد أن كل مسلم/ة تقدمي/ة، بشكل جذري، لأنه/ا خاضع للسيطرة. وبصفتنا مناضلين ثوريين، لا نطلب ضمانات سياسية من مجموع مسلمي/ات فرنسا، الشديدي/ات التنوع، من أجل دعمهم/ن، في حال تعرضهم/ن للهجوم. على العكس من ذلك، ففي سياق سيرورة نضال مشترك تظهر مصالح سياسية مشتركة تتجاوز إطار نقطة الانطلاق، وتظهر أيضا طلائع سياسية، من خلالها يمكن للمسلمين/ات الثوريين/ات أن يلعبوا/ن دوراً رئيسياً لصالح مجمل الطبقة.

وغالباً ما ينظر إلى ضحايا العنصرية كأشياء، وليس كذوات فاعلة في التاريخ. يصبح غير البيض ضحايا سلبيين/ات ولا يمكنهم/ن الاستغناء عن مساعدة رفيقهم/ن الأبيض/البيضاء المتتور/ة. وهذه قراءة غريبة للتاريخ، إذا عرفنا أن النضالات العمالية والسياسية في فرنسا لم تكن حكرًا على الرجال البيض الغيريين جنسياً. إن النضال المناهض للاستعمار من جانب الجيل الأول من المهاجرين/ات لم يكن فقط من أجل التحرر الوطني، إنما كان يسعى أيضا نحو التطبيق الفوري لحقوق متساوية، وعدالة اجتماعية، فوق الأراضي الفرنسية.

٤ المعيارية على أساس الغيرية الجنسية: يتألف مصطلح «المعيارية على أساس الغيرية الجنسية» من مصطلحي «الغيري(ة)» و«المعيارية»، وهو يشير إلى نظام اجتماعي تفضّل فيه الغيرية الجنسية ويحتقن بها، وبالتالي تكون معيارية بوصفها نظاماً جنسياً تلقائياً. في هذا النظام، تُمأسس الغيرية الجنسية في الجوانب الاجتماعية والقانونية والسياسية والثقافية، ما يؤدي بالتالي إلى منح الغيرية الجنسية امتيازات خاصة بها، بينما تُهمّش وتوصم العلاقات والممارسات اللاغيرية. نحت مايكل وارنر المصطلح في العام ١٩٩١، فأصبح مذاك مفهوماً مركزياً في نظرية الكوير لأنها تعرّف الغيرية الجنسية لا بوصفها ميلا جنسياً مُفترَضاً مسبقاً فحسب، بل بوصفها أيضاً هيكلًا اجتماعيًا وسياسيًا يُنظّم الرغبات والممارسات والأشخاص بشكل غير متساوٍ. المصدر: مركز دعم لبنان، قاموس الجندر: مفاهيم متقلبة واستعمالاتها المحلية في لبنان، بيروت، ٢٠١٦

هذا هو الإرث الذي تلقفته الأجيال التالية. ففي الثمانينيات، حدث تحول سياسي، تميز بوصول الحزب الاشتراكي إلى السلطة، بعد عقود من حكم اليمين. وكان تأثير ميتران يحمل الكثير من الوعود، ولكن وعود لم يكن يمكن أن تكفلها إلا حركة (شعبية). والحركة الوحيدة التي هزت النظام هي تلك التي أتاحت حصول المسيرة من أجل المساواة ضد العنصرية عام ١٩٨٣. بدأت هذه المسيرة بمبادرة من شباب من سكان مدينة فينيسيو أرادوا/ن وقف عنف الشرطة العنصري الذي كانوا/كن هم/ن أنفسهم/ن ضحاياه. ولقد استوحيت فكرة المسيرة السلمية عبر فرنسا من حركات الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. كان الهدف هو تحسيس المجتمع كله بمساوئ العنصرية. وهكذا بعد عدة أشهر من الحملات، وإنشاء لجان محلية لاستقبال القائمين/ات بالمسيرة، وللحاق بهم، تواجد مئة ألف شخص في باريس.

إن السنوات التي تلت، وعملية استعادة الحزب الاشتراكي (إلى مواقع اليمين-الإضافة للمترجم)، عززت فكرة أن النضال لا ينبغي أن يتم حرفه إلى غايات مؤسساتية ووصولية. ولكن ما يمكن اعتباره مثالا يحتذى في هذه الحركة إنما هو قدرة الشبيبة غير البيضاء، المحرومة والمهمشة، على أن تكون في جبهة الصراع الطبقي. فالحريون/ات^٥ (harkis)، والمتحدرون/ات منهم/ن، لعبوا/ن دوراً رائداً في التأكيد على حضور غير البيض في فرنسا، سواء من خلال مشاركتهم/ن الفعالة في هذه المسيرة، أو بشكل أعم، من خلال إنشاء إسلام فرنسي. في الواقع، كان هناك شعور بالعنف الاستعماري، بصورة أشد، لدى الحركيين/ات وأولادهم/ن، الذين/اللواتي، على الرغم من كونهم/ن من غير البيض، لم يكن لديهم/ن من خيار سوى أن يكونوا/ن مسلمين/ات فرنسيين/ات، بسبب نبذ بلادهم الأصلية لهم: كانت المساواة، الآن وهنا، الحل الوحيد، لديهم.

إن كيفية تعاطي المناضلين/ات غير البيض، المناهضين/ات للعنصرية، مع اليسار، قد تكون شديدة التعقيد، وهي نتاج لعبة متناقضة: إما أن يدفعوا/ن إلى المقدمة بهوية خاصة بهم/ن، ويؤكدوا/ن على حقهم/ن في الاختلاف، أو أن يستعملوا/ن لغة عمومية. والطريقتان هما للتعبير عن الوجود، وللإعتراف بهم/ن. إن هذه القوى التي تنظم، ضمن الطبقات الشعبية، ليست فقط حركات معينة، بل ترفع مطالب عامة غالباً ما يتم إهمالها من جانب منظمات للحركة الاجتماعية بشكل عام. وهذا ما حصل مع مسيرة المساواة، وإضراب عمال شركة تالبوت، وتمردات عام ٢٠٠٥: هذه التمردات

٥ الحركي: لقب أطلق على الجزائريين الذين جرى تجنيدهم في صفوف جيش الاستعمار الفرنسي، خلال الثورة الجزائرية، أو الذين تطوعوا فيه بملاء إرادتهم.

رفعت مطالب عامة تتعلق بتحسين الخدمات العامة، والنقل، والحصول على العمل، والمساواة مع الآخرين، في تعاطي الشرطة معهم.

والأوقات التي لعب فيها ضحايا العنصرية دوراً مؤثراً كانت في بدايات الألفية الجديدة. فمقاربة السياسة من زاوية مناهضة العنصرية كان يمكن أن تجدد الحركة الاجتماعية بشكل عام.

وأول ما انطرح، في هذا المجال، رهانات تجديد النسوية. إن قانون العام ٢٠٠٤، ضد ارتداء الحجاب في المدرسة، هو تدبير للسيطرة على أجساد النساء. ولكن لم يكن مفهوماً على هذا النحو من قبل النسويات المعلنات أنفسهن بهذه الصفة، واللواتي هنّ في أغلبهن من البيضاوات، وكُنَّ يحملن رؤية كولونيالية حول كيف يجب أن تكون النساء. وكان جيل جديد من النساء اللواتي يضعن الحجاب يقاوم، بوجه خاص، الطرد الذي تتعرض له الفتيات المحجبات. ولقد كان يتم استبعاد هؤلاء النساء بشكل منهجي من المظاهرات، وغالباً بالقوة، أي بالاستعانة بحافضي النظام، في منظمات الحركة الاجتماعية. وهذا ما حصل خلال مظاهرة ٨ آذار/مارس عام ٢٠٠٤، حيث تم استبعاد مجمّع «مدرسة من أجل الجميع» من المظاهرة النسوية، من قبل حافضي النظام، المنتمين إلى العصابة الشيوعية الثورية، والحاظين بتكليف المنظمين.

ومن الجدير بالذكر أن مناضلين وقادة في العصابة الشيوعية الثورية كانوا يسيرون في الموكب مع النساء المحجبات. ومع ذلك، فإن العنف السياسي الممارس ضد هؤلاء المناضلين/ات، وغالباً ضد المسلمين/ات، المناهضين/ات لرهاب الإسلام، شكل قطيعة رهيبية مع منظمات الحركة النقابية، والجمعيات، والأحزاب. وهذا الأمر الواقع عزز فكرة أنه بالاستقلالية فقط يمكن القضاء على سموم رهاب الإسلام، في المجتمع. وقد تكون هناك أسباب أعمق، وراء رفض النساء المحجبات هذا. ولهذا السبب، أنشئت حركة السكان الأصليين للجمهورية، عام ٢٠٠٥. وقد تلاقى في بداية تشكل هذه الدينامية مناضلون/ات مؤيدون/ات للقضية الفلسطينية ومناهضون/ات للحرب، ومناضلون/ات غير بيض متمردون/ات، أو ضحايا للنزعة الاستعمارية الجديدة، لدى اليسار الفرنسي.

والمأساة الثانية تتعلق بمنظمتي، الحزب الجديد المناهض للرأسمالية. والحزب كان مشروعاً للعصابة الشيوعية الثورية، الهدف منه خلق فضاء سياسي واسع يستجيب

لتجديد النضالات النقابية والشبابية، وكان عددنا بعد عام على تشكيل الحزب ٩٠٠٠ عضو. ومن بين الذين واللواتي انتسبوا/ن إلى هذا الحزب كان هناك مناضلون/ات ضحايا عنصرية ما بعد الاستعمار. هم/ن، غالباً، مناضلون/ت في جمعيات يريدون/ يردن الانضمام إلى مشروع سياسي شامل ضد الرأسمالية، وأن يقطعوا مع المنطق الزبائني لبلديات اليمين واليسار. وقد وجد هؤلاء المناضلون/ات الشباب أنفسهم/ن في منظمة واحدة بجانب مناضلين/ات تروتسكيين/ات نموذجيين/ات كانوا/كنَّ يسيطرون/ن، سياسياً، على العصبة الشيوعية الثورية، أي مدرسين/ات أو عمال/ات اجتماعيين/ات بيض.

ومن المهم أن نفهم أن العديد من هؤلاء المناضلين/ات كانوا ينظرون لمناهضة العنصرية من خلال منظور طلابهم/ن، أي الشباب والشابات الذين/اللواتي يعلمونهم/ن. وقد كانت النقاشات، التي أثارها التقاء هذين النوعين المختلفين/ات من المناضلين/ات، مثقفةً، لأنها كسرت الكثير من الأحكام المسبقة والتصرفات الأبوية، وكان يتم تعلم الأهمية السياسية للنضال في الأحياء من المناضلين/ات الشباب. ولم يكن النضال السياسي يتوقف عند أبواب المنشآت.

وفي حين بدأت مناقشات بشأن المسألة الدينية ورهاب الاسلام، على صعيد الدولة، هاجمت وسائل الإعلام بعنف واحدة من مرشحاتنا إلى الانتخابات المحلية، عام ٢٠١٠، إلهام مساعد، لأنها تضع الحجاب. وفي منظمة جديدة تريد تجاوز النزعات المحافظة لدى اليسار الأبيض، كان من الممكن فتح صفحة جديدة، ولكن هذا الحزب الجديد كان يرث أيضاً أخطاءً جسيمة من العصبة الشيوعية الثورية، التي، على الرغم من تقدمها على صعيد مناهضة رهاب الاسلام، دفعت إلى تلك النقاشات العديد من المناضلات المحجبات من خارج الحزب. ولكن المأساة تكررت هذه المرة على نحو أسوأ مما في العام ٢٠٠٤، لأنها انتقلت إلى مستوى عام. والمدخلات العلنية للمتحدثين باسم الحزب كانت دفاعية، وفي بعض الحالات متناقضة، ولكن لم يكن هناك تأييد سياسي مشترك للحزب ضد الهجمات الإعلامية التي كانت الرفيقة ضحية لها. وقد خلق هذا التشتت هبوطاً شديداً في الروح المعنوية لدى اللواتي والذين اعتقدوا/ن أنه يمكن بناء منظمة مشتركة.

كان النقاش حول الدين متقدماً جداً، ولكنه أثير أيضاً، بطريقة غير صحية أبداً. فقد جرى تنظيم مؤتمر تداولي وطني للحزب الجديد المناهض للرأسمالية، لمعرفة ما إذا

كان للمسلمين، وخاصة النساء المحجبات، الحقوق نفسها التي يتمتع بها الآخرون، أي تمثيل الحزب الجديد المناهض للرأسمالية. ومن الصعب فعل ما هو أسوأ، كمسألة سياسية. فهذا المؤتمر قوى من يطلقون عليهم، في فرنسا، تسمية «الكهنة الحمر»، الذين عرضوا أسوأ قراءات الماركسية، الدوغمائية والمعادية للدين. فلقد أكدوا تفوق الماركسية على معتقدات اعتبروها رجعية في جوهرها.

مهما تكن مناقشاتنا ضعيفة، في فرنسا، فهي تثير مشاكل عامة بين الماركسيين/ات والملحدين/ات والماركسيين/ات المؤمنين/ات. فأن تكون ملحداً لا يمنحك تفوقاً فكرياً، أو نفاذ بصيرة أكبر. ومن خلال هذه المأساة، عاش العديد من المناضلين/ات تجربة ما تعنيه المساواة الراديكالية بين العقول والأفهام، أيًا تكن المعتقدات. والتأكيد على هذه المساواة منذ البداية هو الضمانة الوحيدة لنجاح أي منظمة ديمقراطية، لأنه عندما نريد التنظيم، على نطاق واسع، سنجد أنفسنا مع أشخاص من أوساط ثقافية مختلفة جداً، ويمكن أن نطلق الكثير من العبارات الجارحة. وأول الناس المستهدفين/ات هم/ن بالطبع الأكثر تهميشاً في المجتمع. وضمن العلاقات القائمة على الاضطهاد، يمكن لأي شخص في هذا الوضع أن يطلق كلمة خاطئة، ولكن إذا انطلقت منظمة من مبدأ أن جميع العقول متساوية، تتوفر عندئذ الموارد اللازمة لتسوية المشكلة، والتعلم من أخطائنا معاً. على الأقل، هذا هو الدرس الذي استخلصه الرفاق/الرفيقات من هزيمة الحزب الجديد المناهض للرأسمالية.

ولكن التقدم داخل ما يسمى باليسار المناهض للاستعمار بطيء جداً، بحيث لا يمكن المناضلين/ات غير البيض أن يتأخروا عنده، ذلك أن لديهم/ن أيضاً أجندتهم السياسية الخاصة بهم.

أخيراً، يبدو أن الاستقلالية هي الطريقة الوحيدة للوقاية من أي تمييع لمبادئه. ففي حين أنشئت مجموعة من المساحات المحمية من العنف العنصري، تتطرح تحديات جديدة، بالنسبة لهذه المجموعات. وفي الواقع، كيف يمكن مواصلة الضغط على المنظمات المهيمنة في الطبقة، في حين نبقى معزولين/ات، ومقصيين/ات؟ هناك بلا شك استعادة للثقة، وشعور بأن القوة الذاتية تتقدم، من دون أي معيقات. وفي الواقع، إن طليعة الحركات المناهضة للعنصرية لم يكن يحركها إلا المعنيون أنفسهم، من دون انتظار موافقة أي حزب أو نقابة. ولكن هناك خطر إعادة إنتاج معايير داخلية، حين يتم التخلي عن المواجهة مع الحركة الاجتماعية، المشكلة بمعظمها من البيض. ويتجسد

حجر العثرة هذا بحزب السكان الأصليين للجمهورية، الناشط، في السنوات الأخيرة، في مسعى نظري، بهدف خلق المواطن الأصلي الجديد، وذلك انطلاقاً من المعايير السائدة، مثل الرجولة والنخبوية المنطلقة من سلطة عالم الفكر.

إن واحداً من العلاجات المضادة لخطر العزلة والانقسامات الداخلية هو فكرة التقاطعية^٦: منذ عامين، أخذت الحركة المناهضة لحقوق المثليين والمثليات، ومزدوجي الجنس ومزدوجاته، ومتحولي الجنس ومتحولاته (م.م.م.م.)، أهمية مركزية في النقاش السياسي في فرنسا. ما هو الجواب السياسي عن هذا السؤال، انطلاقاً من وجهة نظر غير البيض، الذين/اللواتي يسكنون/ن، في الأحياء المتعرضة للإقصاء العنصري؟ وهذا السؤال يتوجه أكثر إلى المناهضين/ات للعنصرية، لشدة ما عبأت ردة الفعل القائمة على رهاب الـ م.م.م.م. اليمين المتطرف، الذي لم يظهر بهذه القوة من قبل. في مواجهة هذه الهجمة من الكراهية، ينطرح خياران، إما تجاهل المشكلة ومنع أي تعبير سياسي للناشطين/ات الـ م.م.م.م. غير البيض، أو الأخذ بعين الاعتبار أن الأحياء المقصاة عنصرياً هي ضحية التمييز الجنسي والعنصرية، بالقدر نفسه. في النهاية، ليس هذا الاستدلال مختلفاً عن النقد الموجه ضد العمالية، التي لا ترى إلى أعضاء الطبقة العاملة إلا من زاوية كونهم شغيلة فقط، عبر استبعاد فهم الهويات باعتبارها متعددة. إن هذه القدرة على التفكير في الهويات والظواهر الاجتماعية، كديناميات غير ثابتة، هي التي تقربنا من النضال وتبعدنا عن أي محاولة للمأسسة والتحديد القاتل، على أساس صفات جوهرية معينة، أو للاستعادة إلى كنف الدولة، بواسطة جهاز هذه الأخيرة.

٦ التقاطعية نظرية صاغتها النسوية الأميركية السوداء كيمبرلي كرينشو في ثمانينيات القرن العشرين، وتناولت فيها نوعين محددين من التفرقة المتعددة المستويات – التفرقة العرقية والتفرقة الجندرية – اللتين تواجههما النساء السود في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى صعوبة أن يعتبر النظام القانوني الأمريكي هذين النوعين من التجارب التفرقية مترابطين لا منفصلين. شكّلت النظرية استجابةً بالغة الأهمية للموجة الأميركية الثانية، التي ضمّت النسويات الليبراليات والبيض اللواتي ينتمين إلى الطبقة الوسطى واللواتي اعتمدن مفهوماً عالمياً عن التضامن النسوي. وعبر التركيز فحسب على القمع القائم على النوع الاجتماعي والنظام البطريركي، والمطالبة في الوقت عينه بتضامن نسوي متساوٍ في محاربتة، أخضت النسوية الليبرالية البيضاء الاختلاف العنصري وعدم المساواة العرقية بين النساء. ولا تزال دينامية سلطة غير متكافئة ومماثلة موجودة تحت أشكال عديدة من الحركات النسوية العابرة للحدود، حيث تستخدم نسويات أوروبا وأميركا الشمالية وحكوماتهن حقوق المرأة العالمية، باعتبارها قضية مشتركة لتبرير السياسات الإمبريالية، بما في ذلك التدخل العسكري في ما يُسمّى بالدول النامية، كما كان الحال في الخطابات المؤيدة للحرب في أفغانستان والعراق. (المصدر نفسه).

إن التأكيد على هوية كويرية^٧ وغير بيضاء، ووجود صلة بين التمييز الجنسي والعنصرية جرى التنظير لهما واسترجاعهما إلى الفضاء السياسي الفرنسي، بواسطة مناضلات سوداوات. ومن بين هؤلاء المناضلات السوداوات، هناك ضحايا لرهاب الاسلام، تميل العنصرية المناهضة للسود، المحيطة، إلى مفاقمته، في الوقت نفسه الذي يجعله فيه غير مرئي. إن اندفاع نضالية أفرو-أوروبية تتصدرها النساء السوداوات، كثيراً ما شوش اليسار، المرتعب من مسألة العنصرية إلى حد أنه لا يتجرأ على لفظ كلمة «أسود». وقد اعتاد (هذا اليسار)، في أغلب الاحيان، على النضال مع الأفرو-أوروبيين/ات، فقط بهدف حصولهم/ن على الأوراق الثبوتية، والجنسية الفرنسية، وغالباً ما يكون دافعه خيراً، على الرغم من أن حركة الذين لا يحملون أوراقاً ثبوتية، المؤلفة في أغلبيتها من السود، معروفة بأنها من بين أقوى الحركات التي تؤكد استقلاليتها.

في الختام، لم ينته أي شيء. لقد ورثنا بكل تأكيد وضِعاً شديداً التشرذم، حيث قد تبدو نزعة الاستقلالية الحل الوحيد لكل مشاكلنا، ولكن، و، بصفتنا ماركسيين، نحن اليوم مسلحون/ات، سياسياً، بشكل أفضل، من أجل الإجابة عن التلاقيات المستقبلية. وعلى الرغم من الروح الانهزامية التي تهم الحركات الاجتماعية في فرنسا، يجب أن ننتبه بشدة إلى بذور التمردات الآتية. لقد مرت ١٠ سنوات، وأنا اناضل ضد رهاب الاسلام، مع رفاقي، ولقد تعلمنا أن نعرف أنفسنا، بشكل أفضل، ونرد، بصورة أفضل، بمواجهة حالة اضطهاد: بتنا نعلم، بشكل أفضل، على أي مبادئ يجب أن نبنى نضالنا السياسي. عندما بدأ نضالي عام ٢٠٠٤، كنت صائمة، والتقيت برفيق أراد أن يقبلني، ولكنني قلت له إنني لن أقبل ذلك، لأنني صائمة. فأجابني، منزعجاً: «هل تعلمين، لقد قال ماركس إن الدين أفيون الشعب». وقد تضايقت يومها للغاية، وشعرت بأنني لست... في مكاني. ولكن تتيح لي اليوم اللقاءات عبر الحزب الجديد المناهض للرأسمالية، ونضالية الأحياء الشعبية، أن أؤكد مع رفاقي المسلمين الذين لم يعودوا في الحزب: اللعنة! جميعنا لدينا معتقداتنا وأوهامنا، ونحن نحبها، لأنها تحمل أيضاً معنى للعالم،

٧ حرفياً، يُعنى بمصطلح كوير ما هو «غير اعتيادي» أو «غريب»، وكان هذا التعبير - ولا يزال - يُستخدم في الولايات المتحدة كنوع من التحقير للأشخاص ذوي الرغبات الجنسية المثلية، مثله مثل كلمة «شاذ». وقد استُخدم مصطلح «كوير» إصلاحياً للمرة الأولى في أواخر ثمانينيات القرن المنصرم وتسعينياته من خلال سياسة مجموعتي الناشطين/ الناشطات أكت أب (ائتلاف الإيدز لإطلاق العنان للقوة) وكوير نايشن (أي أمّة الكوير). وقد تمثل النضال الرئيس لهاتين الجمعيّتين بدفع الحكومة الأميركية إلى معالجة أزمة الإيدز في مجتمع مثليّ الجنس. لم تكن الاستراتيجية السياسية تهدف إلى الاعتراف بالكوير جزءاً من الحياة فحسب، بل أيضاً إلى تحديّ «المعياريّة» القائمة، بما في ذلك تعرية المعياريّة الغيرية كنظام مفروغ منه في سيرورات الحياة اليومية. (المصدر نفسه).

الذي نريد بناءه. لسنا مجرد عالقين/ات في الواقع كما يُراد لنا أن نراه، بل نحن أيضاً من يريدون ابتكار المستقبل. لقد جعلت أوهامي مني مناضلة ثورية.